البنوك
في الأردن
المجلد 46
العدد 07
آب - أيلول
2026

منتدى التمويل الأخضر 2026

من الحوار إلى التنفيذ.. الأردن يعزز شراكاته لتحويل الفرص الخضراء إلى مشاريع واستثمارات قابلة للتمويل

في هذا العدد

- من الحوار إلى الاستثمار: الشراكة طريق الأردن نحو اقتصاد أخضر أكثر تنافسية
- من بناء المعرفة إلى تمويل التحول.. رحلة جمعية البنوك في الأردن نحو منظومة أكثر نضجاً للتمويل الأخضر
- الاحتياطيات الأجنبية..خط الدفاع الأول عن الاستقرار النقدي

مقابلة العدد:

السيد هيثم البطيخي

الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مستقبلك المالي بين يديك

إعرف شيء عن كل شيء
في إدارة الأموال

منصة ترويج الوعي المالي (FINAPP)

منصة رائدة في نشر الوعي المالي والمصرفي وترويج الثقافة المالية بين الأفراد والشركات، لتحقيق الثقافة المالية المتقدمة والمسؤولة، من خلال توفير محتوى ذي جودة عالية وأدوات تعليمية مبتكرة وموثوقة حول المفاهيم المصرفية والمالية والاقتصادية.

تعلم أساسيات التعامل مع الأموال!

مع منصة FINAPP يمكنك الحصول على نصائح وإرشادات تساعدك في تحقيق أهدافك المالية

- نصائح وإرشادات
- مقالات تثقيفية
- أدوات وحاسبات مالية
- فيديوهات متنوعة

امسح رمز QR لتحميل تطبيق
FinApp.jo

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2026

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية

البنوك في الأردن

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2851 / 2002 / د)

المجلد 46
آب - أيلول
2026
العدد 7

هيئة التحرير

سلامة الدرعاوي
رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي
المدير المسؤول

لينا مسعود
مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة في هذه المجلة تمثل وجهة نظر أصحابها الشخصية ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر جمعية البنوك

مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

سعادة السيد منتصر أبو دوّاس
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

سعادة السيد احمد أبو عيدة
عضواً / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير
926174 عمان 11190 الأردن
5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258
5687011 - 5684316
magazine@abj.org.jo
www.abj.org.jo

تصميم وإخراج فني
مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

في هذا العدد

6 كلمة العدد

8 إطلالة مصرفية

11 موضوع العدد

43 مقابلة العدد

51 أخبار الجمعية

57 التقرير الاقتصادي الشهري

75 دراسات

85 أخبار محلية ودولية

103 الأخبار المصرفية

192 الصفحة الأخيرة

من الحوار إلى الاستثمار: الشراكة طريق الأردن نحو اقتصاد أخضر أكثر تنافسية

باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة تعيد تشكيل أولويات التنمية والاستثمار، في ظل تحديات اقتصادية وجيوسياسية ومناخية متزايدة. وفي خضم هذه التحولات، لم تعد الاستدامة قضية بيئية منفصلة، بل أصبحت جزءاً أساسياً من معادلة النمو والتنافسية والاستثمار، ومن أمن الطاقة والمياه والغذاء وكفاءة استخدام الموارد.

ومن هذا المنطلق، فإن الحديث عن التحول الأخضر في الأردن هو، في جوهره، حديث عن مستقبل الاقتصاد الوطني؛ وعن قدرتنا على تحقيق نمو أكثر استدامة، وتعزيز تنافسية قطاعاتنا الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وتحويل التحديات المرتبطة بالطاقة والمياه والموارد والمناخ إلى فرص اقتصادية واستثمارية جديدة.

وقد وفرت رؤية التحديث الاقتصادي إطاراً وطنياً طموحاً للنمو وتحسين نوعية الحياة وتعزيز التنافسية، ضمن نهج يقوم على التكامل والشراكة. إلا أن نجاح هذا التوجه يتطلب الانتقال من تحديد الأولويات إلى ترجمتها إلى مشاريع وفرص استثمارية قابلة للتنفيذ والتمويل.

وهنا تبرز أهمية الحوار الفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المصرفي والمؤسسات الدولية وشركاء التنمية. فالحوار ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما أداة لتقريب الرؤى وتحديد الأولويات ومعالجة التحديات، وبناء الشراكات القادرة على تحويل الفرص المتاحة إلى مشاريع واستثمارات ونتائج ملموسة تخدم الاقتصاد الوطني.

وفي هذه المنظومة، يضطلع القطاع المصرفي الأردني بدور محوري يتجاوز توفير التمويل، ليشمل توجيه الموارد نحو الاستثمارات الأكثر استدامة، وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتحولات البيئية والمناخية، وتحفيز الشركات والمشاريع على تبني نماذج أعمال أكثر كفاءة واستدامة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً في دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في أعمال البنوك واستراتيجياتها، مدعوماً بالجهود التي يقودها البنك المركزي الأردني. كما شكّل إطلاق

التصنيف الوطني الأخضر خطوة مهمة في هذا المسار، من خلال توفير مرجعية واضحة للأنشطة والاستثمارات المتوافقة مع أهداف الاستدامة. ويستند هذا الدور إلى قطاع مصرفي يتمتع بالمتانة والاستقرار؛ وهي مؤشرات توفر قاعدة قوية لمواصلة دعم الاقتصاد وتمويل الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.

لكن نجاح التحول الأخضر يتجاوز توفير التمويل وحده. فالسؤال الأهم اليوم ليس كيف نوفر التمويل؟ بل كيف نبني منظومة تحول الأولويات الوطنية إلى مشاريع وفرص استثمارية خضراء قابلة للتمويل؟

فالتمويل لا يعمل بمعزل عن بقية مكونات الاقتصاد. وتحويل القدرات التمويلية إلى استثمارات فعلية يتطلب سياسات وأولويات واضحة، ومشاريع قابلة للاستثمار، وقطاعاً خاصاً قادراً على التطوير والتنفيذ، وقطاعاً مصرفياً قادراً على التمويل وإدارة المخاطر، إلى جانب المؤسسات الدولية وشركاء التنمية في حشد الموارد وتطوير الأدوات التي تدعم الاستثمار وتخفف مخاطره.

إن التحول الأخضر بطبيعته مشروع تشاركي؛ فلا تستطيع جهة واحدة تحقيقه منفردة. فالقطاع العام يضطلع بدور أساسي في تحديد الأولويات وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المحفزة، بينما يمتلك القطاع الخاص القدرة على الابتكار والتطوير والتنفيذ، ويؤدي القطاع المصرفي دوراً رئيسياً في تعبئة الموارد وتوجيهها وإدارة المخاطر، فيما يمكن للمؤسسات الدولية وشركاء التنمية توفير الخبرات والأدوات التمويلية والضمانات وآليات تخفيف المخاطر.

ومن هنا تأتي أهمية بناء سلسلة متكاملة تبدأ بالأولوية الوطنية، وتنتقل إلى المشروع القابل للاستثمار، ثم إلى الهيكلة والتمويل والتنفيذ، وصولاً إلى تحقيق أثر اقتصادي وتنموي مستدام.

وهذه هي الفلسفة التي ينطلق منها منتدى التمويل الأخضر GREEFIN، الذي تنظمه جمعية البنوك في الأردن ووصل في عام 2026 إلى نسخته الرابعة؛ ليكون منصة تجمع القطاع المصرفي بصناع السياسات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية وشركاء التنمية، بهدف نقل الحوار حول التمويل الأخضر والاستدامة من مستوى المفاهيم والتوجهات إلى الشراكات والحلول والفرص القابلة للتطبيق.

ومن المهم ألا ننظر إلى التحول الأخضر باعتباره التزاماً بيئياً أو تكلفة إضافية على الاقتصاد. فالتوجه العالمي نحو الاستدامة يعيد تشكيل معايير الاستثمار والتمويل والإنتاج والتجارة، وهو ما يجعل قدرة الاقتصادات والشركات على التكيف مع هذه المتغيرات عاملاً متزايد الأهمية في المنافسة واستقطاب رأس المال.

ومن هنا، فإن الاستثمار في الاستدامة هو في جانب أساسي منه استثمار في تنافسية الاقتصاد الأردني المستقبلية.

والأردن يمتلك مقومات قوية للمضي في هذا المسار؛ مستنداً إلى وضوح الرؤية الوطنية، ورسوخ مؤسسات الدولة، ومتانة القطاع المصرفي، وحيوية القطاع الخاص، والشراكات الفاعلة مع المؤسسات الدولية وشركاء التنمية. والمطلوب اليوم هو البناء على هذه المقومات وتسريع الانتقال من الأطر والسياسات إلى التطبيق، ومن الفرص إلى المشاريع، ومن المشاريع إلى استثمارات قادرة على توليد قيمة اقتصادية وتنموية مستدامة.

وستواصل جمعية البنوك في الأردن دورها كمنصة تجمع القطاع المصرفي بمختلف الشركاء، وتدعم الحوار وتبادل المعرفة وبناء الشراكات، بما يعزز مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق الأولويات الوطنية وبناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

فالنجاح الحقيقي للتحول الأخضر لا يقاس بما نطرحه من رؤى فحسب، بل بقدرتنا على تحويل الحوار إلى شراكات، والشراكات إلى مشاريع، والمشاريع إلى استثمارات تحقق قيمة اقتصادية وتنموية مستدامة للأردن.

من بناء المعرفة إلى تمويل التحول

رحلة جمعية البنوك في الأردن نحو منظومة أكثر نضجاً للتمويل الأخضر

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك

لم يعد التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة قضية بيئية منفصلة عن السياسات الاقتصادية والمالية، بل أصبح جزءاً أساسياً من معادلة النمو والتنافسية والقدرة على مواجهة الصدمات. وفي الأردن، تزداد أهمية هذا التحول في ظل تحديات الطاقة والمياه والتغير المناخي والتطورات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة، ما يجعل توجيه التمويل نحو الأولويات المستدامة ضرورة اقتصادية وتنموية.

من هذا المنطلق، تبنت جمعية البنوك في الأردن خلال السنوات الماضية مساراً متدرجاً لدعم توجه القطاع المصرفي نحو التمويل الأخضر والمستدام، انطلاقاً من قناعة بأن التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة يبدأ أيضاً من كيفية تمويله، وأن القطاع المصرفي شريك رئيسي في توجيه الموارد نحو الأنشطة والمشاريع التي تجمع بين الجدوى الاقتصادية والأثر التنموي والبيئي.

بدأت الرحلة بدراسة واقع التمويل الأخضر في القطاع المصرفي، بهدف فهم الاحتياجات والتحديات والفرص، ثم جاء تأسيس لجنة التمويل الأخضر في جمعية البنوك كخطوة مؤسسية جمعت البنوك حول رؤية مشتركة للتنسيق وتبادل الخبرات ومتابعة التطورات في هذا المجال.

وبالتوازي، استثمرت الجمعية في بناء المعرفة والقدرات المصرفية من خلال برامج وأنشطة متخصصة، توسعت تدريجياً لتشمل الحوكمة والاستدامة، ومخاطر المناخ والإفصاح، وتمويل التحول العادل، وتصميم المنتجات المالية الخضراء. كما وسعت الجمعية شبكة شراكاتها الوطنية والدولية للاستفادة من الخبرات العالمية ونقل المعرفة وتطوير الأدوات والممارسات التي يحتاجها القطاع.

ومع تراكم الخبرة، تطور دور الجمعية من بناء المعرفة والقدرات إلى المساهمة بصورة أكبر في الحوار حول السياسات والأطر التنظيمية الداعمة للتمويل الأخضر، ونقل الرؤية الفنية للقطاع المصرفي إلى الجهات المعنية. وشكلت مساهمتها في تطوير

التصنيف الوطني الأخضر إحدى أبرز محطات هذا المسار، لما يوفره التصنيف من مرجعية وطنية مشتركة تساعد على تحديد الأنشطة الخضراء وتوجيه التمويل والاستثمار نحوها.

وضمن هذا المسار، أطلقت الجمعية في عام 2023 منتدى التمويل الأخضر GREEFIN ليكون منصة سنوية تجمع القطاع المصرفي مع الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية وشركاء التنمية والخبراء، وتنتقل بالحوار تدريجياً من بناء الوعي إلى تطوير الحلول والشراكات.

ففي 2023، انطلقت النسخة الأولى تحت عنوان "تهيئة المشهد"، بهدف بناء فهم مشترك للتمويل الأخضر ودور القطاع المالي في مواجهة تحديات المناخ والاستدامة.

وفي 2024، انتقل المنتدى من التعريف بالمفهوم إلى ترسيخ التمويل الأخضر باعتباره ضرورة استراتيجية لمستقبل العمل المصرفي، من خلال مناقشة الاتجاهات العالمية، ودمج الاستدامة في العمليات المصرفية، والمنتجات والخدمات الخضراء، وإدارة المخاطر البيئية والمناخية.

أما في 2025، فقد انتقل GREEFIN بصورة أكبر من الرؤية إلى التطبيق، مع التركيز على تصميم المنتجات المالية الخضراء، واستكشاف فرص السوق، وتوظيف التكنولوجيا والبيانات، وتعزيز الحوكمة والشراكات. وترجمت الجمعية هذا التوجه عملياً من خلال تطوير دليل متخصص للمنتجات المالية الخضراء، استجابة لإحدى المخرجات الرئيسية للمنتدى.

وفي الأول من أيلول الحالي، عقدت جمعية البنوك في الأردن النسخة الرابعة من المنتدى تحت عنوان "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص: أداة استراتيجية لتأطير الاستدامة"، بمشاركة أكثر من 250 مشاركاً من القطاعين العام والخاص، والقطاع المصرفي والمالي، والمؤسسات الدولية وشركاء التنمية والخبراء.

وجاءت أجندة المنتدى لتعكس انتقال النقاش إلى مستوى أكثر تقدماً، يرتكز على بناء منظومة متكاملة قادرة على تحويل الاستدامة إلى فرص استثمارية ومشاريع قابلة للتمويل. حيث ناقش المنتدى ثلاثة محاور مترابطة: تناول أولها دور الاستدامة في تعزيز مرونة الاقتصاد الأردني في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، فيما ركز الثاني على التصنيف الأخضر الوطني باعتباره لغة مشتركة تربط الحكومة والمؤسسات المالية والمستثمرين والقطاع الخاص، وتساعد على ترجمة الأولويات الوطنية إلى فرص تمويل واستثمار.

أما المحور الثالث، فتناول أحد أهم التحديات العملية للمرحلة المقبلة، وهو تعبئة التمويل المحلي والدولي، من خلال تجاوز معيقات الاستثمار، وتطوير أدوات تقاسم المخاطر، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبناء محفظة من المشاريع الخضراء ذات الجدوى والقابلية للتمويل.

كما اكتسب المنتدى بعداً دولياً من خلال الكلمة الرئيسية التي تناولت أهمية الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، ودوره في تعزيز المرونة الاقتصادية وتعبئة الموارد اللازمة للتحول المستدام.

وتكشف رحلة GREEFIN خلال أربعة أعوام عن تطور واضح في طبيعة الحوار: من السؤال عن ماهية التمويل الأخضر وأهميته، إلى كيفية دمجه في العمل المصرفي، ثم تصميم الحلول والمنتجات، وصولاً اليوم إلى السؤال الأكثر أهمية: كيف نحول الأولويات الوطنية إلى مشاريع قابلة للتمويل، ونربطها برأس المال، ونبني شراكات قادرة على توزيع المخاطر وتعبئة الموارد؟

وهكذا، يعكس GREEFIN مساراً أوسع تقوده جمعية البنوك في الأردن: من بناء المعرفة والقدرات، إلى تطوير الأطر والأدوات، ثم توسيع الشراكات وتحفيز التطبيق.

إنها رحلة مستمرة، تقودها المعرفة وتعززها الشراكة، وغايتها أن ينتقل التمويل الأخضر في الأردن من الرؤية إلى التطبيق... ومن التمويل إلى أثر اقتصادي وتنموي وبيئي حقيقي ومستدام.

من قيمنا نبني المستقبل
البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK
iiabank.com.jo

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

موضوع العـدد

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

منتدى التمويل الأخضر 2026

من الحوار إلى التنفيذ.. الأردن يعزز شراكاته لتحويل الفرص الخضراء إلى مشاريع واستثمارات قابلة للتمويل

- مسؤولون ومصرفيون وخبراء دوليون يناقشون بناء المشاريع القابلة للتمويل، وتعزيز دور التصنيف الأخضر الوطني، وتوسيع أدوات التمويل والشراكة لتسريع التحول المستدام
- المصري: المطلوب تحويل الأولويات إلى مشاريع قابلة للتمويل توفر فرص عمل للأردنيين
- غنما: التصنيف الأخضر الوطني يوجه التمويل نحو القطاعات ذات الأولوية
- السالم: التحول الأخضر جزء من مستقبل الاقتصاد الوطني وفرصة لتعزيز النمو والتنافسية
- المحروق: أربعة أعوام نقلت المنتدى من بناء المفهوم إلى تصميم الحلول وتوسيع الشراكات

- محاسنة: أمن المياه والطاقة يتطلب الوصول إلى مستوى من الاكتفاء الذاتي
- الخرابشة: نستهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 40% وربما 50% بحلول 2035
- سليمان: الأردن ملتزم بخفض الانبعاثات بنسبة 31% بحلول عام 2030
- سيف: معالجة هدر المياه والطاقة أولوية لتعزيز تنافسية الاقتصاد
- البطيخي: مشاريع خضراء بقيمة لا تقل عن 10 مليارات دولار في الأردن
- محيي الدين: تغير المناخ لم يعد قضية بيئية منفصلة، بل أصبح تحدياً تنموياً يرتبط بصورة مباشرة بمستويات المعيشة والأمن الغذائي والمياه والبنية الأساسية وحياة الناس.

عقدت جمعية البنوك في الأردن، في الأول من أيلول 2026، النسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر 2026، تحت عنوان "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص: أداة استراتيجية لتأطير الاستدامة"، بمشاركة رفيعة المستوى من ممثلي الحكومة والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والتنموية، إلى جانب نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ والتمويل المستدام.

وأقيم المنتدى تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني معالي الدكتور عادل شركس، وبحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية معالي المهندس وليد المصري، ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن معالي السيد باسم خليل السالم، ومندوب محافظ البنك المركزي الأردني السيد زياد غنما.

وحظي المنتدى برعاية بلاتينية من البنك الأردني الكويتي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، ورعاية ذهبية من البنك الإسلامي الأردني، وSignature من بنك القاهرة عمّان، وكابيتال للتأجير التمويلي، والبنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الأهلي الأردني، وبنك الاتحاد، وبنك صفوة الإسلامي.

وعكست النسخة الرابعة تطوراً واضحاً في طبيعة الحوار حول التمويل الأخضر في الأردن؛ إذ انتقل النقاش من التأكيد على أهمية الاستدامة والتحول الأخضر إلى التركيز بصورة أكبر على كيفية تحويل الأولويات والفرص الخضراء إلى مشاريع قابلة للتمويل والتنفيذ، وبناء الشراكات اللازمة لتعبئة رأس المال المحلي والدولي، وتطوير الأدوات التي تساعد على تقاسم المخاطر وخفض كلفة التمويل.

وتوزعت أعمال المنتدى على مجموعة من المحاور التي عكست هذا الانتقال من الرؤية إلى التطبيق؛ إذ استُهلت فعالياته بكلمات افتتاحية تناولت موقع التحول الأخضر في صلب الأولويات الاقتصادية والتنموية، تلتها كلمة رئيسية بعنوان "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص

في ظل مشهد جيوسياسي متغير: بناء المرونة الاقتصادية وتمويل التحول المستدام".

وتناولت الجلسة الأولى للمنتدى موضوع "الاستدامة في الأردن: ضرورة وطنية وليست خياراً"، فيما خُصصت الجلسة الثانية لمناقشة "التصنيف الأخضر الوطني: لغة مشتركة للحوار الأخضر"، وركزت الجلسة الثالثة على "تمويل التحول الأخضر من خلال الحوار والشراكة". واختتمت أعمال المنتدى ببيان ختامي استعرض أبرز المخرجات والتوصيات والأولويات المقترحة للمرحلة المقبلة.

وشكل المنتدى في نسخته الرابعة محطة متقدمة في مسار التمويل الأخضر في الأردن: إذ أظهرت النقاشات أن التحدي لم يعد يقتصر على بناء الوعي بأهمية التمويل الأخضر أو تطوير الأطر التنظيمية الناظمة له، وإنما بات يتمثل بصورة متزايدة في تحويل الفرص والأولويات الخضراء إلى مشاريع قابلة للتمويل والاستثمار، وتوفير البيانات والقدرات والأدوات والشراكات اللازمة لتنفيذها، وربط التمويل الأخضر بصورة أوثق بأهداف النمو والاستثمار والتنافسية والتنمية المستدامة في المملكة، بما يؤكد أهمية الحوار والشراكة بين مختلف الأطراف كركيزة أساسية للانتقال من التوجهات والأطر إلى التنفيذ وتحقيق أثر ملموس على أرض الواقع.

الافتتاح: التحول الأخضر في قلب الأولويات الاقتصادية

المصري:
المطلوب تحويل الأولويات إلى مشاريع قابلة للتمويل والتنفيذ توفر فرص عمل للأردنيين

قال نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية، معالي المهندس وليد المصري، إن منتدى التمويل الأخضر يوفر مساحة مهمة للحوار بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية وشركاء التنمية بشأن مستقبل التمويل والاستثمار المستدام، في وقت يمضي فيه الأردن في مسارات التحديث الثلاثة التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني، والهادفة إلى إطلاق الإمكانات، وتحفيز الاستثمار، ورفع كفاءة مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص عمل حقيقية.

وأكد المصري أن مسؤولية القطاع الحكومي لا تقتصر على تحديد الاحتياجات والأولويات، وإنما تمتد إلى تحويلها إلى مشاريع قابلة للتمويل والتنفيذ وقادرة على توفير فرص العمل، خصوصاً في ظل ما تمثله البطالة من تحدٍّ رئيس أمام الاقتصاد الأردني.

وأشار إلى أن البلديات والإدارة المحلية تمثلان شريكاً رئيسياً في هذه العملية، باعتبار البلديات وحدات للتنمية المحلية يمكنها المساهمة في إيجاد اقتصادات محلية، وتحويل المدن والبلدات إلى أماكن صديقة للسكان، وتحسين جودة الحياة ضمن بيئة خضراء ومستدامة.

وفي هذا السياق، أوضح المصري أن بنك تنمية المدن والقرى استكمل متطلبات اعتماده كأول جهة وطنية رسمية تعتمد لدى صندوق المناخ الأخضر، آملاً في أن يسهم عقد المؤتمر المقبل للصندوق في الأردن في طرح فرص جديدة للتمويل والاستثمار وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولفت إلى وجود مشاريع مقدمة إلى صندوق المناخ الأخضر بقيمة تقارب 200 مليون، اجتاز بعضها مراحل من إجراءات الاعتماد، معرباً عن أمله في حصولها على الموافقة النهائية لما يمكن أن تسهم به في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية البيئية والاستدامة.

كما استعرض فرصتين استثماريتين في قطاع إدارة النفايات؛ تتمثل الأولى في مشروع "صفر نفايات" في شمال المملكة، الذي يستهدف خفض نسبة النفايات التي يتم دفنها إلى نحو 10% وإعادة استعمال الباقي، فيما تتعلق الفرصة الثانية بإدارة النفايات في مكب الأزرق من خلال القطاع الخاص.

وأكد المصري أن الهدف في نهاية المطاف هو تحويل التمويل إلى استثمار حقيقي ومستدام يوفر فرص العمل ويعزز الاقتصاد الوطني، والبناء على تجارب الشراكة الناجحة في قطاعي الطاقة والمياه للانتقال بها إلى قطاعات أخرى.

غنما:

التصنيف الأخضر الوطني يوجه التمويل نحو القطاعات ذات الأولوية

من جهته، قال مندوب راعي المنتدى، محافظ البنك المركزي الأردني، زياد غنما، إن الاستدامة والتحول الأخضر أصبحا ركيزتين أساسيتين لبناء اقتصادات أكثر قدرة على مواجهة التحديات وتحقيق النمو الشامل والمستدام.

وأوضح أن الاستدامة لم تعد ترتبط بالبعد البيئي وحده، بل أصبحت إطاراً متكاملاً لصنع السياسات والقرارات الاستثمارية والتمويلية، بما يحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وأكد غنما أن نجاح التحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام يتطلب شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع المالي وقطاع الأعمال، تقوم على وضوح الأولويات، وتطوير الأطر التنظيمية والحوافز المناسبة، وتعبئة رأس المال الخاص وتوجيهه نحو الأنشطة والمشاريع المستدامة.

وأشار إلى أن البنك المركزي الأردني أدرك مبكراً أهمية المحافظة على البيئة وتشجيع الطاقة المتجددة، حيث أدرج قطاع الطاقة المتجددة ضمن برنامجه التمويلي لدعم القطاعات الاقتصادية عام 2013، قبل أن يوسع البرنامج لاحقاً ليشمل المشاريع الخضراء عموماً.

وفي إطار تطوير منظومة متكاملة للتمويل الأخضر، أشار غنما إلى إطلاق استراتيجية التمويل الأخضر للأعوام 2023-2028، التي أُعدت بالتعاون مع البنك الدولي، وبالتنسيق مع جمعية البنوك والقطاعين المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص.

وبيّن أن الاستراتيجية تمثل خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المالي من تعزيز التمويل الأخضر والحد من مخاطر تغير المناخ، وتشمل البنوك وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر.

كما أشار إلى إصدار تعليمات إدارة مخاطر المناخ، الهادفة إلى تعزيز قدرة البنوك على تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها، إلى جانب تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ.

وأكد غنما أن من أبرز الإنجازات في هذا المسار إطلاق "التصنيف الأخضر الوطني الأردني"، الذي أُعد بقيادة البنك المركزي ووزارة البيئة، وبمشاركة الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص، وبالتعاون مع البنك الدولي، واعتمده مجلس الوزراء بتاريخ 5 شباط 2026.

وأوضح أن التصنيف يضع معايير واضحة لتحديد المشاريع الخضراء والأنشطة

الاقتصادية المستدامة بيئياً، بما يسهم في حشد التمويل الأخضر محلياً ودولياً، وزيادة الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين، ومواءمة التمويل مع التزامات الأردن المناخية وفرص النمو الأخضر.

وبيّن أن التصنيف يوجه التمويل نحو مجموعة من القطاعات ذات الأولوية، من بينها الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة واستخدام المياه، والمباني المستدامة، وإدارة النفايات، والنقل منخفض الكربون، كما يوفر مرجعية مشتركة للقطاع المالي والقطاعين العام والخاص لرصد التمويل الأخضر والتحقق منه والإبلاغ عنه.

السالم:

التحول الأخضر جزء من مستقبل الاقتصاد الوطني وفرصة لتعزيز النمو والتنافسية

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، باسم خليل السالم، إن التحولات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة أعادت تشكيل أولويات التنمية، ولم تعد الاستدامة قضية بيئية منفصلة، بل أصبحت جزءاً من معادلة النمو والاستثمار والتنافسية، وأمن الطاقة والمياه والغذاء، وكفاءة استخدام الموارد.

وأكد السالم أن التحول الأخضر في الأردن يمثل جزءاً من مستقبل الاقتصاد الوطني، بما يتيحه من فرص لتعزيز النمو والتنافسية والاستثمار، وتحويل التحديات المرتبطة بالطاقة والمياه والموارد والمناخ إلى فرص اقتصادية جديدة.

وأوضح أن رؤية التحديث الاقتصادي وضعت إطاراً وطنياً للنمو يشكل التحول الأخضر أحد محاوره الرئيسة، مؤكداً أن الحوار بين القطاعين العام والخاص والقطاع المصرفي والمؤسسات الدولية ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما أداة لتحويل الأولويات إلى شراكات ومشاريع واستثمارات تحقق أثراً ملموساً في الاقتصاد الأردني.

وأشار السالم إلى التقدم الذي حققته البنوك في دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة في أعمالها واستراتيجياتها، مدعومة بجهود البنك المركزي الأردني، وإطلاق التصنيف الأخضر الوطني بوصفه مرجعية للأنشطة والاستثمارات المتوافقة مع أهداف الاستدامة.

وأكد أن متانة القطاع المصرفي الأردني واستقراره، إلى جانب السياسات النقدية والرقابية الحصيفة للبنك المركزي الأردني، توفر قاعدة قوية لمواصلة دعم الاقتصاد وتمويل الاستثمارات المستدامة.

رحلة الجمعية والمنتدى انتقلت من بناء المفاهيم إلى تصميم الحلول وتوسيع الشراكات

من جانبه، قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، إن رحلة الجمعية في مجال التمويل الأخضر بدأت عام 2022 بدراسة واقع التمويل الأخضر في القطاع المصرفي الأردني، بهدف تطوير خدمات مستدامة تتوافق مع متطلبات التحول الأخضر.

وأوضح أن الجمعية أسست لجنة التمويل الأخضر، التي ارتكز عملها على بناء الشراكات مع الجهات المحلية والدولية، والمساهمة في تطوير السياسات والأطر العامة، مشيراً إلى أن هذه الجهود قادت إلى إطلاق منتدى التمويل الأخضر عام 2023.

وبيّن المحروق أن النسخة الأولى من المنتدى ركزت على بناء فهم مشترك بين مختلف الأطراف لدور القطاع المالي في مواجهة تحديات المناخ والاستدامة، فيما انتقل المنتدى في عام 2024 من التعريف بالتمويل الأخضر إلى ترسيخه باعتباره ضرورة استراتيجية للقطاع المصرفي.

وفي عام 2025، انتقل المنتدى إلى مرحلة أكثر تقدماً، ركزت على التحول من الرؤية والتصميم إلى التنفيذ، من خلال تصميم المنتجات المالية الخضراء، وتوظيف التكنولوجيا

المحروق:

أربعة أعوام من بناء المفهوم إلى تصميم الحلول وتوسيع الشراكات

والبيانات، وتعزيز الحوكمة. وأشار المحروق في هذا السياق إلى إطلاق أول دليل مصرفي لتطوير المنتجات المصرفية الخضراء، بالتعاون مع التعاون الدولي الألماني (GIZ).

وأوضح أن المنتدى وصل في نسخته الرابعة لعام 2026 إلى مرحلة ترسيخ الحوار بين القطاعين العام والخاص بوصفه أداة لدفع الاستدامة، واعتماد التصنيف الأخضر لغة مرجعية مشتركة، وتوسيع الشراكات اللازمة لبناء مشاريع قابلة للتمويل.

وأكد المحروق أن رحلة المنتدى على مدى أربعة أعوام عكست تطوراً متدرجاً في مسار التمويل الأخضر: بدءاً من التهيئة وبناء المفاهيم، مروراً بترسيخ التمويل الأخضر كضرورة استراتيجية، ثم الانتقال إلى تصميم الحلول، وصولاً إلى توسيع الشراكات القادرة على تحويل الفرص إلى استثمارات ومشروعات قابلة للتمويل.

الكلمة الرئيسية: الحوار الأخضر في ظل مشهد جيوسياسي متغير

قدم المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، الدكتور محمود محيي الدين، الكلمة الرئيسية للمنتدى بعنوان "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص في ظل مشهد جيوسياسي متغير: بناء المرونة الاقتصادية وتمويل التحول المستدام"، مؤكداً أن تغير المناخ لم يعد قضية بيئية منفصلة، بل أصبح تحدياً تنموياً يرتبط بصورة مباشرة بمستويات المعيشة والأمن الغذائي والمياه والبنية الأساسية وحياة الناس.

وأشار محيي الدين إلى تقرير دولي صدر بالتزامن مع المنتدى، أظهر تسارع ارتفاع مستوى سطح البحر وتسجيله مستوى قياسياً جديداً عام 2024، نتيجة ارتفاع حرارة المحيطات وذوبان الأنهار الجليدية، مؤكداً أن ما كان يُعد تغيراً غير معتاد خلال السنوات الماضية أصبح واقعاً متكرراً.

وأوضح أنه، رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على المفاوضات والمؤتمرات المناخية، لا يزال العالم بعيداً عن المسار المطلوب لخفض الانبعاثات، داعياً إلى توسيع الاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة، بالتوازي مع زيادة تمويل التكيف مع تغير المناخ.

وفي هذا السياق، بيّن أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل التكيف، خصوصاً في قطاعات المياه والزراعة والغذاء وحماية البنية الأساسية والسواحل، انخفضت من نسبة لم تتجاوز 4% إلى أقل من 3%، رغم تزايد الحديث عن أهمية التكيف، في حين تُقدر احتياجات الدول النامية من تمويل التكيف بما يتراوح بين 310 و365 مليار دولار سنوياً.

وتطرق محيي الدين إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد والأسواق المالية في ظل المشهد العالمي الراهن، مستعرضاً تحذيرات مجلس الاستقرار المالي من ضغوط تضخمية قد تنجم عن أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية، واحتمال تعرض الأسواق المالية لتصحيحات غير منظمة، إلى جانب هشاشة أسواق الديون والائتمان الخاص، والمبالغة في تقييم بعض الأصول المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والتوسع في استخدام الرافعة المالية.

وأكد أن التمويل المتاح لمواجهة تحديات التنمية والمناخ يعاني ثلاث مشكلات رئيسة: فهو غير كافٍ، وغير كفؤ، وغير عادل.

وأشار في هذا السياق إلى طول الإجراءات المرتبطة ببعض أشكال التمويل متعدد الأطراف، موضحاً أن بعضها كان يستغرق ما يصل إلى 27 شهراً، وأن خفض هذه المدة

محيي الدين:

المناخ قضية تنمية ومعيشة وليس ملفاً بيئياً منفصلاً

إلى 12 أو تسعة أشهر يمثل تحسناً، لكنه لا يجعل إجراءات الحصول على التمويل سريعة بالقدر المطلوب.

كما لفت إلى التفاوت الكبير في كلفة تمويل المشروع نفسه بين الدول؛ إذ قد تبدأ في بعض الاقتصادات من نحو 2%، وترتفع إلى 5% و7%، وقد تصل إلى نحو 10% في بعض الدول الأفريقية، رغم أن التصورات المسبقة عن المخاطر في الدول النامية قد تكون أكبر من المخاطر الفعلية.

ودعا محيي الدين إلى إنهاء حالة الانفصال بين العاملين في مجالات البيئة والمناخ من جهة، والاقتصاد الحقيقي والتمويل والتنمية من جهة أخرى، مؤكداً أن مشروعات المياه والطاقة والغذاء والنقل والبنية الأساسية يجب أن تندرج ضمن رؤية تنموية ومناخية واحدة.

وفي هذا الإطار، استعرض محيي الدين كتابه "التمويل القائم على السياسات للمناخ والتنمية: استراتيجيات لتحقيق حلول عادلة"، الذي أُعد بمشاركة نحو 30 خبيراً وباحثاً دولياً، ويتناول أهمية ربط التمويل بالسياسات العامة وتطوير حلول أكثر عدالة وكفاءة، بدلاً من الاكتفاء بزيادة حجم الأموال المتاحة من دون معالجة كيفية تخصيصها وكلفتها والمدة اللازمة للحصول عليها.

الجلسة الأولى:
الاستدامة في الأردن... ضرورة وطنية وليست خياراً

ناقشت الجلسة الأولى دور الاستدامة في تعزيز مرونة الاقتصاد الأردني، وتناولت مجموعة من القطاعات والقضايا ذات الأولوية، شملت الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام، والاقتصاد الدائري، والمياه والغذاء، والصناعات الخضراء، إلى جانب أهمية تنويع مصادر الطاقة وتقليل تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية.

وعكست النقاشات الترابط الوثيق بين الاستدامة وأمن الموارد والتنافسية الاقتصادية؛ إذ برزت الحاجة إلى التعامل مع تحديات المياه والطاقة وكفاءة استخدام الموارد ليس فقط باعتبارها تحديات بيئية وتنموية، وإنما أيضاً بوصفها قضايا تؤثر بصورة مباشرة في كلفة الإنتاج والاستثمار وقدرة الاقتصاد على النمو والمنافسة.

محاسنة: أمن المياه والطاقة يتطلب الوصول إلى مستوى من الاكتفاء الذاتي

أدار الجلسة رئيس مجلس إدارة جمعية «إدامة»، الدكتور دريد محاسنة، الذي أكد أن تحقيق حياة أفضل للمواطنين يتطلب الاهتمام بالطبيعة والانبعاثات ونوعية الهواء والمياه.

وأشار محاسنة إلى أن المياه تمثل أكبر تحدٍّ للأردن، باعتباره من أفقر دول العالم مائياً، مشدداً على أهمية الوصول بالموارد الأساسية، وفي مقدمتها المياه والطاقة، إلى مستوى يحقق للمملكة قدراً أكبر من الاكتفاء الذاتي والأمن المستدام.

الخرابشة: نستهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 40% وربما 50% بحلول 2035

وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية، الدكتور صالح الخرابشة، إن الأردن يحتل موقعاً متقدماً في مجال الطاقة المتجددة، ويصنف في المرتبة الأولى بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند استثناء الطاقة الكهرومائية.

وأوضح أن نحو 27% من كهرباء الأردن تتولد حالياً من مصادر الطاقة المتجددة، فيما تستهدف الاستراتيجية الوطنية للطاقة رفع هذه النسبة إلى 40%، والوصول ضمن السيناريو المتفائل إلى 50% بحلول عام 2035.

وبيّن أن تحقيق هذه المستهدفات يتطلب بناء منظومة كهربائية أكثر مرونة واستقراراً وقدرة على استيعاب المزيد من مصادر الطاقة المتجددة، خصوصاً بعد أن أصبحت كلفتها منافسة جداً للمصادر التقليدية.

وأشار الخرابشة إلى أن فاتورة الطاقة وصلت في بعض السنوات إلى نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً أن التحول نحو المصادر المحلية لم يعد مرتبطاً بخفض الانبعاثات فقط، وإنما أصبح أيضاً ضرورة لخفض كلف الطاقة وتعزيز أمن التزود بها.

وأوضح أن الغاز يشكل وقوداً انتقالياً خلال مرحلة التحول، فيما يمثل الهيدروجين الأخضر وقود المستقبل، مشيراً إلى توقيع اتفاقية استثمار لإنتاج الهيدروجين الأخضر، ومن المخطط أن يبدأ المشروع عام 2030.

وأضاف أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أبدى استعداده لتوفير تمويل استرشادي يصل إلى مليار لدعم مشاريع الهيدروجين الأخضر في الأردن حتى عام 2030.

وفيما يتعلق بتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية، أشار الخرابشة إلى أن شركة البترول الوطنية تعمل على مشروع لزيادة إنتاج الغاز في حقل الريشة، يتضمن حفر 80 بئراً، متوقعاً أن يصل الإنتاج عام 2029 إلى نحو 418-420 مليون قدم مكعب يومياً، مقارنة باستهلاك يبلغ نحو 340 مليون قدم مكعب يومياً لتوليد الكهرباء.

وأكد أن الوصول إلى هذه المستويات من الإنتاج سيقرب الأردن من تغطية احتياجاته من الغاز المستخدم في توليد الكهرباء، إلى جانب العمل على إيصال الغاز الطبيعي إلى التجمعات الصناعية، حيث تقل كلفته بنحو 50% عن الديزل و35% عن الوقود الثقيل.

وتوقع الخرابشة أن ينتقل الأردن إلى شبه الاكتفاء الذاتي من الطاقة خلال خمس سنوات، وأن يصبح منتجاً ومصدراً للطاقة الخضراء خلال السنوات العشر المقبلة.

سليمان: الأردن ملتزم بخفض الانبعاثات بنسبة 31% بحلول عام 2030

من جانبه، قال وزير البيئة، الدكتور أيمن سليمان، إن رؤية التحديث الاقتصادي تشكل الإطار العام لعمل الحكومة، وإن محور الاستدامة احتفظ بموقع رئيسي في البرنامجين التنفيذيين للرؤية.

وأوضح أن الاستدامة لم تعد قطاعاً قائماً بذاته، بعدما أصبحت قطاعات الطاقة والمياه وإدارة النفايات والنقل والموارد مترابطة ضمن منظومة واحدة تحكمها مفاهيم الاستدامة والنمو الأخضر.

وأشار سليمان إلى أن استدامة قطاع المياه، على سبيل المثال، تتطلب توفير مصادر طاقة متجددة لتشغيله وخفض كلفه، بما يعكس الترابط الوثيق بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والمالية للتحول نحو الاستدامة.

وبيّن أن وزارة البيئة أعلنت استراتيجيتها للأعوام الخمسة المقبلة، وتعمل على مراجعة خطط النمو الأخضر بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع المعهد العالمي للنمو الأخضر.

وأكد أن الأردن ملتزم بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 31% بحلول عام 2030، مشيراً إلى أن مشاريع الطاقة المتجددة والغاز والهيدروجين الأخضر والتحول إلى المركبات الكهربائية ستسهم في تحقيق هذا الهدف.

وأضاف أن استخدام الغاز في الصناعات والتوسع في الهيدروجين الأخضر من شأنهما تعزيز الفرص التمويلية للأردن في مختلف القطاعات، بما فيها المشاريع الزراعية ومشاريع توزيع المياه بطرق مستدامة.

سيف: معالجة هدر المياه والطاقة أولوية لتعزيز تنافسية الاقتصاد

بدوره، قال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأسبق، الدكتور إبراهيم سيف، إن نموذج

إنتاج الكهرباء في الأردن شهد تغيراً خلال السنوات العشر الماضية، مع تعدد الجهات المنتجة للكهرباء والسماح بالتوليد والاستهلاك الذاتيين في بعض المنشآت.

وأشار إلى أن قطاع المياه يستهلك نحو 15% من كهرباء الأردن، في الوقت الذي تتراوح فيه نسبة الفاقد المائي بين 40% و45%، ما يعني هدر المياه والكهرباء المستخدمة في ضخها في الوقت نفسه.

وأكد سيف أن عدم معالجة هذه الاختلالات من شأنه أن يضعف تنافسية الاقتصاد، فيما يسهم إصلاحها في تعزيز القدرات الاقتصادية والتصديرية والتشغيلية للقطاعات المختلفة.

وبيّن أن نحو 37% من استهلاك الطاقة الأولية في الأردن يذهب إلى قطاع النقل، وهي نسبة تفوق المسجلة في عدد من الدول التي تخصص حصة أكبر من طاقتها للأغراض الصناعية والإنتاجية.

ودعا القطاع المصرفي إلى التعامل مع هذه الاختلالات باعتبارها فرصاً استثمارية قادرة على رفع تنافسية الاقتصاد، مشيراً إلى أن ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة اللازمة لمعالجة البيانات يتيح للأردن فرصة للتحول إلى مركز لإنتاج الطاقة المخصصة لهذا النشاط.

البطيخي: مشاريع خضراء بقيمة لا تقل عن 10 مليارات دولار في الأردن

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، إن مشاريع الاستدامة توفر فرصاً استثمارية ممتازة وعوائد مالية جيدة، مشيراً إلى أن الأردن بدأ يلمس الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات منذ مشروع رياح الطفيلة والاستثمارات اللاحقة في الطاقة الشمسية.

وأضاف أن البنك الأردني الكويتي كان من البنوك السباقة في طرح السندات الخضراء لتمويل المشاريع المرتبطة بالاستدامة، وأن التجربة أثبتت وجود جدوى حقيقية لهذه المشاريع.

وأكد البطيخي أن الجهات التي تستثمر في الاستدامة تتمتع بدرجة أعلى من الوعي والحوكمة والقدرة على إدارة المخاطر، الأمر الذي ينعكس على انخفاض درجة المخاطر الائتمانية للمشاريع التي تراعي معايير الاستدامة.

وأشار إلى أن تقديرات البنك الدولي تظهر وجود مشاريع بقيمة لا تقل عن 10 مليارات دولار في الأردن وحده، ضمن نطاق المشاريع الخضراء ومشاريع الطاقة المتجددة.

الجلسة الثانية:
التصنيف الأخضر الوطني... لغة مشتركة للتمويل والاستثمار

ركزت الجلسة الثانية على دور التصنيف الأخضر الوطني في توحيد المفاهيم بين الحكومة والبنوك والمستثمرين والقطاع الخاص، وترجمة الأهداف والالتزامات البيئية والمناخية إلى أنشطة اقتصادية ومشاريع قابلة للتمويل والاستثمار.

وأدارت الجلسة المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة «SustainMENA»، المهندسة شدى الشريف، التي قادت نقاشاً تناول الأبعاد التنظيمية والتمويلية والتطبيقية للتصنيف الأخضر، ودوره في توفير لغة مشتركة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالتحول الأخضر.

عمايرة: التصنيف أساس للتعليمات والتشريعات والبرامج التمويلية

قال المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني، محمد عمايرة، إن البنك المركزي بدأ منذ سنوات التركيز على التمويل الأخضر والتنمية المستدامة والتخفيف من مخاطر تغير المناخ والتكيف معها.

وأشار إلى أن البنك المركزي أدرج عام 2013 مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ضمن برنامجه التمويلي للقطاعات الاقتصادية، قبل أن يوسع البرنامج ليشمل المشاريع الخضراء المنسجمة مع التصنيف الوطني.

وأوضح عمايرة أن غياب تعريف موحد للأنشطة الخضراء كان يؤدي إلى استخدام الوزارات والمؤسسات والجهات التمويلية معايير مختلفة، الأمر الذي أعاق قياس التمويل الأخضر وتطبيق السياسات ذات الصلة على المستوى الوطني.

وأكد أن التصنيف الأخضر الوطني، الذي أعده البنك المركزي الأردني ووزارة البيئة بمشاركة الأطراف المعنية، واعتمده مجلس الوزراء في شباط 2026، يوفر مرجعية موحدة لتحديد الأنشطة الخضراء، ويشكل أساساً للتعليمات والتشريعات والبرامج التمويلية، كما يساعد على الحد من مخاطر الغسل الأخضر.

الشقارين: التصنيف يترجم الالتزامات البيئية والمناخية إلى فرص استثمارية

من جانبه، قال مدير مديرية التغير المناخي في وزارة البيئة، المهندس بلال الشقارين،

إن التصنيف الأخضر الوطني وفر لغة عملية لترجمة التزامات الأردن البيئية والمناخية إلى مشاريع قابلة للاستثمار والتمويل.

وأوضح أن التصنيف يحدد أثر مشاريع الطاقة المتجددة في خفض الانبعاثات، ويغطي أنشطة كفاءة استخدام المياه والاستفادة من المصادر غير التقليدية، ومراحل التحلية والنقل والمعالجة وإعادة الاستخدام، إلى جانب الضمانات الاجتماعية وحقوق الإنسان.

وأكد الشقارين أن الجهات الحكومية والتنظيمية تتحمل مسؤولية توفير الوضوح وتهيئة البيئة الاستثمارية، مشيراً إلى أن استراتيجية التمويل الأخضر، ودراسات مخاطر المناخ، والتصنيف الأخضر الوطني تشكل سلسلة مترابطة تنقل الأهداف الوطنية من مستوى الاستراتيجيات إلى إجراءات قابلة للتنفيذ.

ميثايوالا: الكفاءات والبيانات والأنظمة أبرز تحديات التطبيق داخل البنوك

قال رئيس قسم التمويل المستدام في البنك العربي وعضو لجنة التمويل الأخضر في جمعية البنوك في الأردن، مصطفى ميثايوالا، إن أهمية التصنيف الأخضر لا تقتصر على تحديد التمويل الأخضر القائم، بل تمتد إلى مساعدة البنوك على تحديد مسار التحول المستقبلي واتخاذ قرارات أكثر ارتباطاً بأهداف الاستدامة.

وأوضح أن التطبيق العملي للتصنيف داخل البنوك يواجه ثلاثة تحديات رئيسة تتمثل في الكفاءات، والبيانات، والأنظمة.

وفيما يتعلق بالكفاءات، أكد أهمية ألا تقتصر المعرفة بالتصنيف ومتطلباته لفرق الاستدامة، بل أن تمتد إلى العاملين في قطاعات الأعمال والائتمان والمخاطر وتطوير المنتجات، بما يضمن دمج التصنيف في مختلف مراحل العمل المصرفي.

أما على صعيد البيانات، فأشار إلى أن الحصول على المعلومات المطلوبة يكون أكثر سهولة لدى الشركات الكبيرة، في حين يزداد التحدي بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يستدعي مراعاة مبدأ التناسب في متطلبات البيانات والتطبيق.

وأكد كذلك ضرورة دمج التصنيف الأخضر في دورة الائتمان والأنظمة المصرفية، بحيث يصبح جزءاً من إجراءات العمل واتخاذ القرار، وليس عملية منفصلة تضاف إلى الإجراءات القائمة.

عياصرة: المطلوب أن يسهل التصنيف وصول الصناعة إلى التمويل لا أن يتحول إلى عبئ

من جانبه، قال مدير مركز الطاقة والاستدامة البيئية في غرفة صناعة الأردن، المهندس معن عياصرة، إن القطاع الصناعي يمتلك فرصاً واسعة للتحول نحو الاستدامة، إلا أن الاستفادة منها تتطلب أن يشكل التصنيف الأخضر أداة مشتركة تربط بين البنوك والقطاع الصناعي والجهات التي تقدم الدعم الفني.

وأكد أن تطبيق التصنيف ينبغي أن يسهل وصول المنشآت الصناعية إلى التمويل الأخضر، وألا يتحول إلى عبء إضافي نتيجة متطلبات التقارير والبيانات، لا سيما أن معظم الشركات الصناعية لا تمتلك موظفين متخصصين في احتساب الانبعاثات أو القضايا البيئية.

وأوضح أن الاستدامة أصبحت مرتبطة ليس فقط بالالتزام بالتشريعات المحلية، وإنما أيضاً بمتطلبات الوصول إلى أسواق التصدير، ما يزيد أهمية مساعدة المنشآت الصناعية على ترجمة استثماراتها القائمة إلى لغة التصنيف الأخضر، بما يمكنها من إثبات أهليتها للاستفادة من التمويل الأخضر.

فيهنرت: التصنيف الأخضر وإدارة مخاطر ESG أداتان متكاملتان

بدوره، قال خبير التمويل المستدام والمصرفية في جمعية بنوك الادخار الألمانية

للتعاون الدولي (DSIK)، برانكو بيتر فيهنرت، إن امتلاك البنك لمحفظة تمويل خضراء لا يعني اختفاء المخاطر المرتبطة بالمناخ أو البيئة والمجتمع والحوكمة، إذ تظل المحافظ الائتمانية معرضة للمخاطر المادية ومخاطر التحول والمخاطر الاجتماعية.

وأوضح أن العمل المشترك مع جمعية البنوك في الأردن يتضمن تطوير أداة لقياس تعرض القطاعات الاقتصادية لمخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، بما يساعد البنوك على تكوين صورة أوضح عن مستويات المخاطر في محافظها وعملياتها الائتمانية.

وأشار إلى أن النتائج الأولية للأداة أظهرت تبايناً في مستويات المخاطر بين القطاعات؛ إذ سجل قطاع الطاقة 8 من 12، وقطاع المياه 10 من 12، فيما أظهرت قطاعات مثل الإنشاءات والنقل مستويات متفاوتة من المخاطر.

وأكد فيهنرت أن أداة قياس مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة والتصنيف الأخضر الوطني أداتان متكاملتان وليستا مسارين منفصلين؛ فالتصنيف يساعد على تحديد الأنشطة المتوافقة مع الأهداف الخضراء، فيما تساعد أداة المخاطر على تقييم طبيعة وحجم المخاطر المرتبطة بالقطاعات والمحافظ والعمليات التمويلية.

الجلسة الثالثة:
تمويل التحول الأخضر من خلال الحوار والشراكة
الأموال متاحة... والتحدي في بناء المشاريع القابلة للتمويل

انتقلت الجلسة الثالثة من مناقشة الأطر والسياسات إلى الجانب التنفيذي لتمويل التحول الأخضر، وركزت على كيفية خفض كلفة التمويل، وتعبئة رؤوس الأموال المحلية والدولية، وتطوير آليات تقاسم المخاطر والضمانات والتمويل المدمج، والاستفادة من الصناديق والسندات والصكوك الخضراء وخطوط التمويل الميسر.

وأدارت الجلسة المديرة التنفيذية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، نسرين بركات، التي استهلت النقاش بالإشارة إلى النمو المتسارع في حجم الاقتصاد الأخضر عالمياً، موضحة أن القيمة السوقية للاقتصاد الأخضر تجاوزت 10 تريليونات دولار في عام 2025، بما يعادل نحو 10% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة عالمياً.

وأشارت إلى أن الإصدارات السنوية من السندات الخضراء ارتفعت من نحو 87 مليار دولار عام 2016 إلى أكثر من 600 مليار دولار عام 2025، فيما تجاوزت القيمة الإجمالية للسندات الخضراء القائمة 3.3 تريليون دولار في الربع الأول من عام 2026.

وعلى المستوى المحلي، أوضحت بركات أن الأردن سجل 43.9 نقطة في مؤشر النمو الأخضر لعام 2025، ليحتل المرتبة 94 من أصل 150 دولة، مشيرة إلى أن الفجوة بين الفرص المتاحة وقدرة الاقتصاد على الاستفادة منها تمثل في الوقت نفسه مساحة واسعة للعمل والاستثمار.

الحجايا: 11 مشروع شراكة بأكثر من 3 مليارات دولار في قطاعات خضراء وحيوية

قال مدير وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة الاستثمار، حمزة الحجايا، إن نظام مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (7) لسنة 2024 وضع أسساً واضحة لتقييم المشاريع من حيث الجدوى الاقتصادية وقابليتها للتمويل، إلى جانب مراعاة الجوانب البيئية والمناخية.

وأوضح أن هناك 11 مشروعاً تزيد قيمتها على 3 مليارات دولار في قطاعات تشمل الطاقة والطاقة المتجددة، ومشاريع تخزين الطاقة الكهرومائية بالضخ، وخفض فاقد المياه، والنقل العام.

وأشار إلى أن إعداد هذه المشاريع وتطويرها يتم بالتواصل مع مؤسسات التمويل

الدولية والبنوك التجارية والمطورين والمستثمرين، بهدف الاستفادة من ملاحظاتهم بشأن هيكلة المشاريع وتعزيز قابليتها للتمويل والتنفيذ.

وأضاف أن المشاريع متاحة من خلال منصات مشروعات الشراكة و«استثمر في الأردن»، مشيراً إلى أن الحكومة تدرس أدوات يمكن أن تساعد على تعزيز جدوى بعض المشاريع وقابليتها للتمويل، بما في ذلك تمويل فجوة الجدوى والضمانات.

ريحانة: البيانات والدعم الفني عنصران أساسيان لتحويل المشاريع الخضراء إلى فرص تمويلية

من جانبها، قالت الخبيرة البيئية في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، عفيفة ريحانة، إن الأردن يمتلك مستوى جيداً من الفهم للأبعاد البيئية والاجتماعية، إلى جانب الأطر الحكومية ورؤية البنك المركزي الأردني الداعمة للتحول الأخضر.

وأكدت أن البيانات تمثل عنصراً أساسياً في عملية التمويل؛ إذ تحتاج الشركات إلى معرفة نقطة البداية، ووضعها الحالي، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وحجم الانخفاض المتوقع في الانبعاثات نتيجة تنفيذ المشاريع الخضراء.

وأوضحت أن البنوك تحتاج كذلك إلى دعم فني متخصص يساعدها على تقييم الجوانب الفنية للمشاريع، مثل الاستعانة بمدققي الطاقة، إلى جانب أهمية وجود مزودي خدمات موثوقين ومنصات تقنية قادرة على توفير المعلومات اللازمة ودعم عملية التقييم.

وأكدت ريحانة أن الرغبة في تنفيذ مشروع ذي أثر بيئي إيجابي لا تكفي وحدها لضمان نجاحه أو قابليته للتمويل، بل يتطلب ذلك تكامل التكنولوجيا، والقدرات البشرية، والبيانات، والتمويل، بما يحقق التوازن بين الإنسان والربحية والكوكب.

خليل: البنوك جاهزة للتمويل... والتحدي في بناء تدفق مستمر من المشاريع القابلة للتمويل

قال رئيس لجنة التمويل الأخضر في جمعية البنوك في الأردن ورئيس الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأردني الكويتي، فادي خليل، إن الجمعية تنظر إلى التمويل الأخضر باعتباره مساراً لتطوير وتحويل المنتجات والخدمات المصرفية بما يواكب متطلبات الاستدامة والتحول الأخضر.

وأوضح أن الجمعية عملت خلال السنوات الماضية على بناء قدرات القطاع المصرفي في

هذا المجال، حيث جرى تدريب أكثر من 500 موظف وموظفة في البنوك، إلى جانب تنفيذ برامج لتدريب المدربين، وإصدار دليل المنتجات المصرفية الخضراء لعام 2026، فضلاً عن استمرار التنسيق مع البنك المركزي الأردني والبنوك والجهات التنظيمية ذات العلاقة.

وأكد خليل أن البنوك جاهزة للتمويل وتبحث عن الفرص، إلا أن التحدي الرئيس يتمثل في البيانات وغياب تدفق مستمر ومنظم للمشاريع القابلة للتمويل، داعياً في هذا السياق إلى إنشاء منصة تنفيذية تجمع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك والوزارات والقطاع الخاص والجهات التنظيمية ذات العلاقة، بهدف تطوير المشاريع وتحويل الفرص المتاحة إلى مشاريع قابلة للتمويل.

وأشار إلى أن البنوك قادرة على توفير تمويل بآجال طويلة قد تصل إلى 19 أو 20 عاماً، إلا أن بعض المشاريع تحتاج إلى هياكل تمويلية تجمع بين مصادر وأدوات متعددة، مؤكداً أهمية التمويل المدمج الذي يجمع مؤسسات التمويل التنموي والبنوك المحلية والمنح والضمانات وآليات تقاسم المخاطر.

وبيّن أن توسيع التمويل الأخضر يتطلب كذلك توفير الدعم الفني، وآليات تقاسم المخاطر، والمعلومات والبيانات، وبناء القدرات، إلى جانب وضع مؤشرات أداء وآليات واضحة للقياس.

ولفت خليل إلى ضرورة مراعاة حجم الشركات وقدراتها عند تطبيق متطلبات الإفصاح والاستدامة، محذراً من أن ارتفاع كلفة الامتثال والإفصاح قد يؤدي إلى استبعاد الشركات الصغيرة والمتوسطة من فرص التمويل الأخضر إذا لم تُطبق المتطلبات بصورة متناسبة مع قدراتها.

كما دعا إلى ربط شروط التمويل وتسعيره بمؤشرات أداء قابلة للقياس، مثل خفض استهلاك الكهرباء أو تقليل الانبعاثات، بما يعزز ارتباط التمويل بالنتائج الفعلية للمشاريع.

واقترح أن تبدأ المنصة التنفيذية بالتركيز على قطاع واحد في كل عام، بحيث يتم تحديد احتياجاته وفرصه وتطوير المشاريع القابلة للتمويل فيه بصورة متكاملة، مشيراً إلى إمكانية البدء بالقطاع الصناعي لما له من أهمية في دعم الصادرات وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

البكار: التمويل متاح... والفجوة الحقيقية في بناء مشاريع مؤهلة وقابلة للتمويل

من جانبها، قالت المستشارة الإقليمية الأولى لتمويل المناخ والبرامج لمنطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا في الصندوق الأخضر للمناخ، يسرا البكار، إن الأردن يمتلك المقومات التي تؤهله ليصبح نموذجاً إقليمياً في مجال التمويل الأخضر والمناخي.

وأكدت أن التحدي لا يكمن في غياب الأموال، مشيرة إلى أن الصندوق الأخضر للمناخ لديه نحو 14 مليار دولار متاحة للتمويل، أضيف إليها مؤخراً نحو 4 مليارات دولار، ليصل الإجمالي إلى قرابة 18 مليار دولار.

وأوضحت أن الفجوة الأساسية تتمثل في الربط بين الجهات القادرة على تنفيذ المشاريع من جهة، والجهات المانحة والممولة من جهة أخرى، مؤكدة أن الوصول إلى التمويل يتطلب تطوير مشاريع تستوفي شروط القابلية للتمويل، وتكون مستدامة من النواحي البيئية والاجتماعية والمالية.

وأشارت البكار إلى أهمية اعتماد بنك تنمية المدن والقرى لدى الصندوق الأخضر للمناخ، باعتباره نافذة وطنية يمكن من خلالها تطوير وتمويل المشاريع البلدية، والاستفادة من أدوات التمويل المدمج والمنح، بما يحقق نتائج اجتماعية ومالية وبيئية قابلة للقياس.

وأكدت أن وجود مؤسسات وطنية قادرة على إعداد المشاريع وهيكلتها وربطها بمصادر التمويل الدولية يمثل عنصراً أساسياً في تحويل الفرص الخضراء من أفكار واحتياجات تنموية إلى استثمارات قابلة للتنفيذ.

حداد: 157 مشروعاً بلدياً قابلاً للتمويل وخطوات لتطوير أدوات تمويل خضراء جديدة

قال مدير عام بنك تنمية المدن والقرى، وسيم حداد، إن البنك يعمل مع 104 بلدية في المملكة، مشيراً إلى وجود نحو 157 مشروعاً بلدياً قابلاً للتمويل ضمن الخارطة الاستثمارية التي جرى إعدادها بالتعاون مع وزارة الاستثمار.

وأوضح أن استراتيجية البنك تنسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي وتوجهات الاقتصاد الأخضر والدائري، وأن البنك طور نظاماً للتصنيف الائتماني للبلديات يمنح وزناً أكبر للمعايير البيئية والمناخية، بما يمكن أن ينعكس على شروط التمويل وتسعيره.

وأشار حداد إلى العمل على إطلاق مرصد تنموي بلدي بالتعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإدارة المحلية، بحيث يوفر بيانات جغرافية وإحصائية ومالية ومعلومات حول المشاريع، بما يسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار وتطوير المشاريع وتوجيه الاستثمارات.

كما كشف عن العمل على مذكرة تفاهم مع الصندوق الأخضر للمناخ لإنشاء صندوق دوار داخل بنك تنمية المدن والقرى، وصفه بأنه بمثابة «صندوق مناخ أخضر مصغر»، على أن تبلغ قيمة المرحلة الأولى منه نحو 80 مليون دينار.

وفي جانب آخر من أدوات التمويل الأخضر، أشار حداد إلى العمل على تسجيل مشاريع الطاقة الشمسية في البلديات ضمن سجل للكربون، بما يتيح احتساب الانخفاض المتحقق في الانبعاثات وتحويله إلى أرصدة أو شهادات قابلة للتداول.

وأوضح أن تطوير مثل هذه الآليات لا يقتصر أثره على البلديات، وإنما يمكن أن يدعم أيضاً القطاع الصناعي المصدر إلى الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المتطلبات المرتبطة بالكربون، وتعزيز قدرته على إثبات خفض الانبعاثات وتحسين تنافسيته في الأسواق الخارجية.

نجداوي: التحول المستدام يجب أن يشمل النظم الغذائية إلى جانب المياه والطاقة

من جانبها، قالت رئيسة فريق سياسات الغذاء والبيئة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، ريم نجداوي، إن بناء اقتصاد مستدام يتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام للنظم الغذائية، وعدم حصر النقاش في قطاعي المياه والطاقة، نظراً للترابط الوثيق بين هذه القطاعات وأثرها المباشر في التنمية والاستدامة.

وأوضحت أن النظم الغذائية في المنطقة العربية تواجه مستويات مرتفعة من الهشاشة، مشيرة إلى أن نحو 79 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، وأن 38% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فيما لا يستطيع نحو 38% تحمل كلفة نظام غذائي صحي، في الوقت الذي تقترب فيه معدلات السمنة من 30%.

وأشارت نجداوي إلى أن الصراعات والنزوح وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية، إلى جانب شح المياه والأراضي والاعتماد الكبير على الاستيراد، تزيد من هشاشة النظم الغذائية في المنطقة.

وبيّنت أن قيمة واردات الغذاء في المنطقة العربية تبلغ نحو 133 مليار دولار سنوياً، ما يعكس حجم الاعتماد على الأسواق الخارجية وحساسية الأمن الغذائي تجاه التقلبات والأزمات العالمية.

وأكدت أن مواجهة هذه التحديات تتطلب التحول نحو نظم غذائية أكثر استدامة ومرونة وقدرة على التكيف وعدالة، بما يعزز الأمن الغذائي ويحد من التعرض للصدمات الاقتصادية والمناخية.

البيان الختامي للمنتدى
من الحوار إلى التنفيذ... أربع أولويات للمرحلة المقبلة

خلص منتدى التمويل الأخضر 2026 إلى أن الأردن يمتلك اليوم مجموعة من المقومات التي يمكن البناء عليها لتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، في مقدمتها وجود رؤية وطنية واضحة، وأطر تنظيمية وتشريعية داعمة، وتصنيف أخضر وطني، وقطاع مصرفي قوي، وقطاع خاص يمتلك فرصاً استثمارية واعدة، إلى جانب مؤسسات وطنية قادرة على تطوير المشاريع، وشراكات متنامية مع مؤسسات التمويل والتنمية الدولية.

وأكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، أن هذه المقومات تشكل قاعدة مهمة للبناء عليها خلال المرحلة المقبلة، بما ينسجم مع رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأوضح أن منتدى التمويل الأخضر في نسخته الرابعة شكل محطة متقدمة في الانتقال بالحوار الأخضر من مناقشة المفاهيم والتحديات إلى التركيز بصورة أكبر على التنفيذ وبناء الشراكات وتطوير المشاريع القابلة للتمويل.

وفي ضوء النقاشات التي شهدها المنتدى، برزت أربع أولويات رئيسة للمرحلة المقبلة:

أولاً: دمج التحول الأخضر في الأولويات الاقتصادية والتنموية الوطنية

تعزيز التعامل مع القضايا البيئية والمناخية باعتبارها جزءاً من سياسات النمو والاستثمار والتنافسية، وربط التحول الأخضر بصورة أوثق بأهداف رؤية التحديث الاقتصادي، بما يسهم في تحويل تحديات الطاقة والمياه والمناخ وكفاءة استخدام الموارد إلى فرص اقتصادية واستثمارية.

ثانياً: تطوير خارطة طريق لترسيخ الحوار الأخضر كمسار مؤسسي مستدام

العمل على تحويل الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص والبنوك وشركاء التنمية إلى مسار مؤسسي مستمر، لا يقتصر على اللقاءات والمنتديات، وإنما يقود إلى تطوير حلول ومبادرات وشراكات قابلة للتنفيذ، ويتيح المتابعة المنتظمة للأولويات والتحديات والفرص.

ثالثاً: دعم البنوك في تحويل الفرص الخضراء إلى مشاريع قابلة للتمويل والاستثمار

العمل على بناء محفظة واضحة ومتجددة من المشاريع الخضراء القابلة للتمويل، بما يتيح للقطاع المصرفي توسيع التمويل الموجه نحو الأنشطة المستدامة، ويسهم في استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية وتوجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي والتنموي.

رابعاً: تعزيز التطبيق الفاعل للتصنيف الأخضر الوطني وبناء القدرات والأدوات اللازمة

دعم التطبيق العملي للتصنيف الأخضر الوطني، وتطوير القدرات والبيانات والأدوات اللازمة لاستخدامه بفاعلية، بما يرسخ دوره كمرجعية مشتركة لتوجيه التمويل والاستثمار نحو الأنشطة والمشاريع المتوافقة مع أهداف الاستدامة.

وأكد المنتدى أن الحوار الأخضر لم يعد مجرد منصة للنقاش وتبادل الآراء، بل أصبح مساراً مؤسسياً ينبغي البناء عليه بصورة مستمرة، بما يربط السياسات والتمويل والاستثمار، ويحول الأولويات الوطنية إلى مشاريع وشراكات قابلة للتنفيذ.

وفي ختام المنتدى، أعرب الدكتور المحروق عن تقديره لرعاية محافظ البنك المركزي الأردني، معالي الدكتور عادل شركس، للمنتدى، مؤكداً أن الشراكة المستمرة بين البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك والقطاع المصرفي شكلت ركيزة أساسية في تطوير منظومة التمويل الأخضر وتعزيز الثقة بقدرة القطاع المالي على دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

كما توجه بالشكر إلى المتحدثين والمشاركين على ما قدموه من رؤى وخبرات ومقترحات، وإلى مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن على دعمه المستمر لجهود الجمعية ومبادراتها في مجال التمويل الأخضر والاستدامة.

تكريم رعاة المنتدى وشركائه

وشهدت أعمال "جريفن 2026" تكريم الجهات الراعية للمنتدى تقديراً لدعمها ومساهمتها في إنجاح نسخته الرابعة ودعم أهدافه في تعزيز التمويل الأخضر والاستدامة في المملكة.

وشمل التكريم الرعاة البلاتينيين: البنك الأردني الكويتي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، إلى جانب الرعاة الذهبيين: البنك الإسلامي الأردني، وSignatureg من بنك القاهرة عمّان، وكابيتال للتأجير التمويلي، والبنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الأهلي الأردني، وبنك الاتحاد، وبنك صفوة الإسلامي.

كما ثمنت الجمعية دور شركائها من التعاون الدولي الألماني (GIZ)، المنفذ للبرامج نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، وبتمويل مشترك من سفارة المملكة الهولندية (DGIS)، ودعمه المستمر لمسيرة التمويل الأخضر والاستدامة في الأردن، إلى جانب CNBC عربية بصفتها الشريك الإعلامي للمنتدى وما قدمته من تعاون في إيصال رسالته وتوسيع نطاق أثره.

راعي المنتدى
البنك المركزي الأردني

الرعاة البلاتينيين

البنك الأردني الكويتي

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

الرعاة الذهبيين

البنك الإسلامي الأردني

Signature من بنك القاهرة عمّان

كابيتال للتأجير التمويلي

البنك العربي الإسلامي الدولي

الرعاة الذهبيين

البنك الأهلي الأردني

بنك الاتحاد

بنك صفوة الإسلامي

الشريك الاستراتيجي

GIZ Jordan

ضيف شرف المؤتمر

معالي د. محمود محيي الدين

بنك الإسكان
Housing Bank
تابع أعمال شركتك من مكانك
على منصّة الأعمال
ISKAN
BUSINESS
للمزيد، امسح الرمز
للمزيد اتصل على 065200400
- خاضع لشروط وأحكام البنك.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مقابلة العدد

البطيخي:

التمويل الأخضر فرصة استثمارية حقيقية وقابلة للتوسع في السوق الأردني

السيد هيثم البطيخي
الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي

على هامش منتدى التمويل الأخضر لعام GREEFIN 2026، الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن، أجرت مجلة البنوك مقابلة خاصة مع السيد هيثم البطيخي، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، للحديث عن واقع ومستقبل التمويل الأخضر في الأردن، انطلاقاً من تجربة البنك في هذا المجال.

وتناولت المقابلة أبرز الفرص الاستثمارية التي يوفرها التمويل الأخضر للقطاع المصرفي، والتحديات المرتبطة بتمويل المشاريع الخضراء، ولا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة، ودور الضمانات والتمويل المختلط وأدوات تقاسم المخاطر في تعزيز قابلية هذه المشاريع للتمويل. كما تطرقت إلى تطور دمج المخاطر البيئية والمناخية في القرارات الائتمانية، وأهمية الشراكة بين البنوك والقطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية في دفع التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

كما ناقشت المقابلة القيمة التي يضيفها منتدى GREEFIN في جمع مختلف الأطراف المعنية بمنظومة التمويل الأخضر، والأولويات التي يمكن أن تسهم في تسريع وتيرة التمويل الأخضر في المملكة خلال المرحلة المقبلة.

وفيما يلي نص المقابلة:

■ بعد تجربة البنك الأردني الكويتي في إصدار السندات الخضراء، هل أثبت التمويل الأخضر أنه فرصة استثمارية حقيقية للبنوك؟ وأين ترون أكبر الفرص في السوق الأردني؟

أثبتت تجربتنا في البنك الأردني الكويتي أن التمويل الأخضر لا يمثل مجرد توجه مرتبط بالاستدامة، بل يشكل فرصة استثمارية حقيقية وقابلة للتوسع، تجمع بين الأثر الإيجابي والعائد الاقتصادي والإدارة الفاعلة للمخاطر على المدى الطويل.

التمويل الأخضر فرصة استثمارية حقيقية وقابلة للتوسع، تجمع بين الأثر الإيجابي والعائد الاقتصادي والإدارة الفاعلة للمخاطر

ففي عام 2023، أصدر البنك، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أول سند أخضر في الأردن بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، ثم بنى على نجاح هذه التجربة من خلال إصدار السند الأخضر الثاني في عام 2026، باستثمار من مؤسسة التمويل الدولية يصل إلى 100 مليون دولار أمريكي. ويعكس ذلك وجود اهتمام

حقيقي من المؤسسات الدولية بتوجيه رأس المال نحو الأصول والمشاريع الخضراء في السوق الأردني.

ونرى أن أبرز الفرص في السوق الأردني ترتبط بصورة مباشرة باحتياجات الاقتصاد الوطني، ولا سيما في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وإدارة المياه والتمويل الأزرق، والمباني الخضراء، والنقل المستدام، وكفاءة استخدام الموارد. وهذه ليست قطاعات ذات أثر بيئي فحسب، بل مجالات استثمارية قادرة على خفض التكاليف، وتعزيز تنافسية الشركات، وجذب استثمارات جديدة وخلق فرص عمل. كما أن الفرصة لا تقتصر على تمويل الشركات المصنفة على أنها "خضراء"، بل تمتد إلى تمويل الأنشطة والمشاريع الخضراء ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية القائمة، ومساعدة الشركات على رفع كفاءتها وتقليل استهلاكها للموارد.

ومن هنا، ينبغي أن تركز المرحلة المقبلة على توسيع قاعدة المشاريع الخضراء القابلة للتمويل وتحفيز الطلب من القطاع الخاص، بما يسهم في جعل التمويل الأخضر جزءاً طبيعياً ومتنامياً من السوق المصرفي الأردني، وليس منتجاً متخصصاً أو منفصلاً عن الأعمال المصرفية الأساسية.

■ **كلفة التمويل والمخاطر من أبرز التحديات أمام المشاريع الخضراء، خصوصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. كيف يمكن للضمانات والتمويل المختلط وأدوات تقاسم المخاطر أن تجعل هذه المشاريع أكثر قابلية للتمويل؟**

لا يتمثل التحدي في الأردن في توفر السيولة وحدها؛ فهناك رأس مال يبحث عن مشاريع جيدة وقابلة للتمويل. إنما يكمن التحدي الأهم في تطوير عدد أكبر من المشاريع الخضراء الجاهزة للتمويل والمستوفية للمتطلبات الفنية والمالية، وهو تحدٍ يظهر بصورة أكبر لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التحدي ليس في توافر السيولة وحدها... بل في تطوير مشاريع خضراء جاهزة وقابلة للتمويل

فقد تكون بعض المشاريع مجدية اقتصادياً، لكنها تواجه كلفة أولية مرتفعة، أو فترات استرداد أطول، أو نقصاً في الضمانات والخبرات الفنية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية التمويل المختلط (Blended Finance)، والضمانات، وأدوات تقاسم المخاطر، والتمويل الميسر، إلى جانب المساعدة الفنية في معالجة جانب من هذه التحديات.

التمويل المختلط والضمانات وأدوات تقاسم المخاطر تحفّز رأس المال التجاري على الدخول في المشاريع الخضراء

ولا تهدف هذه الأدوات إلى استبدال التمويل التجاري، بل إلى تحفيز رأس المال التجاري على الدخول في قطاعات ومشاريع قد تنطوي على مخاطر أولية أعلى، من خلال توزيع المخاطر بين الأطراف وفقاً لقدرتها على تحملها وإدارتها. وهذا يتطلب تكاملاً حقيقياً بين البنوك، والمؤسسات التنموية والدولية، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص.

وفي المقابل، لا يمكن لأدوات تقليل المخاطر وحدها أن تجعل المشروع قابلاً للتمويل. فهناك أهمية مماثلة لرفع جاهزية المشاريع من خلال توفير البيانات، ودراسات الجدوى، والقدرات الفنية، ووضوح الأثر البيئي والاقتصادي. لذلك، فإن زيادة قابلية المشاريع الخضراء للتمويل تتطلب العمل على مسارين متوازيين: تقليل المخاطر من جهة، ورفع جودة وجاهزية المشاريع من جهة أخرى.

■ مع استراتيجية البنك للـESG للأعوام 2026-2028، هل سنصل إلى مرحلة تؤثر فيها المخاطر البيئية والمناخية فعلياً في قرار الائتمان وتسعيره، إلى جانب المؤشرات المالية التقليدية؟

هذا هو الاتجاه الذي يتطور نحوه القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً؛ إذ تتحول المخاطر المناخية والبيئية تدريجياً من موضوع مرتبط بالاستدامة إلى عامل مالي ومصرفي ينبغي فهمه وقياسه وإدارته. وفي البنك الأردني الكويتي، تمثل استراتيجيتنا للأعوام 2026-2028 مرحلة متقدمة في هذا المسار، حيث نعمل على تعزيز دمج اعتبارات الاستدامة والمخاطر البيئية والمناخية ضمن أطر الحوكمة وإدارة المخاطر واتخاذ القرار.

المخاطر المناخية والبيئية تتحول تدريجياً إلى عامل مالي ومصرفي ينبغي فهمه وقياسه وإدارته

وقد كان البنك من أوائل البنوك في الأردن التي طبقت نظاماً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بما يعكس نهجاً يقوم على استباق مخاطر الاستدامة وإدارتها ضمن قرارات التمويل، بدلاً من التعامل معها بعد وقوعها. ومع تطور البيانات والمنهجيات والقدرات المؤسسية، سيصبح من الممكن تقييم أثر المخاطر المادية ومخاطر التحول على القطاعات والعملاء وجودة الائتمان والمحافظ التمويلية والاستثمارية بصورة أكثر دقة. ومن شأن ذلك أن يتيح الانتقال تدريجياً من تحديد هذه المخاطر إلى استخدامها في إدارة المحافظ وتوجيه رأس المال، ومع نضج السوق والمنهجيات، قد تنعكس مستقبلاً على شروط التمويل والتسعير.

ويتوافق هذا المسار مع توجه البنك المركزي الأردني، الذي وضع ضمن استراتيجية التمويل الأخضر 2023-2028 إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ودمج الاعتبارات المناخية في القطاع المالي كأحد المحاور الرئيسية للتحول. والهدف في نهاية المطاف ليس إضافة طبقة جديدة من الإجراءات إلى العملية الائتمانية، وإنما تعزيز جودة القرار الائتماني من خلال فهم أشمل للمخاطر المستقبلية والفرص المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

■ من واقع تجربة البنك الأردني الكويتي في التمويل الأخضر، ما القيمة التي يضيفها GREEFIN في جمع البنوك والحكومة والمستثمرين والمؤسسات الدولية لتحويل الفرص الخضراء إلى مشاريع قابلة للتمويل؟

تكمن أهمية GREEFIN في قدرته على خلق حوار يجمع مختلف الأطراف المكونة لمنظومة التمويل الأخضر في الأردن، في

وقت تتطلب فيه المرحلة المقبلة تكاملاً أكبر بين مختلف الجهات المعنية. فلكل طرف دور مختلف ومتكامل؛ البنوك لديها القدرة على تعبئة رأس المال، والجهات الحكومية والتنظيمية تضع الأطر والحوافز، والمؤسسات الدولية توفر الخبرة والتمويل، فيما يبحث المستثمرون عن فرص واضحة وقابلة للتوسع. ومن شأن جمع هذه الأطراف أن يسهم في تبادل الخبرات، وفهم احتياجات السوق، وتسليط الضوء على الفرص والتحديات من زوايا متعددة.

ومن واقع تجربتنا في البنك الأردني الكويتي، كانت الشراكات عاملاً أساسياً في تطوير التمويل المستدام. وتجربتنا مع مؤسسة التمويل الدولية في إصدار أول سند أخضر في الأردن، والبناء عليها لاحقاً من خلال السند الأخضر الثاني، تقدم مثالاً عملياً على ما يمكن تحقيقه عندما تجتمع الخبرة الدولية مع قدرة القطاع المصرفي المحلي ومعرفته باحتياجات السوق.

ومن هنا، تتمثل القيمة المضافة لمثل هذه المنصات في تعزيز الثقة والتواصل وبناء فهم مشترك بين مكونات السوق، وتقريب المسافة بين واضعي السياسات وأصحاب المشاريع والممولين والمستثمرين. وفي نهاية المطاف، يقاس نجاح هذا الحوار بقدرته على المساهمة في تحويل الفرص الخضراء إلى مشاريع قابلة للتمويل، ومن ثم إلى استثمارات فعلية تحقق أثراً اقتصادياً وبيئياً قابلاً للقياس.

نجاح الحوار الأخضر يقاس بقدرته على تحويل الفرص إلى مشاريع قابلة للتمويل واستثمارات فعلية

■ إذا كان هناك إجراء واحد يمكن أن يسرّع التمويل الأخضر في الأردن خلال السنوات الثلاث المقبلة، فما هو؟

تتمثل الأولوية خلال السنوات الثلاث المقبلة في رفع جاهزية السوق الأردني للتمويل الأخضر بصورة متكاملة. فالأردن يمتلك اليوم أساساً مهماً للبناء عليه، من خلال استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي، والتصنيف الأخضر الوطني، إلى جانب تزايد اهتمام القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الدولية. أما المرحلة المقبلة، فتتمثل في تحويل هذه الأطر إلى ممارسة أوسع وأكثر نضجاً في السوق.

ويتطلب ذلك أولاً توسيع قاعدة المشاريع الخضراء الجاهزة والقابلة للتمويل، بالتوازي مع رفع مستوى المعرفة والقدرات الفنية لدى مختلف الأطراف. فالبنوك تحتاج إلى تطوير قدراتها في تقييم المشاريع والقطاعات والمخاطر المناخية، والشركات تحتاج إلى فهم متطلبات التمويل الأخضر وكيفية تطوير مشاريع قابلة للتمويل، فيما يحتاج المستثمرون إلى بيانات ومعايير واضحة وقابلة للمقارنة. ويحتاج السوق كذلك إلى بيانات أكثر جودة وأدوات أكثر فاعلية لتقليل المخاطر، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الوصول إلى التمويل والاستفادة من فرص التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وعليه، فإن تسريع التمويل الأخضر لا يرتبط فقط بتوفير المزيد من رأس المال، بل يتطلب بناء سوق يمتلك المعرفة والقدرات والبيانات والمشاريع والأدوات اللازمة لربط رأس المال بالفرص المناسبة. وهذا هو التحول المطلوب في المرحلة المقبلة: الانتقال من الأطر إلى التطبيق، ومن الفرص إلى مشاريع قابلة للتمويل، ومن التمويل إلى استثمارات تحقق أثراً اقتصادياً وبيئياً مستداماً وقابلاً للقياس.

المرحلة المقبلة هي الانتقال من الأطر إلى التطبيق ومن الفرص إلى مشاريع قابلة للتمويل

بنك الاردن
Bank of Jordan

لتكون واحد من 5 رابحين
بـ 1000 دينار شهرياً

افتح حساب توفير من BOJ Mobile

اعرف أكثر

- تطبّق الشروط والأحكام
- تنتهي الحملة بتاريخ 2026/11/30

تواصل معنا عبر:

bankofjordan.com

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار الجمعية

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك تعقد إحاطة رفيعة المستوى حول جاهزية القطاع المصرفي لتطبيق المعيار الدولي IFRS 18

عقدت جمعية البنوك ضمن سلسلة الإيجاز الربعي التي تنظمها الجمعية، إحاطة رفيعة المستوى لمجالس الإدارات والقيادات التنفيذية في البنوك حول المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 18، بعنوان "IFRS 18 ما الذي يجب على قيادات البنوك معرفته قبل عام 2027؟"، وذلك وبالتعاون مع EY، يوم الخميس الموافق 6 آب 2026، في مقر الجمعية، بمشاركة رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وقيادات تنفيذية في البنوك.

وجاء عقد الإحاطة في إطار استعدادات القطاع المصرفي الأردني لبدء التطبيق الإلزامي للمعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2027، وفي ضوء ما يحمله IFRS 18 من تغييرات مهمة في طريقة عرض الأداء المالي والإفصاح عنه، وما يرتبط بذلك من انعكاسات على حوكمة التقارير المالية، ومؤشرات الأداء، وجاهزية البيانات والأنظمة، والتواصل مع المستثمرين والجهات الرقابية وأصحاب المصلحة.

وقدم الإحاطة الخبير عمر حلوم من شركة EY، حيث تناول أبرز المتطلبات والتحديات العملية المرتبطة بالانتقال إلى المعيار الجديد، والقضايا التي ينبغي أن تحظى باهتمام مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية لضمان جاهزية البنوك قبل بدء التطبيق.

وركزت الجلسة على الأبعاد الاستراتيجية والإدارية للمعيار، انطلاقاً من أن IFRS 18 لا يمثل مجرد تغيير محاسبي يخص الإدارات المالية، وإنما يرتبط بكيفية عرض نتائج أعمال البنك وتفسيرها ومقارنتها، ومدى اتساق مؤشرات

الأداء المستخدمة داخلياً وخارجياً، إضافة إلى مسؤولية مجالس الإدارات والقيادات التنفيذية عن الإشراف على عملية الانتقال.

وتناولت الإحاطة الهيكل الجديد لعرض قائمة الربح أو الخسارة، والفئات الجديدة للإيرادات والمصروفات، ومفهوم الربح التشغيلي في البيئة المصرفية، والمجاميع والمجاميع الفرعية الجديدة، إلى جانب الاعتبارات الخاصة بالبنوك وأثر التغييرات على الطريقة التي يقرأ بها مجلس الإدارة والمستثمرون الأداء المالي للبنك.

كما ناقشت الجلسة مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (Management-defined Performance Measures - MPMs) ومتطلبات الإفصاح المرتبطة بها، ومدى الاتساق بين القوائم المالية والتقارير السنوية وعروض المستثمرين والبيانات الصحفية، والمسؤولية عن ضمان اتساق الرسائل المالية الصادرة عن البنك.

وتضمنت الإحاطة جانباً تطبيقياً بعنوان "The Boardroom Challenge: هل البنك جاهز فعلاً؟"، ركز على كيفية تقييم مجالس الإدارات لمستوى الجاهزية الفعلية للتطبيق، والأدلة التي ينبغي أن تطلبها قبل اعتماد تقييم الإدارة لجاهزية البنك، إلى جانب استعراض عشرة أسئلة رئيسية ينبغي أن تكون مطروحة أمام مجالس الإدارات في المرحلة الحالية.

وأكدت النقاشات أن المعيار الجديد قد لا يغير حجم أرباح البنك بحد ذاته، لكنه يمكن أن يغير الطريقة التي تُعرض بها الأرباح وتُفسر وتُقارن، بما يجعل طريقة شرح الإدارة للأداء المالي جزءاً أكثر وضوحاً من منظومة الشفافية والمساءلة، فيما لا تقاس الجاهزية الحقيقية بمجرد وجود فريق للمشروع، وإنما بوجود أدلة واضحة على قدرة البنك على التطبيق والإفصاح والمقارنة.

ويأتي تنظيم هذه الإحاطة في إطار جهود جمعية البنوك في الأردن لمواكبة التطورات في المعايير الدولية للتقرير المالي، وتعزيز جاهزية البنوك للتغيرات التنظيمية والمهنية المقبلة، وتوفير منصة للحوار المباشر بين القيادات المصرفية والخبراء حول القضايا ذات الأثر الاستراتيجي على القطاع المصرفي.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك تصدر تقرير "أبرز التطورات المصرفية في عام 2025"

أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقرير أبرز التطورات المصرفية في عام 2025، والذي يقدم قراءة شاملة لأداء القطاع المصرفي الأردني خلال العام، مستعرضاً أبرز التطورات في المؤشرات المصرفية والمالية، وأداء البنوك المدرجة في بورصة عمّان، وأنظمة المدفوعات، وأسعار الفائدة، والخدمات المصرفية، إلى جانب مؤشرات الموارد البشرية في البنوك.

وأظهر التقرير استمرار القطاع المصرفي الأردني في تحقيق نمو متوازن خلال عام 2025، بما يعكس متانة القطاع وقدرته على مواصلة دوره في تمويل النشاط الاقتصادي ودعم مختلف القطاعات، بالتوازي مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي والملاءة والسيولة.

وبحسب التقرير، ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في المملكة بنسبة 6.1% خلال عام 2025، ليصل إلى نحو 74.1 مليار دينار، مقارنة بنحو 69.9 مليار دينار في نهاية عام 2024. كما ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بنسبة 3.7% ليبلغ نحو 36.1 مليار دينار.

كما أظهرت البيانات محافظة القطاع المصرفي على مستويات قوية من المتانة المالية؛ إذ بلغت نسبة الديون غير العاملة نحو 5.5% في نهاية عام 2025، فيما بلغت نسبة تغطيتها نحو 75.7%، وبلغت نسبة كفاية رأس المال نحو 17.8%، وهي مستويات تعكس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر والمحافظة على سلامة مراكزها المالية. كما بلغت نسبة السيولة القانونية للقطاع حوالي 148.4%.

وعلى صعيد الربحية، أشار التقرير إلى أن البنوك العاملة في الأردن حققت معدل عائد على الموجودات بلغ 1.0%، فيما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين 8.6% خلال عام 2025.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، باسم خليل السالم، إن المؤشرات المصرفية خلال عام 2025 تعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحقيق

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

نمو مستقر ومستدام، مؤكداً الدور المحوري الذي تؤديه البنوك في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، ودعم النمو والاستثمار وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي في المملكة.

وأضاف أن استمرار النمو في المؤشرات الرئيسية للقطاع، بالتزامن مع مستويات مرتفعة من الملاءة والسيولة، يؤكد قدرة البنوك في الأردن على مواصلة أداء دورها بكفاءة، والتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية، بما يعزز الثقة بالقطاع المصرفي وبالاقتصاد الوطني.

من جانبه، قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، إن تقرير أبرز التطورات المصرفية 2025 يمثل مرجعاً سنوياً شاملاً يرصد تطورات القطاع المصرفي من مختلف جوانبه، ويضع بين أيدي الباحثين وصناع القرار والمهتمين قاعدة واسعة من البيانات والمؤشرات التي تساعد على قراءة اتجاهات القطاع وتطوراته.

وأوضح المحروق أن التقرير لا يقتصر على المؤشرات التقليدية للموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية، وإنما يتناول كذلك تطور عدد البنوك والفروع، وأداء البنوك المدرجة في بورصة عمّان، والتطورات في أنظمة المدفوعات، وهيكل أسعار الفائدة، والخدمات المصرفية الجديدة، إلى جانب مؤشرات الموارد البشرية في البنوك، بما يوفر صورة متكاملة عن تطور الصناعة المصرفية في المملكة.

ويبين التقرير أن عدد البنوك العاملة في الأردن بلغ 20 بنكاً في نهاية عام 2025، منها 15 بنكاً أردنياً و5 بنوك غير أردنية، فيما بلغ عدد الفروع العاملة في المملكة 856 فرعاً.

وأكدت الجمعية أن إصدار التقرير يأتي في إطار دورها في توفير البيانات والمعلومات المصرفية الموثوقة، وتعزيز المعرفة بأداء

القطاع المصرفي الأردني وتطوراته، ودعم الباحثين وصناع السياسات والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي بمؤشرات شاملة تساعد على فهم اتجاهات القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

ويُعد تقرير أبرز التطورات المصرفية أحد الإصدارات الدورية الرئيسية لجمعية البنوك في الأردن، ويوفر قاعدة بيانات متكاملة حول تطور الصناعة المصرفية، بما يسهم في توثيق مسيرتها ورصد التحولات التي تشهدها عاماً بعد عام.

لتحميل التقرير عبر الرابط الاتي:

https://abj.org.jo/ar?p=25881

SIGNATURE
BY CAIRO AMMAN BANK

Premium Banking Experience

جوائز صممت لكِ!

Designed for You

افتحي حساب توفير وادخلي السحب على عقد وإسوارة تنس ألماس

شهر 2026/8
عقد تنس ألماس

شهر 2026/10
عقد تنس ألماس

شهر 2026/12
عقد وإسوارة تنس ألماس

للمزيد اتصلي على: 06-5007700

Imseeh
trusted since 1937

*يخضع لشروط وأحكام البنك

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير الاقتصادي الشهري

التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

أظهرت أبرز المؤشرات الاقتصادية والنقدية خلال عام **2026** تبايناً في أدائها، حيث انخفض معدل البطالة إلى **16.1%** خلال الربع الثاني من العام، مقارنةً مع 16.5% خلال الربع الثاني من عام **2025**، فيما بلغ معدل التضخم **2.13%** خلال الشهور السبعة الأولى من العام.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، ارتفعت الصادرات الكلية خلال النصف الأول من عام **2026** بنسبة **14.5%** لتبلغ **6.414** مليار دينار، مدفوعةً بارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة **6.2%** والمعاد تصديره بنسبة **44.6%**. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة **6.1%** لتبلغ **10.261** مليار دينار، فيما انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة **5.5%** ليصل إلى **3.847** مليار دينار، وتحسنت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات من نحو **58%** إلى نحو **63%**.

وفي الجانب المصرفي، واصلت المؤشرات الرئيسية للبنوك المرخصة نموها، حيث ارتفعت الموجودات بنسبة **5.6%** عن مستواها في نهاية عام **2025** لتصل إلى **78.23** مليار دينار بنهاية تموز **2026**، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة **3.0%** لتبلغ **37.15** مليار دينار، والودائع بنسبة **3.2%** لتصل إلى **51.61** مليار دينار.

أما على صعيد سوق رأس المال، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمّان بنسبة **2.9%** خلال شهر آب **2026** ليبلغ **5,981** نقطة، فيما بلغ حجم التداول على أسهم البنوك نحو **72** مليون دينار.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة **2.9%** خلال الربع الأول من عام **2026** مقارنة بـ **2.7%** خلال ذات الربع من عام **2025**. وعلى المستوى القطاعي، أظهرت التقديرات الأولية بأن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت نمواً حيث حقق "قطاع الزراعة" أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت **6.8%**، تلاه "قطاع الصناعة التحويلية" بنسبة **5.3%**، ثم قطاع "التعدين والمحاجر" بنسبة **4.7%**، ويليه قطاع "إمدادات الكهرباء" بنسبة **4.3%**.

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (100=2023)

النشاط الاقتصادي	2022	2023	2024	2025	الربع الاول 2025	الربع الاول 2026	التغير النسبي (%)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,851.6	1,975.0	2,106.3	2,262.9	569.77	608.38	6.8%
التعدين واستغلال المحاجر	1,369.8	1,410.7	1,442.3	1,488.0	369.89	387.09	4.7%
الصناعة التحويلية	6,169.1	6,527.5	6,789.3	7,136.1	1,556.09	1,638.80	5.3%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	913.5	958.9	1,001.0	1,049.0	194.61	203.03	4.3%
إمدادات المياه؛ أنشطة المجاري، وادارة الفضلات والمعالجة	230.2	247.4	260.1	271.3	49.78	51.50	3.5%
التشييد	1,492.5	1,531.0	1,512.4	1,533.4	291.93	297.73	2.0%
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	3,005.0	3,082.3	3,146.1	3,226.9	792.16	817.74	3.2%
النقل والتخزين	1,953.2	2,032.1	2,107.8	2,188.5	505.76	521.59	3.1%
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	560.0	592.0	599.2	611.6	125.91	128.70	2.2%
المعلومات والاتصالات	1,114.1	1,167.4	1,190.5	1,229.0	279.42	287.36	2.8%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2,285.0	2,347.5	2,403.9	2,472.4	611.67	629.52	2.9%
الأنشطة العقارية	4,905.2	4,971.9	5,056.6	5,086.8	1,287.73	1,298.48	0.8%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	373.0	392.2	401.7	413.9	94.01	95.85	2.0%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	292.8	299.4	305.2	313.8	71.62	73.11	2.1%
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	3,395.7	3,415.9	3,438.6	3,470.5	822.37	833.52	1.4%
التعليم	2,350.2	2,409.1	2,440.8	2,488.1	576.06	590.03	2.4%
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1,288.6	1,388.0	1,423.7	1,452.2	333.28	340.92	2.3%
الفنون والترفيه والترويح	184.5	199.9	204.7	210.4	47.34	48.18	1.8%
أنشطة الخدمات الأخرى	391.9	415.9	425.9	437.0	95.76	96.96	1.3%
أنشطة الأُسَر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأُسَر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميَّزة لاستعمالها الخاص	209.6	212.9	211.3	213.8	48.20	48.98	1.6%
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الاساسية	34,335.5	35,577.1	36,467.4	37,555.4	8,723.35	8,997.47	3.1%
صافي الضرائب على المنتجات	4,303.1	4,270.5	4,398.8	4,465.9	895.05	903.01	0.9%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	**38,638.7**	**39,847.7**	**40,866.2**	**42,021.3**	**9,618.40**	**9,900.48**	**2.9%**

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة - للأعوام 2022 - الربع الاول 2026

* المصدر: البنك المركزي الاردني

- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة بين جميع السكان ما نسبته **16.1%** خلال الربع الثاني من عام **2026** بانخفاض مقداره **0.4** نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام **2025** إذ بلغ حينها **16.5%**. هذا وانخفض معدل البطالة بمقدار **1.7** نقطة مئوية خلال الأربعة أعوام الماضية مقارنة مع الربع الثاني من عام **2022**. أما خلال النصف الأول من عام **2026** فقد بلغ معدل البطالة **16.1%** مقارنة بنسبة **16.6%** خلال النصف الأول من عام **2025** .

المؤشر	2022	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي
معدل البطالة	18.3%	16.6%	16.8%	16.4%	16.6%	16.1%	-0.5%

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة **183.8** مليون دينار خلال الربع الأول من عام **2026**، بانخفاض بلغت نسبته **25.2%** مقارنة بالربع الأول من عام **2025** والبالغ آنذاك حوالي **246** مليون دينار.

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	683	1,424	1,148	1,436	245.9	183.8	-25.2%

- حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال الثلث الأول من عام **2026** بنسبة **13.3%**، مقارنة بذات الفترة من عام **2025**، لتصل إلى **1.146** مليار دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي
حوالات العاملين (مليون دينار)	2,912.4	2,985.5	3,033.5	3,171.2	1,011.5	1,146.0	13.3%

- كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

استقر الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من عام **2026** مقارنة بذات الفترة من عام **2025**، وقد جاء هذا الاستقرار محصلة لانخفاض الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية بنسبة **0.8%** و**0.02%** على التوالي، فيما ارتفع الرقم القياسي لكميات انتاج الكهرباء بنسبة **2.3%**.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (100=2018)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	144.11	113.55	121.85	123.26	119.50	118.57	-0.8%
الصناعات التحويلية	86.06	84.16	84.54	85.53	84.75	84.73	-0.02%
الكهرباء	139.25	107.73	114.01	117.23	112.49	115.04	2.3%
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	**92.27**	**86.74**	**87.70**	**88.84**	**87.77**	**87.80**	**0.03%**

هذا وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين خلال النصف الأول من عام **2026** بنسبة **1.7%** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة **6.1%**، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة **1.5%**، والرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة **0.9%**.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (100 = 2018)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	151.47	147.19	143.85	147.28	143.85	152.56	6.1%
الصناعات التحويلية	138.47	107.25	106.51	105.42	106.15	107.74	1.5%
الكهرباء	184.81	87.09	89.44	89.95	90.23	91.07	0.9%
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	**141.72**	**107.75**	**107.12**	**106.32**	**106.86**	**108.67**	**1.69%**

ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **2.13%** خلال الشهور السبعة الأولى من عام **2026** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **112.59** ليصل إلى **114.99**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2018)

البند	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	106.75	108.31	109.74	110.37	111.56	1.08
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	107.52	111.89	123.24	123.24	128.14	3.98
الملابس والاحذية	96.00	95.15	95.80	95.79	96.01	0.23
المساكن	112.65	115.82	118.90	118.38	122.13	3.16
التجهيزات والمعدات المنزلية	107.00	107.21	107.77	107.72	107.81	0.09
الصحة	112.55	112.41	112.73	112.68	113.18	0.45
النقل	110.21	111.18	111.50	111.41	115.06	3.28
الاتصالات	103.70	104.06	105.59	104.78	106.84	1.97
الثقافة والترفيه	113.38	116.56	118.39	118.13	120.25	1.80
التعليم	107.93	109.31	111.51	110.64	113.69	2.75
المطاعم والفنادق	116.72	117.89	119.26	119.08	119.59	0.43
السلع والخدمات الأخرى	109.21	111.22	114.13	113.33	117.37	3.57
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	109.02	110.71	112.67	112.59	114.99	2.13
معدل التضخم	2.08%	1.56%	1.77%	1.94%	2.13%	-

ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026 حوالي **3.716** مليار دينار، منخفضاً بنسبة **4.2%** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**، والتي بلغ فيها نحو **3.879** مليار دينار. كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً بنسبة **9.8%** ليبلغ نحو **76** ألف معاملة، مقارنةً بنحو **84.3** ألف معاملة خلال الفترة ذاتها من عام **2025**.

وفيما يتعلق باستثمارات غير الأردنيين في السوق العقاري، انخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة **5.3%** ليبلغ **1,258** شقة وأرضاً خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026**، مقارنةً بـ **1,329** شقة وأرضاً خلال الفترة نفسها من عام **2025**. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة **15.3%** لتصل إلى **123.4** مليون دينار، مقارنةً بـ **107** ملايين دينار خلال الفترة ذاتها من عام **2025**.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
حجم التداول	3,879.0	3,716.2	-4.2%
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	149.4	154.7	3.5%
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف شقة وأرض)	84.3	76.0	-9.8%
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين (أرض وشقة)	1329	1258	-5.3%
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	107.0	123.4	15.3%

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
العراقية	53.3	43.2%
الفلسطينية	9.1	7.4%
البريطانية	8.4	6.8%
السورية	7.9	6.4%
الأمريكية	7.6	6.2%
جنسيات أخرى	37.1	30.1%
المجموع	**123.4**	**100%**

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام **2026** بنسبة **6.2%** لتصل إلى **4,667** مليون دينار، مقارنةً مع **4,394** مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام **2025**، فيما ارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة **44.6%** لتصل إلى **1,747** مليون دينار، مقارنةً مع **1,208** مليون دينار. وعليه، فقد بلغت قيمة الصادرات الكلية **6,414** مليون دينار، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة **14.5%** مقارنةً مع **5,602** مليون دينار خلال النصف الأول من عام **2025**.

وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة **6.1%** لتصل إلى **10,261** مليون دينار خلال النصف الأول من عام **2026**، مقارنةً مع **9,675** مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام **2025**. ورغم ارتفاع المستوردات، انخفض العجز في الميزان التجاري من **4,073** مليون دينار إلى **3,847** مليون دينار، وبنسبة **5.5%**، أي بمقدار **226** مليون دينار مقارنةً بالفترة نفسها من عام **2025**. كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات من نحو **58%** إلى نحو **63%** خلال الفترة ذاتها، بارتفاع مقداره **5** نقاط مئوية

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	النصف الأول2025	النصف الأول2026	التغير النسبي %
الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	4,394	4,667	6.2
المعاد تصديره	667	854	959	1,208	1,747	44.6
الصادرات الكلية	8,912	9,610	10,583	5,602	6,414	14.5
المستوردات	18,288	19,095	20,528	9,675	10,261	6.1
الميزان التجاري	-9.376	-9,485	-9,945	-4,073	-3,847	-5.5
تغطية الصادرات للمستوردات %	49%	50%	52%	58%	63%	5%

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال النصف الأول من عام **2026**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من جميع المواد باستثناء الحلي والمجوهرات الثمينة (**-9.8%**) والفوسفات الخام (**-7.2%**).

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2023	2024	2025	النصف الأول2025	النصف الأول2026	التغير النسبي %
الألبسة وتوابعها من مصنرات	1,326	1,682	1,667	807	831	3.0
الأسمدة الازوتية او الكيماوية	1,028.7	1,018	1,131	491	560	14.1
البوتاس الخام	651	466	554	244	319	30.7
محضرات الصيدلة	532	611	642	313	313	-
الحلي والمجوهرات الثمينة	825	726	860	317	286	-9.8
الفوسفات الخام	603	540	612	265	246	-7.2
المواد الأخرى	3,331	3,713	4,158	1,957	2,112	7.9
مجموع الصادرات الوطنية	**8,245**	**8,756**	**9,624**	**4,394**	**4,667**	**6.2**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام **2026**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة **36.5%** ومنها هولندا بنسبة **89.1%**، كما ارتفعت إلى الدول الآسيوية غير العربية بنسبة **19.7%** ومنها الصين الشعبية بنسبة **71.6%**.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	3,076	3,585	3,952	1,912	1,997	4.4
منها السعودية	984	1,128	1,230	629	529	-15.9
منها سوريا	58.0	55	252	107	146	36.4
منها العراق	635	912	990	449	522	16.3
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	2,062	2,397	2,273	1,102	972	-11.8
منها الولايات المتحدة الأمريكية	1,958	2,208	2,184	1,061	920	-13.3
الدول الاسيوية غير العربية	2,029	1,802	2,082	908	1,087	19.7
منها الصين الشعبية	268.2	229.6	268.5	116	199	71.6
دول الاتحاد الاوروبي	409	448	624	233	318	36.5
منها هولندا	79.4	92.4	124.0	46	87	89.1
باقي التكتلات الاقتصادية	669	524	693	239	293	22.6
منها سويسرا	110	64	147	39	119	205.1
مجموع الصادرات الوطنية	**8,245**	**8,756**	**9,624**	**4,394**	**4,667**	**6.2**

- الصادرات الزراعية الأردنية

انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال النصف الأول من عام **2026** بنسبة **5.1%** مقارنة بذات الفترة من عام **2025**، حيث بلغ إجمالي الصادرات الزراعية **785** مليون دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

البند/الفترة	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
إجمالي قيمة الصادرات الزراعية	1,103.1	1,541.7	1,681.6	827.5	785.0	-5.1%

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال النصف الأول من عام **2026**، فقد ارتفعت من النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة **58.1%** ومن الحبوب بنسبة **10%**.

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية	2,936	2,651	2,615	1,291	2,041	58.1
العربات والدراجات وأجزائها	1,604	1,839	1,795	892	839	-5.9
الحلي والمجوهرات الثمينة	1,236	1,096	1,714	787	631	-19.8
الآلات والأدوات الالية	1,123	1,346	1,626	768	587	-23.6
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	950	962	1,002	450	439	-2.4
الحبوب	792	675	729	319	351	10.0
المواد الأخرى	9,647	10,526	11,047	5,168	5,373	4.0
إجمالي المستوردات	**18,288**	**19,095**	**20,528**	**9,675**	**10,261**	**6.1**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال النصف الأول من عام **2026**، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة **26.3%**، في حين انخفضت قيمة المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة **10.0%**.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	4,693	5,073	5,444	2,610	3,296	26.3
منها السعودية	2,579	2,912	2,949	1,414	1,911	35.1
منها سوريا	46	61	82	47	21	-55.3
منها العراق	196	186	154	94	60	-36.2
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	1,283	1,417	1,776	814	817	0.4
منها الولايات المتحدة الأمريكية	1,226	1,419	1,691	768	773	0.7
الدول الاسيوية غير العربية	7,302	7,276	7,568	3,506	3,541	1.0
منها الصين الشعبية	3,310	3,730	4,179	1,837	1,718	-6.4
دول الاتحاد الاوروبي	2,874	2,861	3,163	1,576	1,419	-10.0
منها ألمانيا	623	677	713	327	290	-11.3
باقي التكتلات الاقتصادية	2,136	2,468	2,577	1,169	1,188	1.6
منها البرازيل	328.4	465.3	424.8	174	187	7.5
إجمالي المستوردات	**18,288**	**19,095**	**20,528**	**9,675**	**10,261**	**6.1**

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام **2026** إلى حوالي **4.723** مليار دينار، مقارنةً مع **4.669** مليار دينار خلال ذات الفترة من عام **2025**، مسجلةً ارتفاعاً بلغ حوالي **53.9** مليون دينار أو ما نسبته **1.2%**. وقد جاء ذلك بصورة رئيسية نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي **55.0** مليون دينار أو ما نسبته **1.6%**، في حين انخفضت الإيرادات الأخرى بحوالي **1.2** مليون دينار أو ما نسبته **0.1%**، كما انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بحوالي **0.1** مليون دينار أو ما نسبته **5.6%**.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية/الموازنة خلال النصف الأول من عام **2026** حوالي **6.111** مليار دينار، مقارنةً مع **5.769** مليار دينار خلال ذات الفترة من عام **2025**، مسجلاً ارتفاعاً مقداره حوالي **341.4** مليون دينار أو ما نسبته **5.9%**. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية بحوالي **296.4** مليون دينار أو ما نسبته **5.6%**، إلى جانب ارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي **45.0** مليون دينار أو ما نسبته **8.7%**.

أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي (بعد المنح) في الموازنة العامة للحكومة المركزية/الموازنة خلال النصف الأول من عام **2026** بلغ حوالي **1.273** مليار دينار، مقارنةً مع عجز مالي مقداره حوالي **1.078** مليار دينار خلال ذات الفترة من عام **2025**، بزيادة بلغت حوالي **194.6** مليون دينار أو ما نسبته **18.0%**.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	9,143.7	9,439.1	9,996.3	4,690.8	4,837.7	3.1%
الايرادات المحلية	8,432	8,734.5	9,312.3	4,668.7	4,722.6	1.2%
ايرادات ضريبية	6,184.2	6,404.9	6,838.9	3,402.2	3,457.2	1.6%
اقتطاعات تقاعدية	5.4	4.5	4.0	1.8	1.7	-5.6%
الايرادات الاخرى	2,242.4	2,325.1	2,469.3	1,264.8	1,263.6	-0.1%
المنح الخارجية	711.7	704.6	684.0	22.1	115.1	420.8%
اجمالي الانفاق	11,004.0	11,537.6	12,252.6	5,769.3	6,110.7	5.9%
النفقات الجارية	9,626.8	10,368.0	10,852.2	5,252.8	5,549.2	5.6%
النفقات الرأسمالية	1,377.2	1,169.6	1,400.4	516.5	561.5	8.7%
العجز/الوفر بعد المنح	-1,860.3	-2,098.5	-2,256.3	-1,078.4	-1,273.0	18.0%
العجز/الوفر قبل المنح	-2,572.1	-2,803.1	-2,940.3	-1,100.5	-1,388.1	26.1%
نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	22.9%	22.7%	22.9%	23.0%	22.1%	-0.9%
الايرادات المحلية	21.2%	21.0%	21.3%	22.9%	21.6%	-1.3%
اجمالي الانفاق	27.6%	27.7%	28.0%	28.3%	27.9%	-0.4%
العجز/الوفر بعد المنح	-4.7%	-5.0%	-5.2%	-5.3%	-5.8%	-0.5%
العجز/الوفر قبل المنح	-6.5%	-6.7%	-6.7%	-5.4%	-6.3%	-0.9%

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام (بعد استثناء الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF) بنسبة **3.1%** بنهاية شهر حزيران من عام **2026** مقارنةً بنهاية عام **2025**، ليصل إلى حوالي **37.69** مليار دينار أو ما نسبته **83.6%** من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي **36.56** مليار دينار بنهاية عام **2025** أو ما نسبته **83.5%** من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وارتفع إجمالي الدين الداخلي بنسبة **5.9%** ليصل إلى حوالي **17.06** مليار دينار بنهاية شهر حزيران من عام **2026** (**37.8%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع حوالي **16.10** مليار دينار في نهاية عام 2025 (**36.8%** من الناتج المحلي الإجمالي).

كما ارتفع رصيد الدين الخارجي بنسبة **0.9%** ليصل إلى حوالي **20.64** مليار دينار بنهاية شهر حزيران من عام 2026 (**45.8%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع حوالي **20.46** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**46.7%** من الناتج المحلي الإجمالي).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

(بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF)

البند	2022	2023	2024	2025	حزيران 2026	التغير النسبي %
الدين الداخلي بعد استثناء SSIF	14,178.7	14,081.4	14,843.4	16,097.4	17,055.1	5.9%
% من الناتج المحلي الاجمالي	37.3%	35.3%	35.7%	36.8%	37.8%	1.0%
الدين الخارجي بعد استثناء SSIF	16,488.9	18,207.9	19,335.0	20,462.5	20,639.3	0.9%
% من الناتج المحلي الاجمالي	43.4%	45.7%	46.4%	46.7%	45.8%	-0.9%
إجمالي الدين بعد استثناء SSIF	30,667.6	32,289.3	34,178.4	36,559.9	37,694.4	3.1%
% من الناتج المحلي الاجمالي	80.7%	81.0%	82.1%	83.5%	83.6%	0.1%

إجمالي الدين العام (مليار دينار) - بعد استثناء SSIF

المصدر: وزارة المالية

سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

- المؤشرات النقدية

ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر تموز **2026** بنسبة **12.2%** ليصل إلى **7.19** مليار دينار مقارنة بحوالي **6.41** مليار دينار بنهاية عام **2025**، وارتفعت الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة **2.1%** والودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة **4.4%**. وارتفع كذلك عرض النقد بنسبة **4.9%** بنهاية شهر تموز من عام 2026 ليصل إلى حوالي **50.11** مليار دينار، مقارنة بـ **47.75** مليار دينار بنهاية عام **2025**.

البند (مليون دينار)	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير النسبي %
النقد المتداول	6,037.4	5,807.5	6,083.1	6,409.5	7,194.6	12.2%
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	10,009.9	9,479.0	9,746.4	10,381.6	10,604.0	2.1%
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	25,634.3	27,376.5	29,439.8	30,959.9	32,314.5	4.4%
عرض النقد	41,681.7	42,663.1	45,269.3	47,751.0	50,113.1	4.9%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة **4.3%** لتبلغ حوالي **26.60** مليار دولار أمريكي في نهاية شهر تموز من عام **2026**، مقارنةً مع **25.50** مليار دولار في نهاية عام **2025**، يشار إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني لمستوردات المملكة من السلع والخدمات تبلغ **8.7** شهر.

البند	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير النسبي %
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	17,266.9	18,122.9	21,014.8	25,503.1	26,598.2	4.3%

- المؤشرات المصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة **5.6%** بنهاية شهر تموز من عام **2026** مقارنةً بنهاية عام **2025** لتصل إلى حوالي **78.23** مليار دينار مقارنة مع **74.11** مليار دينار في نهاية عام **2025**. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة **6.0%** لتصل إلى حوالي **69.38** مليار دينار، وارتفاع الموجودات الأجنبية بنسبة **1.9%** لتصل إلى **8.85** مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير النسبي%
الموجودات الاجنبية	5,882.6	6,220.8	6,798.4	8,684.6	8,847.0	1.9%
الموجودات المحلية	58,262.7	59,955.0	63,054.9	65,427.7	69,382.0	6.0%
إجمالي الموجودات	**64,145.3**	**66,175.8**	**69,853.3**	**74,112.3**	**78,228.9**	**5.6%**

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **3.0%** بنهاية شهر تموز من عام **2026** لتصل إلى **37.15** مليار دينار، مقارنة مع **36.07** مليار دينار بنهاية عام **2025**. وقد شكلت القروض والسلف ما نسبته **58.2%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية ما نسبته **33.4%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير النسبي %
اجمالي التسهيلات الائتمانية	32,591.5	33,387.1	34,777.6	36,067.7	37,155.3	3.0%
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %						
جاري مدين	9.1%	8.4%	8.2%	7.3%	6.7%	-0.6%
قروض وسلف	62.3%	62.4%	60.3%	58.6%	58.2%	-0.4%
كمبيالات واسناد مخصومة	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.4%	-0.1%
ذمم بنوك إسلامية	27.2%	27.7%	30.0%	32.5%	33.4%	0.9%
بطاقات الائتمان	0.9%	1.0%	1.1%	1.2%	1.3%	0.1%

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام **2026** بنسبة **3.2%** لتصل إلى حوالي **51.61** مليار دينار مقارنة مع حوالي **50.02** مليار دينار في نهاية عام **2025**. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته **62.4%** من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته **23.9%** من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته **13.7%** من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني **79.6%** من إجمالي الودائع حيث بلغت حوالي **41.06** مليار دينار بنهاية شهر تموز من عام **2026** مقارنة بحوالي **39.26** مليار دينار بنهاية عام **2025**.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير النسبي%
اجمالي الودائع	42,106.7	43,744.3	46,698.6	50,018.9	51,610.6	3.2%
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب	27.5%	25.0%	24.2%	24.0%	23.9%	-0.1%
توفيـر	15.7%	14.2%	13.7%	13.8%	13.7%	-0.1%
لأجل	56.8%	60.8%	62.1%	62.2%	62.4%	0.2%
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني (%)	78.0%	78.8%	78.6%	78.5%	79.6%	1.1%
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	32,841.5	34,468.9	36,700.0	39,255.1	41,063.6	4.6%
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	22.0%	21.2%	21.4%	21.5%	20.4%	-1.1%
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	9,265.2	9,275.4	9,998.6	10,763.8	10,547.0	-2.0%

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

- مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى **5.5%** بنهاية عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **5.6%** بنهاية عام **2024**، في حين ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **75.7%** خلال عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **74.5%** خلال عام **2024**. هذا وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.8%** خلال عام **2025**، مقارنة بنسبة **18.0%** خلال عام **2024**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **148.4%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **144.7%** خلال عام **2024**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وحققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات (ROA) بلغ **1.0%** خلال عام **2025**، مقارنة بنسبة **1.1%** خلال عام **2024**، فيما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته **8.6%** خلال عام **2025**، مقارنة بنسبة **9.1%** خلال عام **2024**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2022 - 2025)

المؤشر (%)	2022	2023	2024	2025	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	4.5%	5.1%	5.6%	5.5%	-0.1%
نسبه تغطية الديون غير العاملة	81.5%	75.6%	74.5%	75.7%	1.2%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	3.8%	5.4%	6.1%	5.7%	-0.4%
نسبه كفاية راس المال	17.3%	17.9%	18.0%	17.8%	-0.2%
نسبه السيولة القانونية	138.0%	142.5%	144.7%	148.4%	3.7%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	8.8%	9.3%	9.1%	8.6%	-0.5%
العائد على الموجودات (ROA)	1.0%	1.1%	1.1%	1.0%	-0.1%

- هيكل أسعار الفائدة

استقرت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بنهاية شهر تموز من عام **2026** مقارنة بنهاية عام **2025**. وبلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **5.75%** وسعر إعادة الخصم **6.75%** وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة **6.50%**، فيما بلغ سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة **5.50%**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير %
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %						
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	6.50	7.50	6.50	5.75	5.75	-
سعر اعادة الخصم	7.50	8.50	7.50	6.75	6.75	-
سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	8.25	7.25	6.50	6.50	-
سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة	6.25	7.25	6.25	5.50	5.50	-

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب **0.70%** بنهاية شهر تموز من عام **2026**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.38%**، والودائع لأجل **4.91%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

%	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %						
تحت الطلب	0.37	0.53	0.69	0.69	0.70	0.01
توفير	0.41	0.31	0.32	0.33	0.38	0.05
لأجل	4.61	5.94	5.88	5.22	4.91	-0.31

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ سعر الفائدة على الجاري مدين **8.19%** بنهاية شهر تموز من عام **2026**، وانخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليبلغ **7.43%**، كما انخفض سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة ليبلغ **7.94%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

%	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %						
جاري مدين	8.30	9.07	8.72	8.14	8.19	0.05
قروض وسلف	8.34	8.82	8.30	7.94	7.43	-0.51
كمبيالات واسناد مخصومة	8.36	8.69	10.25	9.62	7.94	-1.68

- تقاص الشيكات (نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات)

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات خلال شهر تموز من عام **2026** ما مجموعه **489.0** ألف شيك بقيمة **3.663** مليار دينار، أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **13.8** ألف شيك وبنسبة **2.8%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **88.3** مليون دينار وبنسبة **2.4%** من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب إعادة الشيكات، فقد بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب مالية **8.7** ألف شيك بقيمة **50.9** مليون دينار، وبنسبة **63.1%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية **5.1** ألف شيك بقيمة **37.5** مليون دينار، وبنسبة **36.9%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، وذلك بنهاية شهر تموز من عام **2026**.

- أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر آب من عام **2026** بنسبة **2.9%** ليبلغ **5981** نقطة، هذا وشهدت أسعار الإغلاق لسبعة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين **0.7%** إلى **8.2%**، فيما شهدت أسعار الإغلاق لأربعة بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين **0.4%** إلى **1.3%**. فيما استقر سعر الإغلاق لبنكين اثنين دون تغير عن الشهر السابق.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر آب من عام **2026** حوالي **13.5** مليون سهم وبإجمالي عدد عقود بلغ **12259** عقداً، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **72** مليون دينار.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر آب 2026

(من 2-31 آب 2026)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الاغلاق السابق	اعلى سعر	أدني سعر	سعر الاغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	7.95	7.99	7.25	7.3	-0.65	7.62	21	46,865,960	6,147,882	4,726
بنك الاتحاد	UBSI	3.2	3.17	2.95	3.03	-0.17	3.03	21	998,876	329,289	491
بنك الإسكان	THBK	4.89	4.98	4.84	4.91	0.02	4.91	20	357,154	72,752	186
كابيتال بنك	CAPL	2.77	2.8	2.74	2.74	-0.03	2.77	21	1,700,380	613,445	512
البنك الأهلي	AHLI	1.4	1.41	1.36	1.39	-0.01	1.39	21	1,201,626	865,526	519
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.93	5.15	4.92	4.98	0.05	5.04	21	16,270,488	3,226,587	3,680
بنك القاهرة عمان	CABK	1.49	1.5	1.45	1.46	-0.03	1.48	21	1,940,272	1,315,551	539
بنك الأردن	BOJX	2.7	2.7	2.6	2.65	-0.05	2.65	20	597,686	225,395	253
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	3.44	3.45	3.31	3.35	-0.09	3.38	20	1,128,592	334,081	815
البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.1	3.19	3.06	3.14	0.04	3.11	21	700,298	225,295	347
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.66	1.7	1.66	1.66	0	1.68	11	47,684	28,353	26
البنك التجاري الأردني	JCBK	1.27	1.31	1.25	1.28	0.01	1.3	15	58,746	45,163	34
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.83	0.85	0.8	0.83	0	0.82	20	96,487	117,455	131
المجموع لقطاع البنوك									**71,964,248**	**13,546,774**	**12,259**

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر آب = 5981.4 / التغير عن الشهر السابق = -2.91%

* المصدر: بورصة عمان

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسات

العملات الرقمية السيادية

الدكتور حسام باسم حداد

تشهد المنظومة المالية والنقدية المعاصرة تحولات هيكلية متسارعة بفعل التداخل العميق بين تقنيات الاتصال الحديثة والبنى التحتية للمدفوعات. وفي هذا السياق، لم يعد التطور التكنولوجي يقتصر على إعادة تشكيل آليات الوساطة المالية التقليدية أو تطوير أدوات الشمول المالي الفردي، بل امتد ليمس جوهر الوظيفة النقدية السيادية عبر إعادة تعريف السيولة القانونية ومفهوم النقد المصدر عن البنوك المركزية. وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يتجلى هذا التحول في تسارع اهتمام المؤسسات النقدية بإمكانية إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، كاستجابة استراتيجية للتحديات المزدوجة المتمثلة في ضعف كفاءة شبكات التحويلات المالية عبر الحدود، وتزايد الانقسام الهيكلي في معدلات الشمول المالي بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية. إن إدراك البنوك المركزية للحاجة إلى أتمتة المنظومة النقدية والحد من الاعتماد على المعاملات الورقية التقليدية لا يعكس رغبة في مواكبة الابتكار الرقمي فحسب، بل يعبر عن محاولة لإعادة فرض السيادة النقدية في مواجهة الفضاءات الرقمية الخاصة والأصول المشفرة غير الخاضعة للتنظيم، والتي باتت تزاحم الأدوات النقدية السيادية في وظائفها التقليدية كمستودع للقيمة ووسيلة للوفاء بالالتزام المالي.

وتكتسب دوافع تبني العملات الرقمية للبنوك المركزية في هذا النطاق الجغرافي دلالات خاصة تتفاوت بتباين الهياكل الاقتصادية والمالية للدول: فبينما تتجه الاقتصادات ذات الأسواق المالية الأكثر نضجاً ومراكز الخدمات المالية المتقدمة نحو استهداف رفع كفاءة المدفوعات البينية وتقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالحسابات المراسلة، تركز الاقتصادات النامية وذات الدخل المنخفض على إمكانية تسخير التكنولوجيا النقدية لتجاوز العقبات الهيكلية التي تعوق وصول الأفراد والشركات الصغرى إلى المنظومة المصرفية الرسمية. بيد أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهوناً بالقدرة علىإزالة العوائق غير المالية التي تحد

من الانتشار الرقمي، وفي مقدمتها محدودية الثقافة المالية والتطبيقات التكنولوجية، وضآلة مستويات الدخل، فضلاً عن التفضيل التاريخي للتعامل بالنقد الورقي لدى بعض الشرائح أو المحدودية الهيكلية في الوصول للخدمات المصرفية في بعض الاقتصادات النامية. وبالتالي، فإن نجاح العملة الرقمية للبنوك المركزية كأداة للتعزيز المالي يتجاوز مجرد إتاحة البنية التحتية البرمجية، متطلباً إصلاحات مؤسسية وتنظيمية شاملة تعالج دواعي العزوف عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي وتضمن تقديم هذه الأدوات بتكاليف حدية تقل عن البدائل المتاحة حالياً.

وعلى الجانب الآخر، فإن عملية تحويل النقد السيادي إلى صيغ رقمية قابلة للتداول المباشر تنطوي على تعقيدات ومخاطر عالية الأثر قد تمس ثبات الاستقرار المالي وكفاءة آليات نقل السياسة النقدية وسلامة المالية العامة للدولة. ويأتي خطر نزع الوساطة المصرفية في مقدمة هذه المخاطر، إذ إن إتاحة أصل رقمي خالي من مخاطر الائتمان ومكفول مباشرة من الدولة قد يدفع المودعين، لا سيما في فترات الاضطراب السياسي أو الضغوط الاقتصادية، إلى سحب الودائع البنكية وتحويلها إلى المحافظ الرقمية للبنوك المركزية، مما يتسبب في ظاهرة هروب السيولة الذاتي ويقلص الموارد المالية المتاحة للإقراض المصرفي. وما يفاقم خطورة هذا التحول هو البعد الضريبي، فالودائع المصرفية تمثل في جوهرها انعكاساً لإيرادات وأرباح أنشطة اقتصادية متحققة تخضع للاقتطاع الضريبي، والسهولة المفرطة في انتقال السيولة عبر المحافظ الرقمية عابرة الحدود قد تُنشئ منافذ جديدة للتسرب المالي والتهرب الضريبي عبر نقل الأصول اللحظي بين الدول، مما يُكبّد الدولة خسائر جسيمة في التحصيلات الضريبية السيادية، ويُسهم في بناء اقتصاد هش يُعاني من انكماش قاعدته الإيرادية. ومما لا شك فيه فإن إمكانية منح فائدة على هذه الحيازات الرقمية قد يُعقد معادلة التسعير المصرفي وتكلفة الحصول على التمويل، مما يفرض أعباءً إضافية على أسعار الفائدة ويؤثر بشكل مباشر على هامش الربحية للبنوك التجارية، وتحديداً في الاقتصادات التي تعتمد بشكل جوهري على الودائع قصيرة الأجل كمصدر رئيسي لتمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية.

كما تُلقي التحديات التشغيلية والسيبرانية بظلالها على قدرة الأجهزة النقدية في إدارة هذه المنظومة الحديثة؛ فإعادة هيكلة السيادة النقدية وفق نظام رقمي مدمج تنطوي على مخاطر تعثر البرمجيات أو اختراق قواعد البيانات المركزية، وهو ما قد يفضي إلى هز الثقة بالعملة الوطنية وتشويه سمعة البنوك المركزية، مما يستدعي تبني معايير أمان سيبراني غير تقليدية وتطوير آليات تشفير متقدمة. إضافة إلى ذلك، فإن الموازنة بين ميزتي الخصوصية والشفافية تفرض تحدياً تشريعياً وتقنياً بالغ الحساسية؛ إذ يتطلب تحفيز الجمهور توفير مستوى مناسب من الخصوصية في المعاملات اليومية يُحاكي طابع التعامل بالنقد الورقي، بينما تلتزم البنوك المركزية بمتطلبات صارمة للامتثال والرقابة المالية، وهو ما يستوجب تطوير حلول برمجية تعتمد تقنيات التشفير القابلة للمراجعة، بحيث تُتاح الخصوصية للمعاملات الصغيرة بينما تخضع التدفقات الكبيرة للتتبع والتدقيق التلقائي.

وفي الامتداد الإقليمي والدولي، يوفر التحول نحو العملات الرقمية السيادية منصة واعدة لتسهيل التبادل التجاري المباشر بالعملات المحلية وتخفيض تكاليف الحوالات عبر شبكات البنوك المراسلة دون الحاجة للمرور عبر شبكات المقاصة الدولية الكلاسيكية. غير أن هذا التكامل يُعرّض الاقتصادات الأصغر لسرعة انتقال الصدمات المالية الخارجية، ويطرح تحديات تتعلق بإدارة مخاطر أسعار الصرف وتقلبات السيولة اللحظية. برأيي، أنه ولضمان تحسين كفاءة التحويلات دون الإضرار بالسيادة النقدية، يتوجب الاعتماد على هندسة تصميمية محكمة تعتمد الهيكل التشغيلي ثنائي الأبعاد، والذي يحتفظ فيه البنك المركزي بدوره كإطار إصدار ورقابة حصرية، بينما تُسند إدارة الحسابات للقطاع المصرفي، مع وضع سقوف قصوى على الحيازات الفردية والمعاملات اليومية للحد من مخاطر انتقال السيولة، والتأكد من تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وضوابط "قاعدة السفر"، بما يضمن تحقيق التوازن الدقيق بين صيانة الاستقرار النقدي ومواكبة متطلبات التحول الرقمي الشامل.

Dr.hhaddad@outlook.com

تمويل دفعات المقاولين:
آلية مصرفية مقترحة لمعالجة تأخر المستحقات

علاء الدين المصري
مهندس مستشار - مدير عام / مكتب ديران ومصري

تواجه بعض المشاريع الحكومية والبلدية والاستثمارية تحدياً متكرراً يتمثل في تأخر سداد الدفعات المستحقة للمقاولين، وما يترتب عليه من ضغوط على السيولة والتدفقات النقدية اللازمة لاستمرار التنفيذ وفق البرامج الزمنية المعتمدة.

ورغم أن عقود المقاولات، ومنها العقود المستندة إلى نماذج FIDIC، تتضمن أحكاماً تنظم مستحقات المقاول والآثار المترتبة على تأخر السداد، فإن وجود النص التعاقدي لا يوفر بالضرورة السيولة اللازمة للمقاول في الوقت الذي يحتاجها فيه لتنفيذ الأعمال.

ومن واقع الخبرة العملية في قطاع الإنشاءات، قد يضطر المقاول عند تأخر الدفعات إلى تمويل المشروع من موارده الذاتية أو من خلال التسهيلات الائتمانية، أو إلى تخفيض وتيرة التنفيذ، وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى تعليق الأعمال وفقاً للأحكام التعاقدية. ولا تقتصر آثار ذلك على المقاول، بل قد تمتد إلى تأخير إنجاز المشروع، وارتفاع كلفته، وزيادة احتمالات المطالبات والنزاعات، وتأخير استفادة الجهة المالكة من المشروع.

من هنا تبرز فكرة دراسة إنشاء آلية أو صندوق لتمويل دفعات المقاولين، يتولى توفير التمويل مقابل المستحقات المعتمدة التي حل أجلها ولم يتم سدادها ضمن المدة التعاقدية، وفق شروط وضوابط محددة.

وتقوم الفكرة على علاقة واضحة بين ثلاثة أطراف: الجهة المالكة، والمقاول، والجهة المصرفية أو المالية الممولة. فعند استحقاق دفعة للمقاول وثبوتها وفق الإجراءات والشهادات المنصوص عليها في العقد، وتأخر الجهة المالكة في السداد، يمكن للجهة الممولة توفير قيمة الدفعة، كلياً أو جزئياً، على أن تتم تسوية المبلغ عند قيام الجهة المالكة بالسداد، وبما يراعي كلفة التمويل والحقوق والالتزامات القانونية والتعاقدية للأطراف.

وبذلك تتمثل الفكرة في تحويل المستحقات المعتمدة إلى سيولة في الوقت المناسب، بما يساعد على استمرار تنفيذ المشروع ويحد من الفجوة الزمنية بين استحقاق الدفعة وتحصيلها.

ومن المهم التمييز بين هذه الآلية وبين القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية التقليدية المقدمة للمقاولين. فالأخيرة تعتمد بصورة رئيسية على الوضع الائتماني للمقاول وقدرته على السداد والضمانات المتاحة، في حين تقوم الآلية المقترحة بصورة أكبر على تمويل مستحق مالي ناتج عن أعمال تم تنفيذها واعتمادها وفق العقد.

وعليه، تصبح جودة المستحق، والجهة المدينة، وصحة شهادة الدفع، وقابلية تحويل الحق أو التنازل عنه، وآلية التحصيل، عناصر أساسية في قرار التمويل. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى المقترح باعتباره نموذجاً متخصصاً لتمويل مستحقات قطاع المقاولات، وليس بديلاً عن التسهيلات المصرفية القائمة.

ويمكن لهذه الآلية، إذا صُممت بصورة سليمة، أن تساعد المقاول في المحافظة على السيولة واستمرار الأعمال، وأن تحد من آثار تأخر الدفعات على البرنامج التنفيذي للمشروع، إلى جانب إتاحة الفرصة للقطاع المصرفي لتطوير منتج تمويلي متخصص يرتبط بمستحقات موثقة.

وعلى المستوى الاقتصادي، يمكن أن تسهم في الحد من تعطل المشاريع والمطالبات المرتبطة بالتأخر، وتحسين الدورة المالية للمشاريع، ودعم قطاع المقاولات والقطاعات المرتبطة به.

لكن ذلك لا يعني أن التمويل سيكون خالياً من المخاطر؛ إذ قد تنشأ مسائل تتعلق بصحة المستحق، أو وجود نزاع بشأن الأعمال، أو الاقتطاعات والمقاصة، أو قابلية تحويل المستحق، أو تأخر الجهة المالكة نفسها في السداد.

لذلك، يتطلب نجاح النموذج إطاراً قانونياً وتعاقدياً وحوكمياً واضحاً يحدد شروط الأهلية، وطبيعة المستحقات المقبولة، وآليات التحقق من شهادات الدفع، وحقوق الجهة الممولة، وآلية التحصيل، إضافة إلى سقوف التمويل وحدود المخاطر.

ويمكن دراسة عدة نماذج لتطبيق الفكرة؛ سواء من خلال قيام بنك بتطوير المنتج، أو مشاركة مجموعة من البنوك في آلية مشتركة للمشاريع الكبيرة، أو إنشاء شركة مالية متخصصة، مع إمكانية التنسيق مع وزارة المالية والجهات الحكومية المعنية في حالة المشاريع الحكومية.

والأهم أن يتم تحديد النموذج المناسب بعد دراسة الجوانب القانونية والمصرفية والمالية والتنظيمية، وربما البدء بنموذج تجريبي محدود على مجموعة مختارة من المشاريع والمستحقات، وتقييم نتائجه قبل التوسع فيه.

إن المقترح في جوهره لا يهدف إلى نقل مخاطر المقاولين إلى البنوك، وإنما إلى دراسة إمكانية بناء آلية تمويلية منضبطة لمعالجة فجوة السيولة الناتجة عن تأخر سداد المستحقات المعتمدة.

ومن هنا، فإن تطوير أدوات مصرفية ومالية تربط المستحقات المعتمدة بالسيولة في الوقت المناسب يستحق الدراسة والحوار بين القطاع المصرفي وقطاع المقاولات والجهات المالكة، لما قد يحمله من أثر إيجابي على استمرارية المشاريع وكفاءة الاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي.

حوكمة تقنية المعلومات والاستقرار المالي

ماذا تكشف تجربة البنوك الأردنية؟

دراسة حديثة ترصد العلاقة بين تبنّي إطار COBIT ومتانة البنوك خلال الفترة 2014–2023

د. رندة الطيان / الجامعة الهاشمية
د. إبراهيم خطاطبة / الجامعة الهاشمية
أ. د. ديما درادكة / جامعة اليرموك
د. مها شحادة / جامعة عمان الأهلية
م. حنان زواهرة / الجامعة الهاشمية

المرجع:

Al-Tayan, R., Khatatbeh, I. N., Daradkah, D., Shehadeh, M., & Alzawahreh, H. (2026). Does COBIT framework adoption influence banks' financial stability? Evidence from an emerging country. Risks, 14(6), 138.

◆ حين تصبح الحوكمة الرقمية مسألة استقرار مالي

لم يعد التحوّل الرقمي في القطاع المصرفي خياراً تحسينيّاً، بل بات شرطاً لبقاء البنوك وقدرتها على المنافسة. غير أنّ هذا التوسّع الرقمي المتسارع وسّع في المقابل مساحة التعرّض للمخاطر السيبرانية، وجعل إدارة مخاطر التقنية في صميم متانة البنك وسلامته.

وقد أظهرت الحوادث السيبرانية التي شهدها القطاع المالي عالمياً وإقليمياً خلال السنوات الأخيرة حجم التداعيات التي يمكن أن تترتب على الهجمات الإلكترونية، وما قد ينشأ عنها من مخاطر تشغيلية ومالية ومخاطر مرتبطة بالسمعة. وهو ما يعزز أهمية امتلاك البنوك أطراً مؤسسية واضحة لحوكمة تقنية المعلومات وإدارة مخاطرها.

وفي هذا السياق يبرز البنك المركزي الأردني بوصفه من أوائل الجهات الرقابية في المنطقة التي ألزمت البنوك المرخّصة بتبنّي أطرٍ دولية معترف بها لحوكمة تقنية المعلومات، وهو ما وضع الأردن في موقعٍ ريادي إقليمياً على صعيد الحوكمة السيبرانية والمساءلة المؤسسية. لكنّ السؤال الذي ظلّ دون إجابةٍ تجريبية واضحة هو: هل ينعكس تبنّي هذه الأطر فعلاً على الاستقرار المالي للبنوك، أم يبقى مجرّد امتثالٍ شكلي؟

وهذا هو السؤال الذي تناولته دراسة علمية حديثة منشورة عام 2026 في مجلة Risks الدولية المحكّمة، أعدّها فريق من الباحثين الأكاديميين الأردنيين من الجامعة الهاشمية وجامعة اليرموك وجامعة عمّان الأهلية، من خلال دراسة تجربة البنوك الأردنية على مدى عقد كامل.

◆ إطار COBIT: جسرٌ بين الأمن السيبراني وقرار مجلس الإدارة

تنطلق الدراسة من إطار COBIT، وهو أحد أبرز الأطر العالمية لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات. وتنبع أهميته من أنه لا يقتصر على الضوابط التقنية، وإنما يربط عمليات تقنية المعلومات بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وإدارة المخاطر، ومؤشرات الأداء، والامتثال والحوكمة.

وبذلك، يساعد الإطار على نقل قضايا تقنية المعلومات من نطاقها التشغيلي والفني إلى مستوى أوسع من المسؤولية المؤسسية، بما يشمل الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وربط المخاطر التقنية بمستوى المخاطر المقبول والمعتمد لدى البنك (Risk Appetite).

وقد تبنّى البنك المركزي الأردني عناصر من هذا الإطار ضمن تعليماته الرقابية، ليصبح COBIT مرجعاً مهماً في حوكمة تقنية المعلومات لدى البنوك التجارية الأردنية.

◆ منهجية تغطي عقداً كاملاً من تجربة البنوك الأردنية

تستمد الدراسة أهميتها من اعتمادها على بيانات جميع البنوك التجارية التقليدية الأردنية المدرجة، والبالغ عددها اثني عشر بنكاً، على مدى عشر سنوات امتدت من عام 2014 إلى عام 2023، وبواقع 120 مشاهدة سنوية.

ولقياس مدى انخراط البنوك في إطار COBIT، حلّل الباحثون التقارير السنوية للبنوك، وطوّروا مقياسين يستندان إلى مستوى حضور الإطار والإفصاح عنه في هذه التقارير: الأول يقيس كثافة ورود المصطلحات المرتبطة بـCOBIT، والثاني يرصد ما إذا كان البنك قد أعلن رسمياً تبنّيه للإطار.

وفي المقابل، قيس الاستقرار المالي باستخدام مؤشر Z-score، وهو من المقاييس المستخدمة على نطاق واسع لتقييم متانة البنوك، ضمن نموذج بيانات طولية يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الخاصة بالبنك والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتكتسب هذه المنهجية أهمية إضافية من اعتمادها على التقارير السنوية المدققة والمتاحة للعموم، بما يتيح تتبع تطور تبنّي إطار COBIT عبر فترة زمنية طويلة، ويوفر أساساً موضوعياً لدراسة العلاقة بين حوكمة تقنية المعلومات والاستقرار المالي في القطاع المصرفي الأردني.

مسار تبنّي إطار COBIT عبر عقدٍ كامل (2014-2023)

توضّح الدراسة مسار تبنّي إطار COBIT في القطاع المصرفي الأردني عبر شكلين متكاملين: يرصد الأول انتشار التبنّي عبر البنوك على مدى ثلاث مراحل، فيما يقيس الثاني تعمّق الإفصاح عن الإطار من خلال تكرار وروده في التقارير السنوية عاماً بعد عام.

الشكل 1: الانتشار الثلاثي المراحل لتبنّي إطار COBIT عبر البنوك المشمولة بالعيّنة (2014-2023) – مُعاد رسمه استناداً إلى النقاط المرجعية الواردة في الدراسة مع الاستيفاء بينها للتوضيح.

الشكل 2: التكرار السنوي (الأعمدة) والتراكمي (الخط) لكلمات COBIT عبر البنوك المشمولة بالعيّنة (2014-2023) – مُعاد رسمه استناداً إلى بيانات الدراسة. المصدر: Al-Tayan et al. (2026), Risks 14(6), 138، بترخيص CC BY.

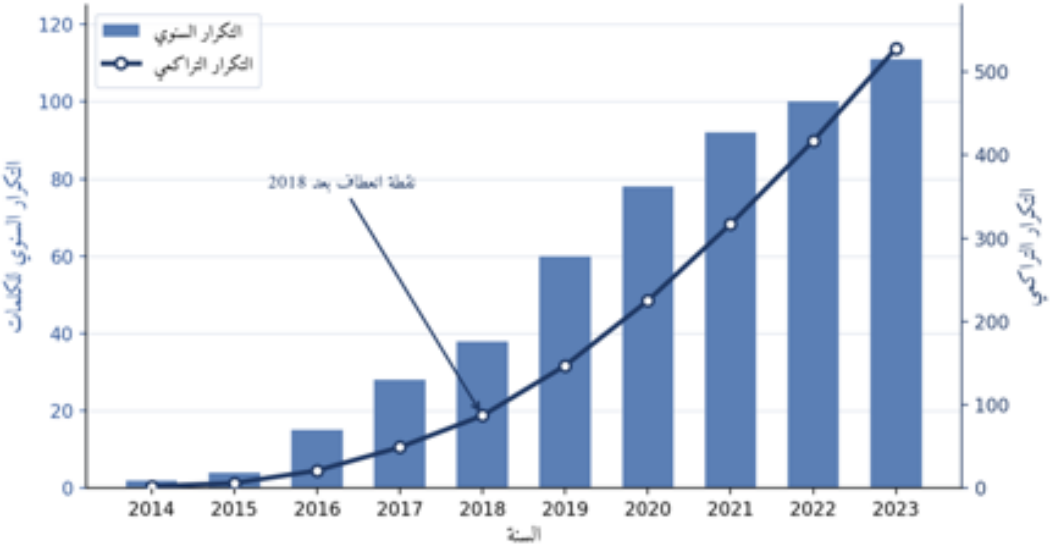

◆ ماذا وجدت الدراسة؟

جاءت النتائج داعمة لوجود علاقة إيجابية بين الانخراط في حوكمة تقنية المعلومات ومتانة البنك.

فقد وجدت الدراسة ارتباطاً إيجابياً وذا دلالة إحصائية بين مستوى الانخراط في إطار COBIT والاستقرار المالي للبنوك. وتشير النتائج إلى أن كل إفصاح إضافي متعلق بالإطار يقترن بارتفاع في مؤشر Z-score بنحو 2.2% تقريباً.

وظلت هذه النتيجة متماسكة بعد أخذ العوامل المصرفية والاقتصادية الكلية في الاعتبار، وكذلك عند إخضاعها لاختبارات إحصائية إضافية للتحقق من متانتها.

كما وثّقت الدراسة مسار الانتشار اللافت للإطار خلال فترة الدراسة؛ فمن غياب التبنّي في عام 2014 إلى تبنٍ شامل بين البنوك الاثني عشر المشمولة بالعينة بحلول عام 2023.

وتتسق هذه النتائج مع منطق نظرية الوكالة؛ إذ يمكن للحوكمة الرشيدة لتقنية المعلومات أن تسهم في الحد من عدم تماثل المعلومات والإفراط في المخاطرة وتعزيز المساءلة المؤسسية، بما يقترن بمستويات أعلى من المتانة المالية.

◆ لماذا تُعدّ هذه الدراسة ريادية ومهمّة؟

تكمن القيمة العلمية للدراسة في أنها، على حد علم الباحثين، من أوائل الدراسات التجريبية التي تربط تبنّي إطار محدد لحوكمة تقنية المعلومات، وهو COBIT، بالاستقرار المالي للبنوك مقاساً بمؤشر Z-score.

ففي حين ركّز جانب كبير من الأدبيات السابقة على أثر COBIT في الكفاءة التشغيلية أو نضج التقنية أو جودة التقارير، بقيت العلاقة بين تبنّي الإطار والاستقرار المالي أقل تناولاً.

ومن هنا، تسهم الدراسة في بناء جسر بين مجالين غالباً ما تمت دراستهما بصورة منفصلة: حوكمة تقنية المعلومات من جهة، والاستقرار المالي للبنوك من جهة أخرى.

كما تتميز الدراسة بتغطيتها ثلاث مراحل من تطور إطار COBIT، تشمل الإصدارات 4.1 و5 و2019، بما يوفر منظوراً زمنياً يمتد عبر دورة تطور طويلة للإطار، ويقدم منهجية يمكن الاستفادة منها في أسواق ناشئة أخرى تعاني محدودية البيانات، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

◆ دلالاتٌ عملية للبنوك الأردنية والجهات الرقابية

لأنّ جميع بنوك العيّنة قد تبنّت الإطار فعلاً، فإنّ السؤال المطروح اليوم – كما تخلص الدراسة – لم يعد هل نتبنّى؟ بل كيف نحوّل التبنّي إلى مكاسب استقرارٍ حقيقية؟ وتقدّم الدراسة توصياتٍ عملية أبرزها:

■ للإدارات المصرفية: الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الترسيخ الفعلي، عبر ربط أهداف COBIT حدود المخاطر (Risk Appetite) المعتمدة من مجلس الإدارة وبمؤشّرات أداء التنفيذيين، ودمج تقارير مخاطر تقنية المعلومات ضمن إدارة المخاطر المؤسسية، والاستثمار في الكفاءات والمهارات المتخصّصة.

■ للبنك المركزي والجهات الرقابية: استكمال متطلبات التبنّي بتقييماتٍ دورية لمستوى النضج تستهدف جودة التطبيق لا مجرّد الإفصاح، وإصدار توجيهاتٍ خاصة بحوكمة الذكاء الاصطناعي والاحتيال السيبراني بالبناء على COBIT.

◆ نحو إفصاحٍ إلزامي عن مستوى النضج

تُظهر الدراسة أن الإفصاح عن مستوى نضج تطبيق إطار COBIT (COBIT Maturity Level) لا يزال محدوداً بين البنوك المشمولة، وهو ما يطرح مجالاً للنظر في تطوير مستوى الإفصاح عن نضج تطبيق أطر حوكمة تقنية المعلومات.

فمن شأن تعزيز هذا الإفصاح أن يساعد مستقبلاً على تقييم جودة التطبيق بصورة أدق، وربطها بمؤشرات الأداء والمخاطر، والتمييز بين مجرد تبنّي الإطار وبين مدى ترسّخه وفاعليته في الممارسة المؤسسية.

وفي الوقت نفسه، تنبّه الدراسة إلى عدد من العوامل التي قد تحدّ من الأثر الفعلي لأطر الحوكمة، من بينها مخاطر التبنّي الشكلي، ونقص المهارات والموارد، وتعقيد الأنظمة التقنية القديمة، إلى جانب الحاجة إلى مواكبة المخاطر المستجدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي واستخداماته في مجالات مثل التقييم الائتماني وكشف الاحتيال.

◆ من الامتثال التقني إلى المتانة المالية

تقدم تجربة البنوك الأردنية خلال العقد الماضي رسالة تتجاوز إطار COBIT نفسه؛ فحوكمة تقنية المعلومات لم تعد شأناً فنياً منفصلاً عن الأداء المالي، وإنما أصبحت جزءاً من منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر والمتانة المؤسسية للبنك.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين الحوكمة الرقمية والاستقرار المالي تستحق اهتماماً متزايداً، خصوصاً في ظل تسارع التحول الرقمي، وتنامي الاعتماد على البيانات والتقنيات الحديثة، وظهور أنماط جديدة من المخاطر السيبرانية والتشغيلية.

ومن هنا، فإن المرحلة المقبلة لا تتعلق بتوسيع نطاق تبنّي أطر الحوكمة بقدر ما تتعلق بتعميق التطبيق، وقياس مستوى النضج، وربط الحوكمة التقنية بصورة أوثق بقرارات المخاطر والأداء والاستراتيجية.

وبهذا المعنى، يصبح الاستثمار في حوكمة تقنية المعلومات أكثر من مجرد متطلب للامتثال أو تكلفة تقنية؛ فهو مكوّن متزايد الأهمية في بناء بنك أكثر قدرة على إدارة المخاطر، وأكثر مرونة في مواجهة الصدمات، وأكثر استعداداً لمتطلبات البيئة المصرفية الرقمية.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار محلية ودولية

أرباح الشركات المدرجة في بورصة عمّان تنمو 14.3% وتسجل ثاني أعلى مستوى تاريخي

سجلت الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمّان نمواً ملحوظاً في أرباحها خلال النصف الأول من عام 2026، لتصل الأرباح بعد الضريبة العائدة لمساهمي الشركات التي زودت البورصة ببياناتها المالية إلى 1.2005 مليار دينار، مقابل 1.0501 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2025، بارتفاع نسبته 14.3 في المئة.

ويمثل هذا المستوى ثاني أعلى صافي أرباح تاريخية تحققه الشركات المدرجة خلال النصف الأول، بعد أرباح النصف الأول من عام 2022.

وقال المدير التنفيذي لبورصة عمّان، مازن الوظائفي، إن 99 في المئة من الشركات المدرجة، والبالغ عددها 155 شركة، زودت البورصة بالبيانات المالية المرحلية المراجعة عن الفترة المنتهية في 30 حزيران 2026 ضمن المهلة المحددة، وذلك عبر نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL. وأوضح أن هذه النسبة المرتفعة تظهر التزام الشركات بأحكام القوانين والتعليمات النافذة، كما تعكس الالتزام بمبادئ ومعايير الإفصاح والشفافية.

وبموجب تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمّان، يتعين على جميع الشركات المدرجة تزويد البورصة ببيانات مالية مرحلية مراجعة من مدقق الحسابات خلال المدة المحددة.

وقد عممت البورصة البيانات المستلمة عبر موقعها الإلكتروني ضمن قسم التعاميم والإفصاحات الخاص بالبيانات نصف السنوية.

وبلغت الأرباح قبل الضريبة للشركات المفصحة 1.6681 مليار دينار خلال النصف الأول، مقارنة مع 1.5063 مليار دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي، بنمو نسبته 10.7 في المئة. وعلى المستوى القطاعي، ارتفعت الأرباح بعد الضريبة العائدة للمساهمين في قطاع الخدمات بنسبة 64.3 في المئة، وفي قطاع الصناعة بنسبة 17.5 في المئة، فيما نمت أرباح القطاع المالي بنسبة 6.7 في المئة.

وتزامن نمو الأرباح مع استمرار الأداء الإيجابي لمؤشرات السوق منذ بداية العام، فقد ارتفع المؤشر العام لبورصة عمّان ASEGI بنسبة 11.1 في المئة مقارنة مع نهاية عام 2025، ليصل إلى 4012.6 نقطة. كما صعد مؤشر ASE20 بنسبة 10.3 في المئة، وارتفع مؤشر العائد الكلي ASETR بنسبة 16 في المئة.

وفي جانب السيولة، زاد حجم التداول الكلي بنسبة 75 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025، فيما ارتفع المعدل اليومي لحجم التداول إلى 13.6 مليون دينار، مقابل 8.8 مليون دينار.

وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة 8.8 في المئة لتصل إلى 28.8 مليار دينار. وبلغت مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة نحو 46.1 في المئة من إجمالي القيمة السوقية في نهاية تموز 2026.

وربط الوظائفي هذه النتائج بتحسن نشاط السوق وعودة ثقة المستثمرين، وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع الظروف الإقليمية والدولية، إلى جانب تنفيذ مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي والمشاريع الكبرى والسياسات الداعمة للنشاط الاقتصادي وسوق رأس المال.

وأشار إلى نمو الاقتصاد الحقيقي بنسبة 2.9 في المئة خلال الربع الأول، وارتفاع حجم الاستثمارات بنسبة 25 في المئة، ونمو الصادرات الوطنية بنسبة 5.8 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى، مع بقاء التضخم ضمن مستويات معتدلة وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى أكثر من 27 مليار دولار.

وفي إطار تطبيق متطلبات الإفصاح، أوقفت بورصة عمّان التداول بأسهم شركة تهامة للاستثمارات المالية وشركة اتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري اعتباراً من صباح 2 آب 2026، لعدم تزويدهما البورصة بالبيانات المالية المرحلية عن الفترة المنتهية في 30 حزيران ضمن المدة المحددة.

وبينت أن استمرار عدم الإفصاح يعني بقاء الأسهم موقوفة ثلاثة أيام عمل، ثم إعادتها إلى التداول وفق قيود تتعلق بمدة الجلسة ونسب الارتفاع والانخفاض المسموح بها، إلى حين تقديم البيانات المطلوبة، استناداً إلى تعليمات الإدراج المعمول بها.

حوالات المغتربين ترتفع 14.3% إلى 2.5 مليار دولار في النصف الأول 2026

سجلت حوالات العاملين الواردة إلى المملكة نمواً خلال حزيران والنصف الأول من عام 2026، وفق البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، حيث ارتفع إجمالي الحوالات الواردة في حزيران بنسبة 13.3% مقارنة بالشهر نفسه من عام 2025، ليبلغ 434.1 مليون دولار.

وعلى مستوى الفترة التراكمية، وصلت الحوالات الواردة خلال الأشهر الستة الأولى من العام إلى 2,496.2 مليون دولار، أي ما يقارب 2.5 مليار دولار، بزيادة نسبتها 14.3% عن النصف الأول من العام الماضي.

ويعرض الرقمان مسارين متكاملين للمقارنة: أداء شهر حزيران منفرداً، وأداء الفترة من بداية كانون الثاني حتى نهاية حزيران.

وتوزعت مصادر الحوالات الواردة على عدد من الدول، وتصدرت الإمارات العربية المتحدة القائمة بحصة بلغت 21.2% من الإجمالي. وجاءت الولايات المتحدة الأميركية ثانية بنسبة 19.6%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 17.7%.

وحلت قطر رابعة بحصة 10.3%، تلتها الكويت بنسبة 5.5%، فيما شكلت الحوالات الواردة من بقية الدول مجتمعة 25.7%.

وتبين هذه الحصص أن الدول الخمس الواردة في الترتيب استحوذت، وفق جمع النسب المنشورة، على 74.3% من إجمالي الحوالات الداخلة في النصف الأول، مقابل 25.7% لبقية الدول.

كما تظهر البيانات تدرج الحصص بين الإمارات والولايات المتحدة والسعودية في المراكز الثلاثة الأولى، ثم قطر والكويت، من دون تغيير في إجمالي الفترة المعلن البالغ نحو 2.5 مليار دولار.

وفي الاتجاه المقابل، ارتفعت حوالات العاملين الصادرة من المملكة خلال حزيران بنسبة 17.7% مقارنة بالشهر نفسه من 2025، لتبلغ 162.6 مليون دولار، حيث بلغ إجمالي الحوالات الصادرة خلال النصف الأول 969.3 مليون دولار، مسجلاً زيادة نسبتها 15.5% عن الفترة المقابلة من العام الماضي.

وتصدرت مصر وجهات الحوالات الصادرة من المملكة بحصة بلغت 41.5% من الإجمالي، تلتها بنغلادش بنسبة 11.8%، ثم الفلبين بنسبة 4.8%، وفلسطين بنسبة 4%.

أما بقية الدول فاستحوذت مجتمعة على 37.9% من إجمالي الحوالات الصادرة خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

وتجاوزت الحوالات الواردة الحوالات الصادرة خلال النصف الأول بنحو 1,526.9 مليون دولار، وفي حزيران وحده بلغ الفرق بين الوارد والصادر 271.5 مليون دولار، وهذه فروق حسابية مشتقة مباشرة من الأرقام الرسمية، بينما تبقى نسب النمو والمبالغ وتوزيعات الدول كما أعلنها البنك المركزي.

وتقدم البيانات، في مجملها، صورة مفصلة لحركة التحويلات في الاتجاهين خلال النصف الأول من 2026: حجم الحوالات الواردة ومعدل نموها وتوزيع مصادرها الجغرافية، يقابلها حجم الحوالات الصادرة ومعدل نموها وأبرز وجهاتها.

وقد جاءت الزيادات على أساس سنوي في حزيران وفي إجمالي الأشهر الستة، سواء للحوالات الداخلة إلى المملكة أو الخارجة منها.

ستاندرد آند بورز تثبت تصنيف الأردن عند BB- بنظرة مستقبلية مستقرة

ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للأردن، بالعملتين المحلية والأجنبية، عند مستوى BB-، وأبقت النظرة المستقبلية مستقرة، رغم الضغوط الناجمة عن الظروف الإقليمية التي انعكست سلباً على معظم الدول.

وجاء القرار في تقرير أصدرته الوكالة أواخر آب، وتناول مرتكزات التقييم والتوقعات الاقتصادية والمالية والنقدية للمملكة خلال السنوات المقبلة.

وربطت الوكالة تثبيت التصنيف بمرونة الاقتصاد الأردني في مواجهة التطورات الإقليمية، وبالتقدم المحقق في مسارات الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي.

كما أدرجت ضمن عناصر قرارها ارتفاع مستويات الاحتياطيات الأجنبية، واستمرار الدعم القوي الذي يتلقاه الأردن من الشركاء الدوليين، سواء عبر المؤسسات المالية الدولية أو على المستوى الثنائي.

وفي توقعاتها للنشاط الاقتصادي، رجحت ستاندرد آند بورز نمو الاقتصاد الأردني بنسبة 2.5% خلال عام 2026، ثم تسارع متوسط النمو إلى نحو 3.2% في الفترة الممتدة من 2027 إلى 2029.

وحدد التقرير مجموعة من العوامل التي يتوقع أن تدعم هذا المسار، في مقدمتها إعادة توجيه جانب من حركة التجارة الإقليمية عبر الأردن، ولا سيما من خلال ميناء العقبة، إلى جانب استمرار قوة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج.

وأضاف التقرير أن قطاعات الصناعة والتعدين، فضلاً عن المشاريع الكبرى، مرشحة للمساهمة في دعم النشاط الاقتصادي، وبذلك جمع تقدير النمو بين حركة التجارة التي تمر عبر المملكة، والتدفقات المتأتية من تحويلات الأردنيين العاملين خارج البلاد، والنشاط المنتظر في قطاعات إنتاجية ومشروعات ذات حجم كبير.

وعلى مستوى المالية العامة، توقعت الوكالة أن يصل عجز الموازنة العامة المجمع إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، في حين أشارت إلى أن الإجراءات الحكومية الرامية إلى ضبط النفقات وإعادة ترتيب أولوياتها من شأنها الحد من الضغوط المالية، وأن هذه الإجراءات ستدعم تحسناً تدريجياً في مستويات العجز خلال الأعوام من 2027 إلى 2029.

أما في الجانب النقدي، فاعتبرت الوكالة أن ربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأميركي أسهم في دعم الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار.

وتوقعت أن يبلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية نحو 26 مليار دولار بنهاية عام 2026، مع بقاء التضخم عند مستويات معتدلة رغم ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

وقدرت ستاندرد آند بورز متوسط التضخم بنحو 2.4% خلال الفترة 2026-2029، وعزت ذلك إلى السياسات الحكومية التي تستهدف الحد من انتقال آثار ارتفاع أسعار النفط إلى الأسعار المحلية.

كما أكدت أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي يمثل ركيزة مهمة للسياسات الاقتصادية والمالية في المملكة.

وإلى جانب البرنامج الإصلاحي، أشار التقرير إلى استمرار الدعم المقدم من الدول الصديقة والمؤسسات المالية الدولية، وعد هذه العناصر مجتمعة عوامل أساسية مساندة للتصنيف السيادي.

وبحسب عرض الوكالة، يستند تثبيت التصنيف والنظرة المستقرة إلى مزيج من قدرة الاقتصاد على التعامل مع الضغوط الإقليمية، واستمرار الإصلاحات، ومستويات الاحتياطي، ومسار المالية العامة، والدعم الدولي المتواصل.

الإيرادات الضريبية ترتفع إلى 3.457 مليار دينار في النصف الأول

ارتفع المجموع الكلي للإيرادات الضريبية في الأردن خلال النصف الأول من عام 2026 إلى نحو 3.457 مليار دينار، مسجلاً نمواً نسبته 1.6 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفق بيانات وزارة المالية.

وتظهر نشرة مالية الحكومة العامة القيمة التفصيلية عند 3,457.2 مليون دينار للأشهر من كانون الثاني حتى حزيران 2026، مقابل 3,402.2 مليون دينار في الفترة المقابلة من 2025.

وواصلت الضريبة على السلع والخدمات الاستحواذ على الحصة الكبرى من الإيرادات الضريبية، بعدما ارتفعت بنسبة 2.8 بالمئة، من 2,112.6 مليون دينار إلى 2,172.7 مليون دينار.

وتفصل النشرة الرسمية هذا البند إلى ضريبة مبيعات على السلع المستوردة بقيمة 479.8 مليون دينار مقابل 535.2 مليون، وضريبة مبيعات على السلع المحلية بلغت 692 مليون دينار مقابل 639.8 مليون، وضريبة مبيعات على الخدمات بقيمة 362.8 مليون دينار مقابل 331.2 مليون، إلى جانب 638.1 مليون دينار ضريبة مبيعات على القطاع التجاري مقابل 606.4 مليون دينار.

وفي المقابل، تراجعت حصيلة الضريبة على الدخل والأرباح بنسبة 1.5 بالمئة، من 1,117.1 مليون دينار إلى 1,099.8 مليون دينار، حيث جاء ذلك رغم ارتفاع الضريبة المحصلة من الأفراد بنسبة 10.3 بالمئة، من 213.8 مليون دينار إلى 235.9 مليون دينار.

وتوزعت حصيلة الأفراد في النشرة بين 200.2 مليون دينار من الموظفين والمستخدمين و35.7 مليون دينار من الأفراد، مقابل 181.8 مليوناً و32 مليوناً على التوالي في النصف الأول من 2025.

أما ضريبة الدخل من الشركات والمشروعات الأخرى فانخفضت من 822.3 مليون دينار إلى 777.1 مليوناً، فيما ارتفع حساب المساهمة الوطنية من 81 مليوناً إلى 86.9 مليون دينار.

وسجلت الضرائب على المعاملات المالية، التي تبين النشرة أنها ضريبة بيع العقار، 51.9 مليون دينار مقابل 49.3 مليون دينار، وعلى صعيد الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، ارتفعت الحصيلة بنسبة 7.7 بالمئة، من 123.3 مليون دينار إلى 132.8 مليون دينار، مقربة إلى 133 مليوناً.

وضمن هذا البند، بلغت الرسوم الجمركية 123.9 مليون دينار مقابل 107 ملايين، فيما بلغت الغرامات الجمركية 8.9 مليون دينار مقابل 16.3 مليوناً.

كما تناولت البيانات بند «الإيرادات الأخرى»، الذي سجل تراجعاً طفيفاً نسبته 0.1 بالمئة، من 1,264.8 مليون دينار إلى 1,263.6 مليون دينار.

ووفق النشرة، توزعت الإيرادات الأخرى في النصف الأول من 2026 بين 460.2 مليون دينار إيرادات بيع سلع وخدمات، و429.6 مليون دينار إيرادات دخل الملكية، و373.8 مليون دينار إيرادات مختلفة.

وبذلك تعرض بيانات النصف الأول نمواً في إجمالي الإيرادات الضريبية، وفي الضرائب على السلع والخدمات، والضريبة المحصلة من الأفراد، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، بالتوازي مع تراجع ضريبة الدخل والأرباح إجمالاً واستقرار الإيرادات الأخرى عند مستوى قريب من الفترة المقارنة.

وجميع المقارنات الواردة تخص الأشهر الستة الأولى من 2026 قياساً بالفترة نفسها من 2025.

الأردنية لضمان القروض ترفع قيمة ضماناتها إلى 300 مليون دينار

حققت الشركة الأردنية لضمان القروض نتائج مالية وتشغيلية إيجابية خلال النصف الأول من عام 2026، ورفعت إجمالي قيمة الضمانات التي أصدرتها إلى 300 مليون دينار، مقارنة مع 204 ملايين دينار في الفترة نفسها من عام 2025.

وعكست النتائج استمرار نمو أعمال الشركة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال تسهيل وصول الشركات إلى التمويل وتوسيع نطاق المستفيدين من برامج الضمان.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة، الدكتور عادل الشركس، إن النتائج المحققة تعكس نجاح استراتيجية الشركة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية، إلى جانب تعزيز تنافسية الصادرات الأردنية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي في المملكة.

وعلى صعيد الأداء المالي، ارتفع إجمالي إيرادات الشركة إلى 34.2 مليون دينار خلال النصف الأول من العام، مقارنة مع 25.2 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2025، حيث جاء نمو الإيرادات بالتوازي مع التوسع في قيمة الضمانات المصدرة، سواء الموجهة إلى القروض أم إلى ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية.

وخلال الأشهر الستة الأولى من العام، أطلقت الشركة برنامج «الضمان من أجل التوظيف»، الممول من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال بنك التنمية الألماني KfW

كما أطلقت برنامج ضمان التمويل الأخضر، في إطار جهودها الرامية إلى توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها، ودعم التمويل المستدام، والمساهمة في خلق فرص العمل.

وجاء إطلاق البرنامجين ضمن توسع الشركة في خدمات الضمان التي تستهدف المشاريع والمنشآت، وتدعم فرص وصولها إلى التمويل.

وأوضح المدير العام للشركة، عدنان ناجي، أن الشركة قدمت ضمانات لعدد 843 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت 149 مليون دينار، حيث شملت هذه المحفظة 103 مشاريع ناشئة حصلت على ضمانات بقيمة 9 ملايين دينار، بما يعكس حضور المشاريع الريادية والناشئة ضمن عمليات الشركة وبرامجها الموجهة إلى تسهيل التمويل، كذلك استفادت 214 منشأة من برنامج ضمان المشاريع المايكروية، بحجم تمويل بلغ مليوني دينار حتى نهاية حزيران 2026.

وفي نشاط ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية، قدمت الشركة ضمانات لنحو 2,560 شحنة تصديرية ومبيعات محلية، وصلت قيمتها إلى 151 مليون دينار، فيما توسعت قاعدة الشركات المستفيدة من هذا النشاط، ليبلغ عدد بوالص التأمين القائمة 131 بوليصة، تغطي عمليات تصدير ومبيعات متنوعة في 42 دولة حول العالم.

وأكدت الشركة أنها ستواصل تطوير برامج الضمان وتوسيع شراكاتها مع المؤسسات المالية والجهات التنموية، بما يعزز وصول القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى التمويل، كما تستهدف مواصلة الإسهام في تحفيز الاستثمار، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، وترسيخ دورها شريكاً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

الاحتياطيات الأجنبية تر
في نهاية

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني بنحو 1.1 مليار دولار في نهاية تموز 2026، مقارنة بمستواها في نهاية عام 2025، لتبلغ 26.6 مليار دولار.

وبحسب بيانات البنك المركزي، يكفي هذا المستوى لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 8.7 أشهر، بما يقارب ثلاثة أضعاف المعيار الدولي المعتمد لكفاية الاحتياطيات.

وأشارت البيانات إلى أن مستوى الاحتياطيات ومدى تغطيتها للمستوردات يعكسان قوة أسس الاستقرار النقدي والمالي والبيئة الاقتصادية الجاذبة في المملكة، حيث تزامن ذلك مع استمرار القطاع المصرفي الأردني في التمتع بمستويات مريحة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال، وهي مؤشرات تعكس، وفق ما أورده البنك المركزي، متانة الجهاز المصرفي وقدرته العالية على تمويل النشاط الاقتصادي.

وجاء ارتفاع الاحتياطيات في وقت استمرت فيه حالة عدم اليقين والتصعيد في المنطقة.

ومع ذلك، أظهرت المؤشرات الاقتصادية تسجيل الدخل السياحي نمواً إيجابياً بنسبة 7 في المئة خلال حزيران 2026، في حين بقي أداؤه خلال النصف الأول متأثراً بالتطورات الإقليمية، مسجلاً انخفاضاً نسبته 5.3 في المئة مقارنة بالفترة المقابلة.

وفي جانب التدفقات الخارجية، حافظت حوالات العاملين الأردنيين في الخارج على مستويات مرتفعة، فقد نمت بنسبة 14.5 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، لتصل إلى نحو 2.1 مليار دولار.

تفع إلى 26.6 مليار دولار
تموز 2026

وأشارت البيانات إلى استمرار مساهمة هذه الحوالات في دعم الطلب المحلي وميزان المدفوعات.

كما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً نسبته 7.3 في المئة خلال الثلث الأول من العام الحالي، مقارنة مع نمو بلغ 1.5 في المئة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ووصلت قيمتها إلى 4.2 مليار دولار.

وبحسب المؤشرات، يعكس هذا الأداء تنافسية الصادرات الوطنية واستفادتها من تحسن أسعار عدد من السلع المصدرة إلى الأسواق الدولية.

وعلى مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، سجل الاقتصاد الوطني نمواً حقيقياً بنسبة 2.9 في المئة خلال الربع الأول من عام 2026، متجاوزاً المستوى الذي كان متوقعاً له.

وتشير التقديرات إلى إمكان تسجيل نمو بنسبة 2.7 في المئة للعام 2026 كاملاً، في وقت بقي فيه معدل التضخم عند مستوى منخفض بلغ 2.03 في المئة خلال النصف الأول.

وتجمع المؤشرات بين ارتفاع رصيد الاحتياطيات، ومدة تغطية مرتفعة للمستوردات، ومؤشرات مريحة للقطاع المصرفي، إلى جانب نمو حوالات العاملين والصادرات الوطنية والناتج المحلي في الربع الأول.

وفي المقابل، أظهرت بيانات السياحة تبايناً بين نمو الدخل السياحي في حزيران وتراجعه على مستوى الأشهر الستة الأولى، ضمن الظروف الإقليمية التي أحاطت بالنشاط الاقتصادي خلال الفترة.

البطالة تتراجع إلى 16.1% في الربع الثاني وتفاوت واضح بين المحافظات

انخفض معدل البطالة لإجمالي السكان في الأردن، من أردنيين وغير أردنيين، إلى 16.1% خلال الربع الثاني من عام 2026، مقابل 16.5% في الربع نفسه من عام 2025، بتراجع مقداره 0.4 نقطة مئوية.

وأظهر التقرير الربعي الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة أن المعدل الكلي انخفض بمقدار 1.7 نقطة مئوية خلال أربعة أعوام، عند مقارنته بالربع الثاني من عام 2022.

وبحسب النتائج التفصيلية، بلغ معدل البطالة بين الذكور من إجمالي السكان 15%، مرتفعاً 0.6 نقطة مئوية عن مستواه في الربع الثاني من عام 2025، حين سجل 14.4%.

وفي المقابل، تراجع المعدل بين الإناث إلى 19.9%، بانخفاض 5.3 نقاط مئوية على أساس سنوي، كما انخفض 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من العام الحالي.

أما بين الأردنيين، فقد بلغ معدل البطالة 21% في الربع الثاني من 2026، مقارنة مع 21.3% في الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بانخفاض 0.3 نقطة مئوية.

وسجل المعدل لدى الذكور الأردنيين 18.5%، ليظل أقل بمقدار 4.2 نقاط مئوية من مستواه في الربع الثاني من عام 2021، عندما بلغ 22.7%.

وبلغت بطالة الأردنيات 30.3%، منخفضة 2.5 نقطة مئوية عن الربع الثاني من 2025، و2.4 نقطة مئوية عن الربع الأول من 2026.

وللفئة العمرية البالغة 24 سنة فأكثر، سجلت البطالة بين الأردنيين 18%، موزعة بواقع 15.4% للذكور و27.1% للإناث.

وأظهر التقرير أن 57.3% من المتعطلين الأردنيين يحملون شهادة الثانوية العامة أو مؤهلاً أعلى منها، في حين كانت مؤهلات 42.7% منهم دون المستوى الثانوي.

وعند احتساب جميع السكان، شكل حملة الثانوية فأعلى 51.8% من إجمالي المتعطلين، مقابل 48.2% لمَن تقل مؤهلاتهم عن الثانوية.

كما كشف التوزيع الجغرافي عن تفاوت بين المحافظات؛ إذ سجلت معان أعلى معدل بطالة لإجمالي السكان بنسبة 31.6%، بينما سجلت العقبة أدنى معدل عند 9.7%. ولدى الأردنيين وحدهم، بلغت النسبة 33.2% في معان و14.7% في العقبة.

وبالنسبة إلى السكان غير الأردنيين، بلغ معدل البطالة 8.2%، متراجعاً نصف نقطة مئوية عن الربع الأول من عام 2026، حين سجل 8.7%.

وانخفض المعدل بين الذكور غير الأردنيين إلى 9.2% من 9.7%، فيما ارتفع بين الإناث غير الأردنيات إلى 5.3% من 5.2%. وللفئة العمرية 24 سنة فأكثر، بلغ معدل بطالتهم 5.8%، بواقع 6.7% للذكور و3% للإناث.

وفي مؤشرات قوة العمل، بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح لجميع السكان 39%، مقارنة مع 39.9% في الربع الثاني من 2025، وبلغ 57.4% للذكور و18.6% للإناث.

وبين الأردنيين، ارتفع المعدل إلى 34.3% من 33.5%، وسجل 53.6% للذكور و14.7% للإناث، مقابل 52.3% و14.6% على التوالي في الفترة المقارنة.

واستندت النتائج إلى مسح قوة العمل الذي شمل عينة من 16,560 أسرة موزعة على محافظات المملكة وممثلة للحضر والريف.

وينفذ المسح في منتصف كل ربع، ويقدم بيانات تعكس الربع كاملاً؛ وفي هذه الجولة غطى نيسان وأيار وحزيران، كما سئل الأفراد عما إذا كانوا قد بحثوا عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة للمقابلة، وفق التوصيات الدولية المعتمدة في الأردن.

الصادرات الكلية ترتفع 14.5% في النصف الأول وعجز الميزان التجاري يتراجع 5.5%

سجلت التجارة الخارجية للأردن تحسناً في عدد من مؤشراتها خلال النصف الأول من عام 2026، إذ ارتفعت قيمة الصادرات الكلية بنسبة 14.5% لتبلغ 6.414 مليار دينار، مقارنة مع 5.602 مليار دينار في الفترة ذاتها من عام 2025، حيث جاء هذا الأداء نتيجة نمو الصادرات الوطنية وارتفاع قيمة السلع المعاد تصديرها، بحسب التقرير الشهري الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة.

وبلغت الصادرات الوطنية 4.667 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 6.2% عن مستواها في النصف الأول من العام الماضي، والبالغ 4.394 مليار دينار، وفي الوقت نفسه، قفزت قيمة المعاد تصديره بنسبة 44.6% إلى 1.747 مليار دينار، مقابل 1.208 مليار دينار، ما أسهم بوضوح في زيادة إجمالي الصادرات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة 6.1% لتصل إلى 10.261 مليار دينار، مقارنة مع 9.675 مليار دينار، ومع نمو الصادرات الكلية بوتيرة تفوق نمو المستوردات، انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 226 مليون دينار، من 4.073 مليار دينار إلى 3.847 مليار دينار، أي بنسبة 5.5%، كما تحسنت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات إلى 63%، مقابل 58% في الفترة المقابلة، بزيادة مقدارها خمس نقاط مئوية.

وعلى مستوى السلع الوطنية المصدرة، ارتفعت صادرات الألبسة وتوابعها من المصنرات بنسبة 3%، لتصل قيمتها إلى 831 مليون دينار، كما زادت صادرات الأسمدة الأزوتية أو الكيماوية بنسبة 14.1% إلى 560 مليون دينار، وسجل البوتاس الخام نمواً بنسبة 30.7% ليبلغ 319 مليون دينار.

وفي الجانب الآخر، تراجعت صادرات الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 9.8% إلى 286 مليون دينار، وانخفضت صادرات الفوسفات الخام بنسبة 7.2% إلى 246 مليون دينار، فيما استقرت صادرات محضرات الصيدلة عند 313 مليون دينار.

وأظهر جانب المستوردات ارتفاع قيمة النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة 58.1% إلى 2.041 مليار دينار، وزيادة مستوردات الحبوب بنسبة 10% إلى 351 مليون دينار.

في المقابل، انخفضت مستوردات العربات والدراجات وأجزائها بنسبة 5.9%، والحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 19.8%، والأدوات والآلات بنسبة 23.6%، والآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها بنسبة 2.4%.

وجغرافياً، ارتبط نمو الصادرات الوطنية بزيادة التصدير إلى سوريا بنسبة 36.4%، وإلى الصين الشعبية بنسبة 71.6%، وإلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 36.5%، ومن بينها هولندا.

أما الأسواق التي سجلت المستوردات منها ارتفاعاً، فتوزعت بين دول منطقة التجارة الحرة العربية، ومنها السعودية، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا، ومنها الولايات المتحدة، والدول الآسيوية غير العربية، ومنها الصين.

أما في حزيران وحده، فبلغت الصادرات الكلية 1.270 مليار دينار، منها 909 ملايين دينار صادرات وطنية و361 مليون دينار معاد تصديره، بينما بلغت المستوردات 2.008 مليار دينار، لينتج عجز تجاري مقداره 738 مليون دينار.

وبالمقارنة مع حزيران 2025، ارتفعت الصادرات الكلية 32.3%، والصادرات الوطنية 12.5%، والمعاد تصديره 137.5%، فيما زادت المستوردات 43.5%، وارتفع عجز الشهر بنسبة 68.1%.

صندوق النقد يحوّل 188 مليون دولار للأردن بعد استكمال المراجعة الخامسة

حوّل صندوق النقد الدولي إلى الأردن تمويلاً جديداً بقيمة إجمالية بلغت 188 مليون دولار، تعادل 137.372 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وذلك عقب استكمال المراجعة الخامسة لبرنامج المملكة المدعوم بموجب اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد»، والمراجعة الثانية للبرنامج الممول في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة

وتوزع المبلغ المحول على دفعتين ترتبط كل منهما بأحد البرنامجين؛ إذ بلغت الدفعة المتاحة ضمن اتفاق التسهيل الممدد 97.784 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، بما يعادل قرابة 134 مليون دولار، فيما بلغت الدفعة المقدمة ضمن تسهيل الصلابة والاستدامة 39.588 مليون وحدة، أو نحو 54 مليون دولار، وبهذا يتطابق مجموع الدفعتين مع قيمة التحويل المعلنة والبالغة 188 مليون دولار.

وكان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق في 17 حزيران 2026 على استكمال المراجعتين، حيث أوضح الصندوق أن إنجاز المراجعة الخامسة أتاح التمويل المرتبط ببرنامج التسهيل الممدد، بينما أتاح إنجاز المراجعة الثانية صرف الدفعة المخصصة ضمن برنامج الصلابة والاستدامة.

ويبلغ الحجم الإجمالي لاتفاق التسهيل الممدد للأردن 926.370 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، اذ أن قيمته تقارب 1.2 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة ترتيب الصلابة والاستدامة 514.65 مليون وحدة، أو قرابة 744 مليون دولار، وتصرف مخصصات البرنامجين على دفعات مع استكمال المراجعات الدورية.

وبحسب تقييم الصندوق المصاحب لقرار المجلس التنفيذي، حافظ الاقتصاد الأردني على استقراره الكلي رغم الضغوط الناجمة عن الحرب في منطقة الشرق الأوسط، مستنداً إلى السياسات الحصيفة، واستمرار تنفيذ الإصلاحات، والدعم الدولي.

وأفاد البيان الرسمي بأن جميع معايير الأداء الكمية ومعظم الأهداف الإرشادية لنهاية كانون الأول 2025 ونهاية آذار 2026 قد تحققت، كما أُنجزت المعايير الهيكلية المطلوبة للمراجعة الخامسة، ونُفذ الإجراء الإصلاحي المستحق للمراجعة الثانية ضمن تسهيل الصلابة والاستدامة.

ويرتبط التمويل الجديد بأهداف البرنامج الاقتصادي للسلطات الأردنية، وفي مقدمتها حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي، ووضع الدين العام على مسار نزولي، وتعزيز نمو يقوده القطاع

18 مليون دولار للأردن
ل مراجعتين

الخاص ويوفر فرص العمل.

كما يشمل مسار البرنامج مواصلة الانضباط المالي والتدرج في ضبط المالية العامة، وتحسين كفاءة الإنفاق، وخفض خسائر المرافق العامة، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والتنموي والاستدامة المالية طويلة الأجل لنظام التقاعد.

وأشار الصندوق كذلك إلى أن السياسة النقدية تواصل التركيز على صون الاستقرار المالي ودعم ربط سعر الصرف، وأن القطاع المصرفي ما يزال سليماً.

وعلى الصعيد الهيكلي، تتقدم الإصلاحات المتعلقة ببيئة الأعمال والمنافسة ومرونة سوق العمل وخفض كلفة الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، في حين يدعم برنامج الصلابة والاستدامة الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز قدرة الأردن على التعامل مع مواطن الضعف طويلة الأجل وآثار التغير المناخي.

التسهيلات الائتمانية للبنوك ترتفع 4.7% إلى 37.147 مليار دينار

أظهرت أحدث بيانات البنك المركزي الأردني ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك العاملة في السوق المحلية خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 4.7%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، ليسجل إجمالي القروض والتسهيلات زيادة على أساس سنوي خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

وبحسب البيانات المصرفية التي يتيحها البنك المركزي في نشرته الإحصائية الشهرية، بلغ إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية قرابة 37.147 مليار دينار في الفترة الممتدة من كانون الثاني حتى نهاية حزيران 2026، مقابل 35.473 مليار دينار خلال النصف الأول من العام الماضي.

وتوزعت التسهيلات بين أدوات ائتمانية وجهات مقترضة وقطاعات اقتصادية متعددة.

وفي جانب الأدوات، بلغت قيمة تسهيلات «الجاري مدين» 2.815 مليار دينار خلال النصف الأول من العام 2026، حيث يقصد بالجاري مدين السماح بالسحب على المكشوف من الحساب ضمن الحدود المقررة، فيما وصلت قيمة التسهيلات الممنوحة على شكل بطاقات ائتمانية إلى قرابة 468 مليون دينار خلال الفترة ذاتها.

أما من حيث الجهات المقترضة، فقد استحوذ القطاع الخاص، بشقيه المقيم وغير المقيم، على الحصة الأكبر من التسهيلات، إذ بلغت قيمتها قرابة 32.737 مليار دينار، بما يعادل نحو 88% من إجمالي الرصيد المعلن.

وفي المقابل، بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام خلال الفترة من كانون الثاني حتى حزيران قرابة 4.388 مليار دينار.

وتبين هذه الأرقام أن الجزء الأكبر من محفظة الائتمان لدى البنوك العاملة في المملكة كان موجهاً إلى القطاع الخاص خلال الأشهر الستة الأولى من 2026.

وعلى مستوى القطاعات الأكثر حصولاً على التمويل، جاء بند «القطاعات الأخرى» في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 8.934 مليار دينار، اذ يضم هذا البند، وفق التصنيف الوارد في البيانات، تمويل شراء الأسهم، وتمويل شراء المركبات، وتمويل السلع الاستهلاكية، إلى جانب القروض الشخصية. وحل قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية، بتسهيلات بلغت قيمتها نحو 8.045 مليار دينار.

وتجاوز تمويل بند القطاعات الأخرى تمويل قطاع الإنشاءات بنحو 889 مليون دينار، فيما بلغ مجموع التمويل في البندين 16.979 مليار دينار.

وتجمع البيانات بذلك بين ثلاثة أبعاد رئيسة لمحفظة الائتمان المصرفي: إجمالي الرصيد ومعدل نموه السنوي، والأداة الائتمانية المستخدمة، والجهة أو القطاع الحاصل على التمويل. وبلغ الرصيد الكلي 37.147 مليار دينار، مع بقاء القطاع الخاص أكبر الجهات المقترضة، وتصدر بند القطاعات الأخرى قائمة القطاعات من حيث القيمة، يليه قطاع الإنشاءات.

التضخم يبلغ 2.13% خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026

بلغ معدل التضخم في الأردن 2.13 بالمئة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، مقارنة مع 1.94 بالمئة خلال الفترة نفسها من عام 2025، وفق التقرير الشهري الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة حول الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

وتعرض البيانات بذلك مقارنة تراكمية تغطي المدة من مطلع العام حتى نهاية تموز، إلى جانب قراءات منفصلة للشهر السابع على الأساسين السنوي والشهري.

وفي قراءة تموز وحده، وصل معدل التضخم إلى 2.70 بالمئة مقارنة مع 1.68 بالمئة في الشهر ذاته من العام الماضي، أما عند مقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تموز مع مستواه في حزيران 2026، فقد سجل انخفاضاً نسبته 0.18 بالمئة.

وتوضح هذه المقارنات أن قراءة الأشهر السبعة، والتغير السنوي في تموز، والحركة الشهرية بين حزيران وتموز، تمثل ثلاثة أطر زمنية مختلفة وردت في التقرير ولا ينبغي الخلط بينها.

وعلى مستوى المجموعات السلعية والخدمية التي أسهمت في معدل التضخم المسجل خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، جاء بند الإيجارات في صدارة المساهمات بنحو 0.71 نقطة مئوية، وحل النقل تالياً بمساهمة بلغت 0.52 نقطة مئوية، ثم الزيوت والدهون بنحو 0.26 نقطة مئوية، فالتبغ والسجائر بنحو 0.17 نقطة مئوية.

وتعبر هذه الأرقام عن مساهمة كل مجموعة في المعدل العام مقاسة بالنقاط المئوية، لا عن معدل الارتفاع المنفرد لأسعار المجموعة ذاتها.

أما في تموز 2026 مقارنة بالشهر المقابل من عام 2025، فتغير ترتيب المساهمات، إذ تصدرت مجموعة النقل بواقع 1.08 نقطة مئوية، تلتها الإيجارات بمساهمة بلغت 0.76 نقطة مئوية، ثم الزيوت والدهون بنحو 0.29 نقطة مئوية، ويخص هذا الترتيب القراءة السنوية لشهر تموز تحديداً، بينما يخص الترتيب السابق متوسط الأشهر السبعة الأولى مجتمعة.

وفي الاتجاه المقابل، أسهم انخفاض أسعار عدد من البنود في الحد من ارتفاع التضخم خلال تموز، وكان أبرزها بند الفواكه والمكسرات، الذي خفض المعدل بنحو 0.20 نقطة مئوية، ثم اللحوم والدواجن بنحو 0.07 نقطة مئوية، والألبان ومنتجاتها والبيض بنحو 0.05 نقطة مئوية، وبذلك جمعت قراءة الشهر بين مجموعات دفعت الرقم القياسي إلى الارتفاع وأخرى قلصت مقدار هذا الارتفاع.

ويعتمد احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك على سلة تضم 850 سلعة، موزعة بين 325 سلعة غذائية و525 سلعة غير غذائية، كما يستند رصد الأسعار إلى عينة مسحية حجمها 3400 منشأة تجمع منها أسعار السلع والخدمات.

وتوفر هذه السلة والعينة الأساس الإحصائي للقراءات التي تنشرها الدائرة شهرياً، بما يشمل معدل الفترة التراكمي، والتغير قياساً بالشهر المناظر من العام السابق، والتغير مقارنة بالشهر السابق مباشرة.

مراجعة نصفية لاستراتيجية الاشتمال المالي تمهّد للمرحلة المتبقية حتى 2028

أطلق البنك المركزي الأردني ورشة العمل الخاصة بالمراجعة النصفية للاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي للأعوام 2023-2028، بمشاركة ممثلين عن الوزارات ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية.

وتأتي الورشة في منتصف مدة الاستراتيجية لتقييم مسار التنفيذ والنتائج المتحققة، ووضع أولويات المرحلة المتبقية حتى نهاية عام 2028.

وتستند المراجعة إلى نهج تشاركي يجمع الجهات الحكومية والقطاعين المالي والمصرفي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الشريكة. وتهدف إلى فحص سير خطط العمل، واستعراض الإنجازات، وتحديد التحديات والفجوات ومواطن التداخل، ثم مناقشة الإجراءات والأطر الزمنية ومؤشرات الأداء والمسؤوليات اللازمة للمرحلة المقبلة.

وقال نائب محافظ البنك المركزي الدكتور خلدون الوشاح إن الاستراتيجية وخططها تأتي استجابة لرؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي 2026-2029، وتسعى إلى تطبيق سياسات وبرامج تدعم النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بما يمس قطاعات الأعمال وشرائح المجتمع المختلفة.

وتبني الاستراتيجية الحالية على نتائج الاستراتيجية الوطنية الأولى للاشتمال المالي للأعوام 2018-2020، وخلال تلك التجربة ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية لدى مؤسسات مالية رسمية من 33.1% إلى 43.1%، فيما تقلصت الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات من 53% إلى 22%، إلى جانب تحقيق أهداف نوعية وكمية أخرى.

أما مستهدفات نهاية 2028 فتشمل رفع نسبة امتلاك الحسابات المالية لدى البالغين إلى 65%، وتقليص الفجوة بين الجنسين إلى 12%، ورفع نسبة امتلاك الحسابات لدى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى 75%.

وكان بيان إطلاق الاستراتيجية قد حدد خط الأساس لملكية الحسابات لدى هذه المنشآت عند 52.4%.

وتقوم رؤية الاستراتيجية على الوصول المسؤول والمستدام إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تضم أربع ركائز أساسية هي التمويل والادخار والتأمين والدفع والتحويل، وتساندها ممكّنات تشمل تمكين المستهلك المالي وسلوكيات السوق، والتكنولوجيا المالية والابتكار، والبيانات والأبحاث، والأطر القانونية والتشريعية، فضلاً عن التنسيق والالتزام المؤسسي.

كما تستهدف الأفراد وقطاع الأعمال، ولا سيما الفئات المستبعدة من الخدمات المالية، ومن بينها المرأة والشباب واللاجئون والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وأكد الوشاح أن تحقيق المستهدفات مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب استمرار الشراكة الفاعلة بين الجهات المعنية، بما يدعم تحويل أهداف الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة ومستدامة، ويسهم في بناء قطاع مالي أكثر شمولاً وكفاءة واستجابة لاحتياجات الأفراد والمنشآت.

من جهتها، أوضحت المدير التنفيذي لدائرة حماية المستهلك المالي لمى السمهوري أن جلسات الورشة ستستعرض تقدم خطط عمل كل فريق، وتناقش الإنجازات والتحديات وأسبابها، وتحدد الأولويات والخطوات المقبلة. ويشارك في الأعمال رؤساء وأعضاء فرق الاستراتيجية وممثلو الجهات الوطنية والشركاء المعنيون، وصولاً إلى توصيات عملية والتزامات واضحة تسند التنفيذ خلال المرحلة المتبقية حتى عام 2028.

الدخل السياحي يرتفع 24.9% في تموز ويبلغ 4.418 مليار دولار خلال سبعة أشهر

أظهرت البيانات الأولية للبنك المركزي الأردني ارتفاع الدخل السياحي خلال تموز 2026 بنسبة 24.9 بالمئة، ليبلغ 926.2 مليون دولار.

وأسهم أداء الشهر في حصر الانخفاض المسجل خلال الأشهر السبعة الأولى من العام عند 0.2 بالمئة، إذ وصل الدخل السياحي المتراكم منذ بداية العام وحتى نهاية تموز إلى 4.418 مليار دولار.

وتقدم الأرقام قراءتين زمنيتين متكاملتين للمؤشر؛ الأولى تخص التدفقات المسجلة خلال شهر تموز وحده، والثانية تغطي إجمالي الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، ففي الوقت الذي حقق فيه الشهر السابع زيادة بلغت 24.9 بالمئة، بقي مجموع الفترة الممتدة من كانون الثاني حتى تموز أدنى بنسبة محدودة بلغت 0.2 بالمئة، وفق البيانات الأولية المنشورة.

وبحسب توزيع الدخل السياحي وفق الفئات التي أوردتها البيانات، سجلت الأشهر السبعة الأولى انخفاضاً في الدخل المتأتي من الأردنيين المغتربين بنسبة 8.9 بالمئة، كما انخفض الدخل من حملة الجنسية الأميركية بنسبة 20.6 بالمئة، ومن الجنسيات الأوروبية بنسبة 24.7 بالمئة، ومن الجنسيات الأخرى بنسبة 39.7 بالمئة.

وفي المقابل، أظهرت البيانات ارتفاع الدخل السياحي من الزوار العرب بنسبة 12.8 بالمئة خلال الفترة ذاتها، كما ارتفع الدخل من الجنسيات الآسيوية بنسبة 3.9 بالمئة، وبذلك توزعت حركة الدخل بين اتجاهين مختلفين بحسب الفئات الواردة في البيان: نمو لدى العرب والجنسيات الآسيوية، وتراجع لدى الأردنيين المغتربين والأميركيين والأوروبيين ومجموعة الجنسيات الأخرى، حيث ترد جميع هذه النسب ضمن قراءة الأشهر السبعة الأولى، لا ضمن نتيجة تموز منفرداً.

وفي محور الإنفاق السياحي للأردنيين والمقيمين، أظهرت البيانات الأولية ارتفاع قيمة الإنفاق خلال تموز بنسبة 0.3 بالمئة، لتصل إلى 248.1 مليون دولار، أما عند احتساب الأشهر السبعة الأولى كاملة، فقد انخفض الإنفاق السياحي بنسبة 7.5 بالمئة، وبلغت قيمته الإجمالية 1.154 مليار دولار.

وتفصل البيانات بين مؤشرين ماليين، الدخل السياحي الذي سجل 926.2 مليون دولار في تموز و4.418 مليار دولار في سبعة أشهر، والإنفاق السياحي للأردنيين والمقيمين الذي بلغ 248.1 مليون دولار في تموز و1.154 مليار دولار خلال الفترة التراكمية ذاتها.

كما تعرض لكل مؤشر نسبة التغير الخاصة به؛ فارتفع الدخل في تموز 24.9 بالمئة، وارتفع الإنفاق في الشهر نفسه 0.3 بالمئة، بينما سجل مجموع الأشهر السبعة انخفاضاً قدره 0.2 بالمئة في الدخل و7.5 بالمئة في الإنفاق.

وبحسب ما ورد في بيان البنك المركزي ان هذه البيانات تغطي حتى نهاية تموز 2026، وتعرض الأداء الشهري إلى جانب المحصلة منذ مطلع العام، فضلاً عن توزيع اتجاهات الدخل السياحي على الفئات المذكورة في البيان.

الرفاهية بانتظارك
لأنك من كبار المتعاملين
آفـــــاق جديـــــدة تجـــــمعنا
pearl
Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأخبار المصرفية

البنك العربي
ARAB BANK

571 مليون دولار أمريكي أرباح مجموعة البنك العربي للنصف الأول من العام 2026

حققت مجموعة البنك العربي نتائج ايجابية خلال النصف الاول من العام 2026، حيث بلغت الارباح الصافية بعد الضريبة 570.9 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 535.3 مليون دولار أمريكي كما في 30 حزيران 2025 محققة نموا بنسبة 7%، كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي حيث بلغت حقوق الملكية 13.5 مليار دولار امريكي.

وارتفعت أصول المجموعة لتصل الى 80.3 مليار دولار امريكي وبنسبة نمو بلغت 7% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، في حين ارتفعت محفظة التسهيلات بنسبة 6% لتصل الى 42.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 39.8 مليار دولار أمريكي بالنصف الأول من العام السابق، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 6% لتبلغ 58.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 55.3 مليار دولار أمريكي بالنصف الأول من العام السابق.

وفي تعليقه على النتائج صرح السيد صبيح المصري - رئيس مجلس إدارة البنك العربي قائلا: إن النتائج الإيجابية لمجموعة البنك العربي بالنصف الأول من العام 2026 تؤكد سلامة النهج الاستراتيجي والمرونة التي تعتمدها المجموعة في التعاطي مع المستجدات والمتغيرات التي تشهدها المنطقة، كما أكد حرص إدارة المجموعة على متابعة التطورات الإقليمية المتسارعة والمتغيرة بشكل مستمر، بالإضافة إلى ضمان استمرارية الخدمات والحفاظ على متانة الميزانية العمومية وتحقيق عوائد قوية ومستدامة لمساهميه.

كما أشار المصري الى أن البنك مستمر في تطوير وتعزيز حضوره في الأسواق التي يعمل بها، خاصة في المناطق التي تشهد تطورات إيجابية وفرص استثمارية واعدة، حيث تم إعادة تفعيل حضور البنك في السوق السوري وإطلاق النافذة الإسلامية في السوق الجزائري والأداء الجيد الذي يقدمه البنك في السوق العراقي، بالإضافة الى تعزيز إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة ومن خلال البنك العربي سويسرا.

من جانبها، أوضحت الآنسة رندة الصادق - المدير العام التنفيذي للبنك العربي، أن البنك واصل خلال النصف الأول من العام الحالي تحقيق نمو في ادائه التشغيلي من اعماله الأساسية، مشيرة إلى أن البنك حقق نمواً بنسبة 3% في إجمالي الدخل، مدفوعا بالنمو القوي بإيرادات البنك من العمولات على الرغم من التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وأشارت الصادق إلى أن المجموعة حافظت على نمو جيد في الميزانية العمومية بنسبة 7٪، مما يعكس تركيز المجموعة المستمر على تحسين مركزها المالي والمحافظة على النمو المستدام.

وأكدت الصادق على استمرار البنك في المحافظة على جودة محفظته الائتمانية واستقرار نسب الديون غير العاملة، حيث فاقت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة ال 100% دون احتساب قيمة الضمانات بالإضافة الى معدلات سيولة مرتفعة حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع 72%، كما حافظت المجموعة على نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 بلغت 17.3% وهي اعلى من الحد الادنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الاردني.

وأشارت الصادق الى استمرار البنك بتبنّي أفضل الممارسات العالمية في مجال التحول الرقمي ومواصلة طرح منتجات وخدمات رقمية مبتكرة بمعايير عالمية تلبي احتياجات العملاء وتوفر خدمة متميزة عبر مختلف القطاعات والأسواق.

يذكر أن مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرها نيويورك كانت قد منحت البنك العربي جائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026" تقديراً للمكانة الريادية التي يحظى بها البنك على صعيد الساحة المصرفية في المنطقة.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي الراعي الماسي للمؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

قدّم البنك العربي رعايته الماسية للمؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، الذي عُقد برعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، تحت شعار "فرص استثمارية برؤية عالمية"، وبتنظيم من جمعية رجال الأعمال الأردنيين وبالتعاون مع وزارتي الاستثمار والخارجية وشؤون المغتربين.

وشهد المؤتمر مشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الداخل والخارج، إلى جانب ممثلين عن القطاعين العام والخاص، وصنّاع القرار، وخبراء اقتصاديين واستثماريين، بهدف تعزيز التواصل واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، وبحث سبل دعم الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ووفّر المؤتمر منصة للحوار وتبادل الخبرات، حيث ناقش المشاركون عدداً من المحاور الرئيسية، من بينها البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026-2029، ودور القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات الرؤية، والدبلوماسية الاقتصادية واستراتيجيات الانفتاح على الأسواق العالمية، إلى جانب دور المغتربين الأردنيين في توطين استثماراتهم داخل المملكة وتعزيز مساهمتهم في دعم التنمية الاقتصادية.

وتأتي رعاية البنك العربي لهذا المؤتمر في إطار التزامه بدعم المبادرات والفعاليات التي تسهم في تعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، واستعراض الفرص الاستثمارية الواعدة، بما يواكب جهود التنمية الاقتصادية.

"ريفلكت" وجامعة اليرمو
لتعزيز الشمول الم

وقع "ريفلكت" - التطبيق البنكي الرقمي الرائد من البنك العربي وجامعة اليرموك مؤخراً مذكرة تعاون تهدف الى تعزيز الشمول المالي للطلبة، وتطوير بيئة جامعية داعمة للابتكار المالي، وتوفير حلول مصرفية رقمية حديثة تُلبّي احتياجات الطلبة بما ينسجم مع التوجهات الوطنية في التحوّل الرقمي.

ووقّع المذكرة عن جامعة اليرموك، الأستاذ الدكتور مالك أحمد الشرايري، رئيس الجامعة، وعن البنك العربي السيد وليد السمهوري، مدير منطقة الأردن.

وبموجب المذكرة، يتعاون الطرفان في تنفيذ حملات تعريفية وورش توعوية متخصصة في الثقافة المالية، وتعريف الطلبة بحلول "ريفلكت" الرقمية وتسهيل وصولهم إليها، الى جانب تقديم مجموعة من الخدمات المالية الرقمية المتنوعة، والبرامج التحفيزية الموجهة لطلبة الجامعة.

كما يهدف التعاون إلى رفع الوعي المالي لدى الطلبة، وتعزيز ثقافة الادخار والإدارة المالية الشخصية، وتمكينهم من استخدام الخدمات

البنك العربي
ARAB BANK

ك يوقعان مذكرة تعاون
الي الرقمي للطلبة

المالية الرقمية بصورة آمنة وفعّالة، بما يسهم في إعداد جيل واعٍ ماليا وقادر على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

وبهذه المناسبة أشار الدكتور مالك الشرايري أن التعاون مع البنك العربي يمنح الطلبة فرصة حقيقية لاكتساب مهارات الإدارة المالية الرقمية إلى جانب تحصيلهم الأكاديمي، مؤكدًا أن الجامعة حريصة على تعزيز تعاونها مع المؤسسات الوطنية التي تُقدّم قيمة مباشرة لطلبتها وتُعدّهم لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

من جانبه أكد السيد وليد السمهوري أن التعاون مع جامعة اليرموك يعكس التزام البنك العربي بإيصال الخدمات المالية الرقمية إلى الشباب الجامعي، مشيرًا إلى أن المذكرة تُتيح تقديم وتنفيذ برامج وحلول مالية رقمية عبر تطبيق "ريفلكت" تُسهم في نشر الثقافة المالية بين الطلبة، وتشجيعهم على الادخار، وتمكينهم من استخدام الخدمات المصرفية الرقمية بسهولة وأمان، بما يبني قدراتهم في إدارة أموالهم، ويرفع مستوى وعيهم بالخدمات المالية الرقمية.

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق "ريفلِكت" يعزز منظومة خدمات البنك العربي الديناميكية من خلال تقديم حلول مبتكرة تهدف إلى تحقيق تجربة مصرفية أكثر سهولة وتتناسب مع أسلوب حياة العملاء. ويمكن تحميل تطبيق "ريفلِكت" من خلال آبل ستور وجوجل بلاي وهواوي آب جاليري.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يواصل دعمه لحملة "العودة إلى المدارس" بالتعاون مع تكية أم علي

واصل البنك العربي دعمه لحملة "العودة إلى المدارس" للعام 2026 بالتعاون مع تكية أم علي، وذلك في إطار تعزيز الجهود المشتركة نحو مكافحة الفقر ودعم الأطفال المستحقين لمواصلة تعليمهم بثقة وكرامة في مختلف محافظات المملكة.

ويأتي هذا الدعم تأكيداً على التزام البنك العربي بمسؤوليته المجتمعية وحرصه على الإسهام في إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع. حيث تهدف الحملة إلى المساهمة في تخفيف الأعباء المالية عن الأسر المستحقة مع بداية العام الدراسي الجديد، من خلال توفير الزي المدرسي لعدد من طلبة المرحلتين الابتدائية والإعدادية، الى جانب توفير معاطف واقية من المطر لعدد من الأطفال والطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ستة وسبعة عشر عاماً.

وفي إطار التكامل بين تكية أم علي ومؤسستها الشقيقة "دار أبو عبد الله"، تمّت حياكة الزي المدرسي والمعاطف من خلال مشاغل الدار، بأيدي سيدات تم تدريبهن وتمكينهن اقتصادياً، بما يعكس التزام المؤسستين بتعزيز مفهوم المشتريات المسؤولة وتحويل الدعم إلى أثر تنموي مستدام يجمع بين تمكين الأسر وتوفير احتياجات الأطفال المستحقين.

كما شارك موظفو البنك العربي في عدة أنشطة تطوعية خلال الشهر الحالي شملت تجهيز المستلزمات المدرسية والمساهمة في توزيعها على الأطفال المستحقين في مختلف محافظات المملكة، انسجاماً مع إيمان البنك بأهمية العمل التطوعي ودوره في تعزيز قيم التكافل والعطاء.

وفي هذا السياق، قال مدير عام تكية أم علي، السيد سامر بلقر: "نعتزّ بتعاوننا مع البنك العربي في دعم حملة العودة إلى المدارس للعام الثاني على التوالي، والذي يعكس التزاماً مشتركاً بدعم الأسر المستحقة وتمكين الأطفال من بدء عامهم الدراسي بكرامة وثقة. ويسهم هذا الدعم في توفير مستلزماتهم المدرسية الأساسية، بما يخفف الأعباء عن أسرهم ويعزز فرصهم في مواصلة تعليمهم، ويجسد أهمية تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإحداث أثر إيجابي ومستدام."

وتعمل تكية أم علي حالياً على توفير الدعم الغذائي الشهري لـ20,000 أسرة تعيش تحت خط الفقر الغذائي في مختلف محافظات المملكة، من خلال إيصال الطرود الغذائية شهرياً وعلى مدار العام، بما يضمن تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يدعم حملة "العودة إلى المدارس" بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد

قدّم البنك العربي مؤخراً دعمه لحملة "العودة إلى المدارس" للعام الدراسي 2026/2027، التي تنفذها مؤسسة ولي العهد بالتعاون مع القطاع الخاص في مختلف محافظات المملكة، ضمن برنامج الحملات والاستجابات الإنسانية، حيث تهدف الحملة الى التخفيف من الأعباء المالية التي تواجهها الأسر في تأمين مستلزمات أبنائهم مع بداية العام الدراسي.

ويأتي هذا الدعم تأكيداً على التزام البنك العربي بمسؤوليته المجتمعية وحرصه على إحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة الطلبة، حيث قام البنك بالتبرع بحقائب مدرسية تحتوي على المستلزمات المدرسية والقرطاسية الأساسية من دفاتر وأقلام وأدوات أخرى تم توزيعها على الطلبة في عدة مناطق شملت غرب عمّان والعبدلي والجامعة والجبيهة وقصبة الزرقاء، بما يسهم في توفير الموارد التي تعزز فرصهم التعليمية وفي بناء بيئة مدرسية محفزة تشجع على التعلم وتنمي مهارات الطلبة وقدراتهم وتعزز ثقتهم بأنفسهم.

كما شارك فريق من موظفي البنك العربي في توزيع هذه الحقائب على الطلبة، تعزيزاً لروح التضامن المجتمعي وتجسيداً لثقافة العمل التطوعي التي يحرص البنك على ترسيخها بين موظفيه.

وقد امتدت الحملة لتشمل جميع محافظات المملكة، واستفاد منها أكثر من 5,000 طالب وطالبة حصلوا على حقائب مدرسية مجهزة بالمستلزمات الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية متكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، تعكس حرصه على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال العمل مع مختلف الجهات المعنية وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً" كأحد ثمار هذا التوجه، حيث يرتكز على عدة محاور أساسية تشمل: الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

البنك العربي داعم استراتيجي لمركز ال

قدم البنك العربي دعمه لمركز الشباب العربي - الأردن، الذي افتُتح مؤخراً في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مؤسسة ولي العهد ومركز الشباب العربي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ليكون أول مقر للمركز خارج الإمارات، وليشكل إضافة نوعية لمنظومة تمكين الشباب في الأردن ومنصة متكاملة تتيح لهم فرصاً أوسع للتعلم وتطوير المهارات والابتكار والتواصل والاستفادة من الخبرات والبرامج على المستويين المحلي والإقليمي.

وشهد حفل افتتاح المركز حضوراً رفيع المستوى ضمّ عدداً من الوزراء والمسؤولين من الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب نخبة من الشباب الأردنيين والعرب وممثلين عن البنك العربي.

ويعكس تأسيس المركز في الأردن امتداداً لمكانته كبيئة حاضنة للطاقات الشبابية، وداعمة لتطوير قدراتها، حيث يمثّل المركز الكائن في حدائق الملك عبدالله الثاني بمنطقة المقابلين في عمّان، والمستوحى من نموذج مركز الشباب العربي في دولة الإمارات، حاضنة إقليمية لأفكار ومبادرات الشباب ومنصة انطلاق تغذي شغفهم في الإبداع والابتكار والريادة، من خلال نموذج عمل غير تقليدي يعزز ثقافة المشاركة والمسؤولية لدى الشباب ويمكّنهم من قيادة التغيير وتحويل أفكارهم إلى مشاريع ذات أثر حقيقي.

ويأتي دعم البنك العربي للمركز انسجاماً مع استراتيجية البنك في المسؤولية المجتمعية، وتأكيداً على التزامه بدعم الشباب وتمكينهم وصقل قدراتهم في مجالات الابتكار والإبداع وريادة الأعمال كركيزة أساسية لبناء مجتمعات أكثر ابتكاراً واستدامة. ويعزز البنك العربي من خلال هذا الدعم تعاونه المستمر مع مؤسسة ولي العهد ليكون الجهة الحصرية المعتمدة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للمركز

شباب العربي - الأردن

في الأردن، حيث يواصل البنك في هذا السياق مساهماته في رفد الجهود الرامية إلى تعزيز إمكانات الشباب ومهاراتهم في المجالات المالية والرقمية وريادة الأعمال بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي للاستثمار في الشباب ودعم الريادة وتعزيز المهارات المستقبلية بما يسهم في توسيع الفرص الاقتصادية أمامهم وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في مسيرة التنمية.

ويتضمن دعم البنك العربي للمركز، إلى جانب الدعم المادي، تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمبادرات التي تدعم رسالة المركز وأهدافه في تمكين الشباب من القيادة والابتكار والتعاون وتفعيل مجتمعاتهم، ويشمل ذلك توفير خدمات مصرفية ومالية متنوعة مصمّمة لتلبية احتياجات مختلف الشرائح داخل المركز، وتقديم حلول دفع مبتكرة لأصحاب الأعمال الحرة، وبناء قدرات الشباب ومهاراتهم المالية من خلال ورش عمل وجلسات تدريبية متخصصة، وتعريفهم بأحدث التقنيات في القطاع المالي والمصرفي، إلى جانب إتاحة الوصول إلى شبكة البنك الإقليمية والدولية لفتح آفاق تعاون وفرص أوسع أمام الشباب الأردني، وتنظيم أنشطة ميدانية وحملات ترويجية من بينها حملات برنامج "شباب" لتعزيز التفاعل المجتمعي، إلى جانب تركيب أجهزة صراف آلي وتفاعلية في المركز لتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية.

وخلال فعاليات الافتتاح، قدّم البنك العربي مجموعة من الجلسات المتخصصة صُمّمت لشرائح متنوعة من الشباب تناولت تعزيز الثقافة المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثرها في القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى جلسات إرشاد فردية قدّمها مختصون من موظفي المجموعة بهدف دعم رواد الأعمال الشباب. كما خصّص البنك منطقة تفاعلية للتواصل مع الشباب المشاركين.

يشار إلى أن افتتاح مركز الشباب العربي - الأردن يتزامن مع مرور 10 سنوات على انطلاق مؤسسة ولي العهد، والتي تجسد رؤية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، وليّ العهد، ومسيرة عملها مع الشباب والأثر الملموس الناتج عن مبادراتها وبرامجها، حيث ستقود مؤسسة ولي العهد إدارة المركز محلياً وفق الأولويات الوطنية واحتياجات الشباب، فيما يدعمه مركز الشباب العربي في الإمارات بخبراته وبرامجه وشبكاته الإقليمية، بما يعزز فرص الشباب في مجالات القيادة والابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا والمهارات المستقبلية.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يدعم برنامج الروبوت الذكي بالتعاون مع مركز هيا الثقافي

قدّم البنك العربي دعمه لبرنامج الروبوت الذكي "جونيور" الذي أطلقه مؤخرا مركز هيا الثقافي، بهدف تمكين الأطفال واليافعين من اكتساب مجموعة من المهارات التقنية والتطبيقية في مجالات الروبوتات والبرمجة والثقافة المالية، من خلال تجربة تعليمية تفاعلية تجمع بين التكنولوجيا والتعلّم التطبيقي.

ويأتي هذا الدعم في إطار التزام البنك العربي بتمكين الأجيال الناشئة وتعزيز جاهزيتهم لمتطلبات المستقبل من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات وأدوات الابتكار اللازمة لإعداد كوادر شابة قادرة على مواكبة التحوّلات الرقمية والاقتصادية المتسارعة.

ويستهدف البرنامج 61 طفلاً ويافعاً من الفئة العمرية 12-17عاماً من عدد من المحافظات والمجتمعات المحلية تشمل عمّان والزرقاء والبلقاء ومادبا، بهدف توفير فرص تعليمية نوعية للفئات الأقل حظاً. ويقدّم البرنامج نموذجاً مبتكراً يجمع بين التكنولوجيا والثقافة المالية، حيث يقوم المشاركون بتصميم وبناء روبوت ذكي وبرمجته باستخدام تقنيات Arduino، يتفاعل مع الطفل عند إدخال العملات من خلال رسائل صوتية تحفيزية تشجع على الادخار، كما يؤدي دور المنبّه الذكي اليومي لتعزيز الانضباط والعادات الإيجابية.

ويتضمن البرنامج خمسة محاور تدريبية رئيسية تشمل: أساسيات الروبوتات والهندسة، والبرمجة وتصميم التفاعل، إلى جانب الثقافة المالية التي تركز على مفاهيم الادخار وإدارة الميزانية، بالإضافة إلى تنمية العادات الإيجابية وبناء السلوك، والعمل الجماعي والابتكار من خلال تنفيذ مشاريع تطبيقية وعرضها في نهاية البرنامج. ويُنفَّذ البرنامج على مدار أربعة أشهر في مركز هيا الثقافي ضمن أربع مجموعات تدريبية، بواقع ثلاث جلسات عملية أسبوعياً.

البنك العربي
ARAB BANK

مركز هيا الثقافي
Haya Cultural Center

وفي هذه المناسبة، قالت المهندسة ريم العدوان، المديرة العامة لمركز هيا الثقافي: "نفخر باستمرار تعاوننا مع البنك العربي في تنفيذ برامج نوعية تواكب متطلبات المستقبل، وتمنح الأطفال والشباب فرصاً حقيقية لاكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين. ويجسد البرنامج نموذجاً متكاملاً يجمع بين التكنولوجيا والابتكار والثقافة المالية، ويمنح المشاركين تجربة عملية تسهم في تطوير قدراتهم وتعزيز التفكير الإبداعي لديهم." وأضافت: "في مركز هيا الثقافي نؤمن بأن التعلم الحقيقي يبدأ بالتجربة، ولذلك نحرص على تقديم برامج تمكن الأطفال من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ملموسة، وبناء مهاراتهم التقنية والحياتية بما ينعكس إيجاباً على مستقبلهم ومجتمعاتهم."

يذكر أن مركز هيا الثقافي تأسس عام 1976 كأول صرح ثقافي غير ربحي في الأردن، ويعمل على تنمية قدرات الأطفال واليافعين والشباب من خلال برامج ثقافية وتعليمية وفنية مبتكرة تسهم في تطوير مهاراتهم، وتعزيز إبداعهم، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن البنك يتبنى نهجاً متكاملاً في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، يهدف إلى تعظيم أثره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تغطي عدة مجالات، تشمل الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي ومؤسسة عبد الحميد شومان ينفذان فعالية ثقافية في الزرقاء

نفّذ البنك العربي بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ذراع البنك للمسؤولية الثقافية والاجتماعية، فعالية ثقافية مشتركة استهدفت مجموعة من أطفال أسر تكية أم علي، وذلك في "حديقة البنك العربي" ومكتبة "درب المعرفة" في الزرقاء.

وتعكس هذه المبادرة التزام البنك المستمر بالمسؤولية المجتمعية، وحرصه على تعزيز أثره الإيجابي في المجتمع من خلال دعم المبادرات الثقافية والتعليمية التي تسهم في تمكين الأطفال وتعزيز فرصهم في التعلم والابداع.

وشهدت الفعالية تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية التفاعلية التي قدمتها مكتبة "درب المعرفة" بهدف إثراء معارف الأطفال، وتنمية مهاراتهم، وتعزيز روح الاستكشاف والتعلم في بيئة محفزة. كما شارك عدد من متطوعي البنك العربي في تنفيذ الأنشطة والتفاعل مع الأطفال، بما يعكس ثقافة العمل التطوعي لدى موظفي البنك وحرصهم على إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

ومنذ انطلاقها عام 2013، فتحت مكتبة "درب المعرفة" أبوابها لكل طفل ويافع، لتكون رفيقة رحلتهم نحو التعلّم الذاتي، والفهم العميق، والانفتاح على العالم من حولهم. وتجمع المكتبة بين متعة القراءة، وتميّز الأنشطة الثقافية، والتجارب العلمية، والألعاب الفكرية، ما يجعلها محطة أساسية للأطفال لبناء علاقة مميزة مع المعرفة.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع إعادة تأهيل حديقة البنك العربي وإنشاء مكتبة عبد الحميد شومان في محافظة الزرقاء قد تمّ تنفيذه بتوجيهات ملكية سامية ضمن المبادرات الملكية. حيث خضعت الحديقة التي يعود تاريخ إنشائها لأكثر من 25 عاماً لعملية إعادة تأهيل وتحديث شاملة، شملت إنشاء مبنى حديث لمكتبة عبد الحميد شومان، يضمّ قاعات متعددة الأغراض ومساحات مخصصة لأنشطة اليافعين والأطفال مع تجهيزات كاملة لاستقبال ذوي الإعاقة، إضافةً إلى وحدات ألعاب أطفال متطورة ومسارات للمشي ومبانٍ إدارية وخدمية.

البنك العربي يدعم برنامج "سلامة الأطفال في العالم الرقمي" بالتعاون مع مركز هيا الثقافي

قدّم البنك العربي دعمه لبرنامج "سلامة الأطفال في العالم الرقمي" الذي أطلقه مركز هيا الثقافي استجابةً للتحديات المتسارعة التي يفرضها العالم الرقمي بهدف تعزيز وعي الأطفال ومهاراتهم في الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، إلى جانب تمكين الأهالي والمعلمين من توفير بيئة رقمية أكثر أماناً. ويعكس هذا الدعم اهتمام البنك العربي المستمر بالمبادرات المجتمعية التي تُعنى بتمكين الأطفال وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لمواكبة التطورات الرقمية بثقة ووعي.

ويتضمن البرنامج 18 نشاطاً توعوياً وتدريبياً موزعة على ثلاثة محاور رئيسية تشمل: ورش تفاعلية للأطفال حول الخصوصية الرقمية، والتنمر الإلكتروني، والسلوك المسؤول على الإنترنت باستخدام أساليب تعليمية مبتكرة، الى جانب عروض مسرحية توعوية توظّف الفن والقصص الإبداعية، وتسلّط الضوء على أبرز قضايا المخاطر والسلامة الرقمية بأسلوب تفاعلي، بالإضافة الى ورش تمكين للأهالي والمعلمين تزوّدهم بالمعرفة والأدوات العملية التي تعزز دورهم في حماية الأطفال من المخاطر الرقمية وبناء حوار إيجابي معهم حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا. ومن المتوقع أن يصل البرنامج الى نحو 1000 مستفيد من الأطفال والأهالي والمعلمين.

وفي هذه المناسبة، قالت ريم العدوان، المدير العام لمركز هيا الثقافي: "نفخر بالتعاون الممتد مع البنك العربي والدعم المتواصل الذي يقدمه للمبادرات النوعية التي ينفذها المركز، وهو ما مكّننا من تطوير برامج تستجيب لاحتياجات الأطفال المتجددة، ومنها برنامج "سلامة الأطفال في العالم الرقمي" الذي يعالج إحدى أبرز القضايا التي يواجهها الأطفال اليوم.

وما يميز هذا البرنامج أنه يجمع بين التعليم والتدريب والفنون والمسرح، ليقدم تجربة تفاعلية تعزز المعرفة وتترجمها إلى ممارسات وسلوكيات يومية." وأضافت: "إن استمرار هذا التعاون يعكس إيماناً مشتركاً بأن التنمية المجتمعية تتطلب الابتكار والتجديد، وأن حماية الأطفال في العصر الرقمي مسؤولية جماعية تستدعي تعاون المؤسسات والأسر والمدارس، وصولاً إلى مجتمع أكثر وعياً وقدرة على مواكبة التحوّل الرقمي بأمان."

ويُشار إلى أن مركز هيا الثقافي، الذي تأسس عام 1976 كأول صرح ثقافي غير ربحي في الأردن، يواصل تطوير برامجه بالتعاون مع مؤسسات وطنية رائدة، بهدف تنمية قدرات الأطفال واليافعين والشباب من خلال مبادرات ثقافية وتعليمية وفنية مبتكرة تسهم في بناء جيل مبدع وواعٍ وقادر على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

ويُشار إلى أن البنك يتبنى نهجاً متكاملاً في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، يهدف إلى تعظيم أثره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تغطي عدة مجالات، تشمل الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يواصل رعايته البلاتينية لمهرجان الأردن للعلوم والفنون

واصل البنك العربي رعايته البلاتينية للنسخة العاشرة من مهرجان الأردن للعلوم والفنون، والذي ينظّمه متحف الأطفال سنويًا قبيل انطلاق العام الدراسي، بهدف تهيئة الأطفال للعودة إلى مقاعد الدراسة وتعزيز شغفهم بالمعرفة والتعلّم. ويستهدف المهرجان الأطفال من عمر 4 إلى 12 عامًا وعائلاتهم، اذ أتاح على مدار ثلاثة أيام فرصًا لاستكشاف عالم العلوم والفنون والتكنولوجيا والأدب من خلال تجارب تفاعلية تجمع بين التعلّم والمرح.

واستقطب المهرجان أكثر من 6000 زائر من الأطفال والعائلات، ما يعكس مكانته كأحد أبرز الفعاليات التعليمية التي تترقبها الأسر. وتضمّن البرنامج أكثر من 40 نشاطاً وورشة وعرضاً ثقافياً وعلمياً، صُممّت لتمنح الأطفال فرصاً متنوعة للتجربة والاستكشاف والتعلّم بطريقة تفاعلية ومشوّقة. وتنوعت الأنشطة بين ورش وتجارب علمية، وأنشطة في التكنولوجيا والابتكار، إلى جانب الفنون والأدب، فضلاً عن العروض العلمية الحية التي بسّطت المفاهيم العلمية وقدمتها للأطفال بأسلوب ممتع.

كما شكّل المهرجان منصة لعشرات مقدمي المحتوى التعليمي، الذين اجتمعوا في مكان واحد لتقديم تجاربهم وأفكارهم ومحتواهم التعليمي للأطفال والعائلات، ما أسهم في إثراء تجربة الزوار وفتح آفاق جديدة أمام الأطفال للتعرّف على مجالات واهتمامات متعددة، واكتشاف ما يثير فضولهم بأنفسهم، ضمن أجواء تمزج بين اللعب والتعلّم. كما تضمّن البرنامج فعاليات فنية وأدبية متنوعة، من أبرزها العرض المسرحي "مغامرة بين صفحات الكتب"، الذي قُدّم بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ذراع البنك العربي للمسؤولية الثقافية والاجتماعية.

ويأتي دعم البنك العربي لهذا المهرجان ضمن برنامج المسؤولية المجتمعية "معاً"، الذي يهدف لدعم عدد من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع التعليم، بما يتوافق مع حرصه على تمكين الأطفال والشباب وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لمواكبة متطلبات المستقبل. وفي هذا السياق، يواصل البنك العربي دعمه لبرنامج "التواصل مع المجتمع" في متحف الأطفال، الذي يقدّم على مدار العام مجموعة متنوعة من البرامج والفعاليات التعليمية، التي تفتح أمام الأطفال آفاقاً رحبة للتعلّم والإبداع، وتمنحهم مساحة لاكتشاف شغفهم وتنمية قدراتهم من خلال التجربة.

البنك العربي
ARAB BANK

موظفو البنك العربي يشاركون في فعالية "مسيرتنا صحة وتراث" في البترا

شارك موظفو البنك العربي في فعالية "مسيرتنا صحة وتراث" التي نظّمتها جمعية همتنا للصحة بالتعاون مع سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي وبرنامج "أردننا جنة"، والتي أقيمت مؤخراً في مدينة البترا. وجاءت مشاركة موظفي البنك العربي في المسير الذي انطلق في قلب المدينة الأثرية، تأكيداً على دعم البنك للأهداف الوطنية المشتركة التي تجمع بين تعزيز الصحة العامة، الحفاظ على التراث الوطني، والسلامة على الطرقات.

وقد شهدت الفعالية حضور أكثر من 300 مشارك من مؤسسات وطنية رائدة وشخصيات مؤثرة من مختلف القطاعات، مما يؤكد أهمية التعاون المجتمعي في دعم المبادرات التي تسهم في رفع مستوى الوعي الصحي وتعزيز الهوية الوطنية.

كما ساهم البنك من خلال هذه الفعالية في دعم مشروع إعادة إنشاء وتوسعة مركز صحي القطرانة الشامل للطوارئ على طريق عمّان-العقبة الصحراوي، الذي أُعلن عنه بالتزامن مع الفعالية، ليكون نقطة إنقاذ استراتيجية توفر استجابة سريعة لحوادث السير والطوارئ الطبية، فضلاً عن تقديم خدمات صحية شاملة ومتطورة لسكان المنطقة والمجتمعات المحيطة بها.

ومن الجدير بالذكر أن تعاون البنك العربي مع جمعية همتنا بدأ في عام 2019، ويأتي دعم البنك العربي لهذه الفعالية والمشروع في إطار استراتيجيته في المسؤولية المجتمعية التي تولي أهمية كبرى لدعم المبادرات الصحية والتنموية، وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق أثر مستدام يخدم المجتمعات المحلية ويدعم التنمية الشاملة في مختلف أنحاء المملكة.

البنك العربي يصدر تقريره الاول للإفصاحات المناخية وفق معيار IFRS S2

أطلق البنك العربي تقريره الاول للإفصاحات المناخية وفق معيار (IFRS S2)، في خطوة تؤكد التزامه المتواصل بالشفافية ومواءمة ممارساته مع أفضل المعايير الدولية للإفصاح عن الاستدامة والمناخ.

وفي إطار التزامه بمعايير الشراكة لمحاسبة الكربون في القطاع المالي (PCAF)، أفصح البنك في تقريره الأول عن قياس انبعاثات الغازات الدفينة المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار، وذلك إلى جانب مخزون البنك الأوسع من الانبعاثات، ما يرسخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في تبني أفضل الممارسات المناخية المتقدمة على مستوى المنطقة، والتي تنسجم مع استراتيجية البنك الخاصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

ويستعرض التقرير نهج البنك في إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ضمن إطار متكامل يشمل الحوكمة وآليات اتخاذ القرار، ودمج الاعتبارات المناخية في الاستراتيجية المؤسسية، وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، وتبني الإفصاح عن المؤشرات والأهداف ذات الصلة، إلى جانب التوجهات المستقبلية والالتزامات في هذا المجال.

ويؤكد هذا التقرير حرص البنك على تبنّي متطلبات المعايير الدولية لإعداد تقارير الاستدامة الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ، بما يعزز جاهزيته لمواكبة التطورات التنظيمية العالمية ويلبي تطلعات المستثمرين والمؤسسات المالية والجهات المعنية بالإفصاح المناخي وفق أفضل الممارسات الدولية.

ويأتي إصدار هذا التقرير في إطار جهود البنك العربي المستمرة لدمج اعتبارات الاستدامة والمناخ في مختلف عملياته وقراراته، بما يعكس التزامه ببناء نموذج مصرفي أكثر مسؤولية واستعدادًا لمتطلبات المستقبل.

للاطلاع على تقرير البنك العربي للإفصاحات المناخية للعام 2025، يرجى (الضغط هنا).

البنك العربي ينظّم ورشة تد
لروّاد الأعمال م

نظّم البنك العربي، بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ورشة تدريبية متخصصة حول الذكاء الاصطناعي وكيفية توظيف أدواته، بمشاركة مجموعة من روّاد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار التزام البنك المتواصل بمجالات الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، وانسجاماً مع رؤيته الهادفة الى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير مهاراتهم، بما يرسّخ دورهم الفاعل في مسيرة التنمية الوطنية.

وهدفت الورشة، التي عُقدت في مقرّ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى تعزيز مهارات المشاركين وتمكينهم من توظيف أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أعمالهم بما يواكب التطورات المتسارعة في بيئة الاعمال. وقد شارك في الورشة مجموعة من روّاد الأعمال من الشباب والشابات، إلى جانب عدد من أعضاء لجنة المرأة ولجنة الشباب وناشطين في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتنوع خبراتهم في إدارة البرامج والمشاريع المعنية بقضايا المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، ما أتاح لهم الاستفادة

...ريبية في الذكاء الاصطناعي
...ن ذوي الإعاقة

من المحتوى المقدّم وتطبيقه بما يتوافق مع متطلباتهم المهنية واهتماماتهم العملية.

وتناولت الورشة عدداً من المحاور الأساسية، من أبرزها التعريف بأدوات الذكاء الاصطناعي المتوافقة مع قارئات الشاشة وغيرها من تقنيات وأجهزة الوصول، بما يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة منها بشكل فاعل، بالإضافة إلى سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث، وجمع البيانات، وتحليل الاتجاهات، وإعداد المحتوى، إلى جانب استعراض كيفية استخدام هذه الأدوات لأتمتة المهام الروتينية مثل جدولة المواعيد، وإدخال البيانات، والرد على رسائل البريد الإلكتروني، بما يسهم في تعزيز الكفاءة والإنتاجية. وتخلّلت الورشة مجموعة من التمارين العملية المبنية على سيناريوهات واقعية، أتاحت للمشاركين تطبيق ما تم تناوله من خلال مهام مختلفة، مثل إعداد التقارير، وصياغة المحتوى لمنصات التواصل الاجتماعي، مع مراعاة متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان سهولة وصولهم إلى المحتوى.

ويأتي هذا التعاون انطلاقاً من حرص البنك العربي على دعم وتطوير مبادرات نوعية تُسهم في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في مختلف المجالات، من خلال تزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لتوظيف التكنولوجيا الحديثة في أعمالهم ومبادراتهم، بما يعزز مهاراتهم على المساهمة في جهود التنمية المستدامة والنهوض بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يُذكر أن هذه الورشة تأتي امتداداً للتعاون المتنامي بين البنك العربي والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي أثمر عن تنفيذ عدد من المبادرات النوعية، من بينها برنامج تدريبي متخصص لتعزيز الوعي المالي لدى السيدات ذوات الإعاقة، بهدف دعم استقلالهن المالي وتمكينهن اقتصادياً.

بنك الإسكان
using Bank

بنك الإسكان يحقق أرباحاً ص
في النصف الأول

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للستة أشهر الأولى من عام 2026، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد الضريبة بلغت 82.2 مليون دينار بنمو بلغت نسبته 2.6% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق.

وأكد رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، في تعليقه على هذه النتائج، أنها تثبت متانة المركز المالي للبنك وأداؤه القوي وقدرته على تحقيق نمو مستدام على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية، وتعكس حصافة البنك في إدارة السيولة وتوجيه الموارد لتعزيز الربحية وتمكين قطاعات الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني.

ومن جهته، أوضح الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، أن الأداء القوي خلال الفترة يعكس نجاح البنك وتميزه بطرح حلول مالية مبتكرة ومبادرات نوعية، مما يرسخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في السوق المصرفي. وفي خطوة تجسد ريادة البنك في تطوير أدوات التمويل المستدام والابتكار المالي وتشكل نقلة نوعية في سوق رأس المال الأردني، أشار الصفدي إلى أن البنك أصدر أول أسناد قرض أزرق في المملكة، بقيمة تبلغ 100 مليون دولار أمريكي ضمن البرنامج الذي تبلغ قيمته الإجمالية 200 مليون دولار أمريكي، من خلال تعاون استراتيجي مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار

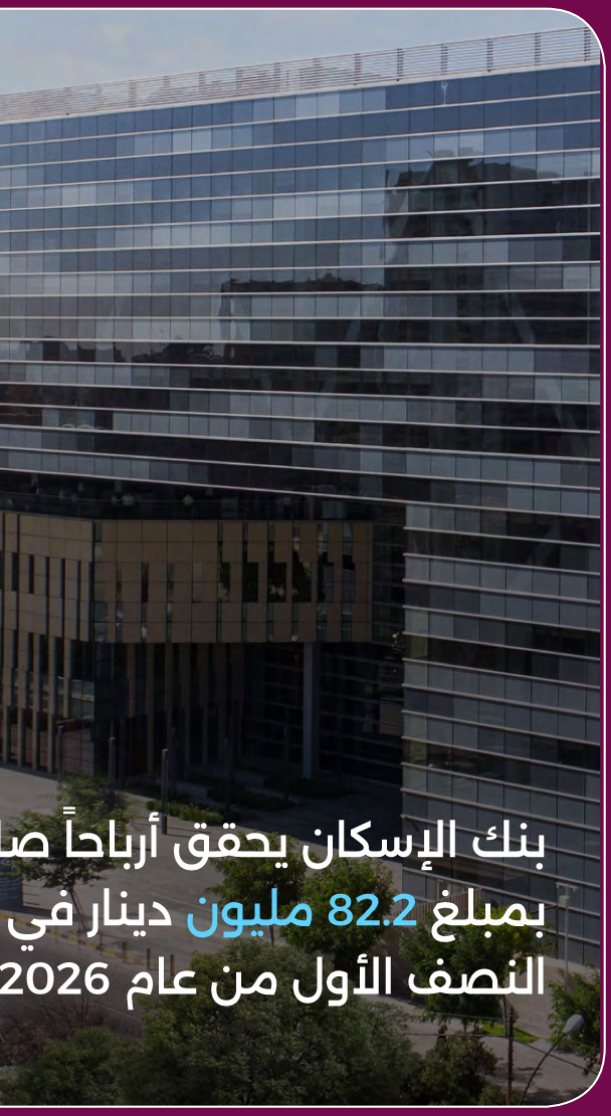

والتنمية، وتخصص عائداتها لتمويل المشاريع المستدامة المخصصة للموارد المائية ومشروع الناقل الوطني بشكل رئيسي، مما يعد بمثابة أداة

افية بمبلغ 82.2 مليون دينار
ل من عام 2026

استثمارية ومالية واعدة في مجال تمويل المشاريع المرتبطة بحماية وإدارة الموارد المائية والأنظمة البيئية والبنية التحتية المستدامة، ويشكل دعماً للبرنامج الوطني للأمن المائي في المملكة، وتعزيزاً من مكانة الأردن كمركز إقليمي متقدم في تبني التمويل المستدام.

وأضاف الصفدي أن البنك يحرص على الموازنة بين النمو والربحية من خلال سياسات مدروسة تضمن إدارة فاعلة للمخاطر وتعزز كفاءة الأداء، مؤكداً أن هذا النهج يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك لتحقيق نتائج قوية ومستدامة على المدى الطويل.

واستعرض الصفدي أبرز المؤشرات المالية التي حققها البنك خلال الفترة موضحاً نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 12% لتصل الى 5.0 مليار دينار، ونمو إجمالي الدخل بنسبة 3.0% خلال الفترة ليصل الى 233.4 مليون دينار، مؤكداً أن هذا الأداء المتميز يعكس كفاءة مختلف القطاعات التشغيلية في المجموعة.

و أشار الصفدي إلى متانة القاعدة الرأسمالية للبنك، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.5 مليار دينار وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.8% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وأكد الصفدي التزام البنك بالمحافظة على تقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة والخدمات المتميزة في بيئة تشغيلية تتسم بالمرونة والتطور لتقديم أفضل الخدمات المصرفية والحلول المتكاملة للعملاء.

بنك الإسكان
using Bank

بنك الإسكان ا
لمنتدى التمويل ال

قدم بنك الإسكان رعايته البلاتينية لمنتدى التمويل الأخضر لعام 2026، الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن تحت شعار: "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص-أداة استراتيجية لتأطير الاستدامة"، والذي عُقد تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس، وحضره مندوباً عنه السيد زياد غنما- نائب محافظ البنك المركزي الأردني، وبمشاركة نخبة من قادة القطاع المصرفي والمالي وخبراء التمويل الأخضر والاستدامة وصناع القرار المعنيين محلياً ودولياً.

وجاءت هذه الرعاية في إطار التزام البنك المتواصل بمساندة المبادرات والفعاليات التي تسهم في تحفيز الحوار والشراكة لتهيئة البيئة المواتية لتسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد أكثر قوة ومرونة وقدرة على النمو، وتعزيز دور التمويل في تحويل أولويات الاستدامة إلى فرص ومشاريع قابلة للتنفيذ.

وتعد رعاية البنك للمنتدى امتداداً لجهوده في تعزيز إسهام القطاع المصرفي في دعم مسار الاستدامة عبر توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والقطاعات ذات الأولوية، بالتوازي مع تطوير أدوات تمويل وتقييم مخاطر أكثر ملاءمة لاحتياجات المشاريع المستدامة، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية والتنموية لتوسيع نطاق الحلول التمويلية.

الراعي البلاتيني
الأخضر لعام 2026

وفي هذا السياق، يواصل بنك الإسكان تنويع وإثراء أدواته المرتبطة بالاستدامة، بما يشمل تعزيز محفظته من الأدوات التمويلية الخضراء التي تعد سندات القرض الأزرق الصادرة مؤخراً عن البنك من أبرزها، وتنمية شراكاته مع عدة جهات محلية ودولية مرموقة لتوسيع فرص الوصول إلى التمويل الموجه نحو المشاريع المستدامة، فضلاً عن الاستمرار في تطوير ممارساته في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يواكب توجهات البنك المركزي الأردني ويتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

ويُشار إلى أن منتدى التمويل الأخضر، الذي يُعقد سنوياً بوصفه منصة مهمة لتبادل الخبرات والتجارب والرؤى، ومناقشة أبرز التطورات والتحديات والفرص في مجالي التمويل الأخضر والاستدامة، ركّز في نسخته لعام 2026 على سبل تعزيز دور التمويل في دعم مرونة الاقتصاد وتسريع مسار التحول المستدام. كما تناول المنتدى أهمية إيجاد أرضية مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتوجيه الاستثمارات نحو الفرص الخضراء، وتعزيز جاهزية المشاريع الخضراء للوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تطوير الأدوات التمويلية وبناء الشراكات التي تسهم في توسيع مشاركة القطاع الخاص ودعم دوره في هذا المسار.

بنك الإسكان يطلق منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية Iskan Business للشركات

أطلق بنك الإسكان منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية Iskan Business لعملاء الشركات على اختلاف أحجامها، والتي تعتبر منصة رقمية متكاملة لإدارة النقد والسيولة وإجراء كافة المعاملات المصرفية والتعاملات المالية بكفاءة وبأقل وقت وجهد عبر الهواتف الذكية والإنترنت.

وتعد المنصة امتداداً لخدمات البنك الإلكترونية؛ حيث تجمع مزايا إسكان أونلاين وإسكان موبايل - شركات لتوفير تجربة موحدة أكثر سلاسة. وقد جاء تطوير المنصة في إطار استراتيجية البنك لتعزيز التحول الرقمي، ومواكبة التطورات في السوق المحلية والعالمية، مع التركيز على تلبية احتياجات وتطلعات الشركات وتقديم حلول مصرفية سهلة ومرنة في أي وقت ومن أي مكان.

ويمثل تطوير وإطلاق المنصة نقلة نوعية في الخدمات المصرفية للشركات؛ حيث تدعم بيئة الأعمال من خلال تحفيز الشركات على تبني أحدث التقنيات المالية لأتمتة عمليات الإدارة المالية والمحاسبية لديها، بما يغني عن الإجراءات التقليدية، ويعزز الكفاءة التشغيلية، ويخفض التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو والاستدامة.

ومن خلال المنصة الجديدة يمكن للشركات الاستفادة من العديد من الخدمات التي تُقدم بأعلى مستويات الأمان، وتشمل: إدارة الحسابات والتحكم الكامل بها بما في ذلك القروض والودائع، وأتمتة مدفوعات الرواتب والفواتير والتحويلات والحوالات الفورية من خلال خدمة CliQ للشركات، وإصدار وإدارة بطاقات الخصم والائتمان من إيقاف وإعادة تفعيل، فضلاً عن إيداع الشيكات إلكترونياً. وتتيح المنصة للشركات إمكانية تحقيق أقصى فائدة من التحليلات المالية المتقدمة والتقارير التي تقدمها لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهو ما يسهم في تحسين دقة البيانات والتخطيط المالي.

ويؤكد إطلاق المنصة التزام بنك الإسكان بتطوير حلوله وخدماته باستمرار، وفقاً لمنهجية تركز على الابتكار، وتقوم على التكنولوجيا، والجودة الشاملة، والتنافسية، مما يعزز مكانته الريادية كشريك مصرفي موثوق.

بنك الإسكان
Housing Bank

فريق "إمكان الإسكان" يواصل أثره المجتمعي بترميم منزل بالتعاون مع تكية أم علي في مادبا

شارك فريق المتطوعين من موظفي بنك الإسكان ضمن مظلة "إمكان الإسكان" للمسؤولية الاجتماعية، في أعمال ترميم وإعادة تأهيل منزل إحدى الأسر العفيفة المستفيدة من برامج "تكية أم علي" في محافظة مادبا.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الشراكة الاستراتيجية الممتدة التي تجمع بنك الإسكان مع تكية أم علي، والتي شهدت خلال العام الحالي 2026 توسعاً وتطوراً ملموساً في مجالات الدعم لتشمل الشراكة مشروع "ترميم المنازل المتهالكة"، بهدف معالجة الأضرار التي تؤثر مباشرة على سلامة القاطنين فيها وتحسين ظروفهم المعيشية.

وشملت مشاركة متطوعي "إمكان الإسكان" تنفيذ مجموعة من أعمال الدهان والصيانة والتأهيل الفعلي للمنزل المستفيد، بما يضمن توفير بيئة سكنية آمنة، صحية، وكريمة للأسرة، ويسهم في تعزيز جودة حياتها اليومية وتوفير سُبل العيش الكريم لها.

وتعكس هذه المبادرة التزام بنك الإسكان الراسخ بدوره المجتمعي والإنساني، وترسيخ قيم التكافل والتضامن التي يتبناها، وذلك من خلال دمج مفهوم العمل التطوعي المؤسسي بالشراكات المستدامة، وبما ينعكس إيجاباً على تمكين المجتمعات المحلية وتحقيق أثر ملموس ومستدام في حياة الفئات الأكثر حاجة.

ويُشار إلى أن الدعم الشامل الذي يقدمه بنك الإسكان لتكية أم علي لا يقتصر على مشروع ترميم المنازل فحسب، بل يمتد لبرامج تنموية متعددة، في مقدمتها كفالة الأسر المعوزة وبرنامج التغذية المدرسية، بالإضافة إلى التواجد المستمر لمتطوعي البنك في مختلف الأنشطة والبرامج الميدانية التي تنفذها التكية على مدار العام.

متطوعو إمكان الإسكان يشاركون في اليوم الطبي المجاني في أم صيحون بالتعاون مع جمعية الإغاثة الطبية العربية

شارك متطوعو بنك الإسكان من خلال مظلة البنك للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان"، في تنظيم اليوم الطبي المجاني الذي أقامته جمعية الإغاثة الطبية العربية في منطقة أم صيحون في محافظة معان، وذلك ضمن مشروع المستوصف الجوال للرعاية الصحية الشاملة وإدارة الأمراض المزمنة.

وجاءت هذه المشاركة في إطار دعم البنك لجولة المستوصف الجوال في أم صيحون والمناطق المحيطة، وحرصاً منه على تسهيل إيصال خدمات الرعاية الصحية الأولية والتخصصية الأساسية المجانية، ليستفيد من اليوم الطبي 500 شخص من غير المشمولين بالتأمين الصحي، والذين لا يستطيعون تحمل التكاليف الطبية والحصول على العلاجات اللازمة.

وتعكس هذه المشاركة سعي البنك المستمر لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الأمراض والحد من انتشارها، بما يسهم في الحفاظ على الصحة العامة والوقاية من الأمراض، كما تجسّد نهجه في دعم مؤسسات القطاع الصحي للاستجابة للاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، وتعزيز الرعاية الصحية والإنسانية، بالتزامن مع إشراك موظفيه في المبادرات الصحية التي تخدم مختلف شرائح المجتمع.

وتضمن اليوم الطبي تقديم مجموعة من الخدمات التي راعت معايير السلامة والجودة، وشملت: الإسعافات الأولية، وإدارة الحالات المستعجلة، وخدمات عيادات الطب العام والاختصاص، وإجراء الفحوصات المخبرية الأساسية، وصرف الأدوية وفق الوصفات الطبية، إلى جانب تنفيذ العديد من الجلسات التثقيفية والتوعوية الصحية.

يذكر أن المستوصف الجوال، الذي أطلقته جمعية الإغاثة الطبية العربية عام 2022، يهدف إلى توفير الرعاية الطبية والعلاجية والتوعوية المجانية للفئات الأكثر احتياجاً في مختلف مناطق المملكة، وخاصة المناطق النائية، لا سيما للأطفال والنساء وكبار السن والمصابين بالأمراض العضوية والمزمنة، بما يسهم في تحسين الوصول العادل إلى الرعاية، وتعزيز الوقاية والكشف المبكر.

بنك الإسكان راعياً لمهرجان جرش للثقافة والفنون 2026

أعلن بنك الإسكان عن رعايته الفضية لمهرجان جرش للثقافة والفنون في دورته الأربعين، والذي تنطلق فعالياته خلال الفترة من23 تموز ولغاية 2 آب 2026.

وتأتي هذه الرعاية انطلاقاً من التزام البنك بمسؤوليته المجتمعية، وإيماناً منه بأهمية دعم مهرجان جرش باعتباره حدثاً وطنياً بارزاً يسلط الضوء على الأردن كوجهة إقليمية وعالمية للثقافة والإبداع. كما يساهم المهرجان في التسويق السياحي للمملكة من خلال برامجه الثقافية والفنية المتميزة التي تستضيف نخبة من المبدعين والفنانين المحليين والعرب والعالميين سنوياً.

ويجسد بنك الإسكان من خلال هذه الرعاية دوره المجتمعي المسؤول، مُترجماً استراتيجيته المجتمعية الطموحة الهادفة إلى دعم مختلف الفئات والقطاعات والمؤسسات الوطنية، ويأتي ذلك انسجاماً مع أدواره الاقتصادية والاستثمارية وحرصه المستمر على المساهمة الفاعلة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

وتأتي مشاركة بنك الإسكان ضمن قائمة الداعمين للدورة الأربعين من مهرجان جرش، التي تُقام بمشاركة واسعة من المؤسسات الوطنية والعربية والدولية، وتقدم هذا العام أكثر من 212 فعالية ثقافية وفنية وتراثية وعائلية، موزعة بين مدينة جرش الأثرية وعدد من محافظات المملكة، في تأكيد على مكانة المهرجان كواحد من أبرز المهرجانات الثقافية والفنية في المنطقة.

بنك الإسكان يشارك في المسير الخيري "مسيرتنا صحة وتراث" دعماً لإعادة إنشاء مركز صحي القطرانة

شارك بنك الإسكان في المسير الخيري الذي نظمته جمعية همتنا الخيرية بعنوان "مسيرتنا صحة وتراث" في إقليم البتراء، بالتعاون مع سلطة إقليم البترا التنموي السياحي ووزارة السياحة والآثار الأردنية وشركة برايس وترهاوس كوبرز، والذي امتدت فعالياته على مدار يومي 21 و22 آب 2026، وذلك إلى جانب أكثر من 300 مشارك من المسؤولين وممثلي العديد من البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة، وبحضور لافت من موظفيه.

وجاءت هذه المشاركة مساهمةً من البنك في تحويل النشاط الرياضي والتطوعي إلى دعم مؤثر يشمل مساندة جمعية همتنا الخيرية لمواصلة تحقيق أهدافها بصناعة أثر صحي مستدام في الأردن، وذلك بالاستفادة من ريع المسير لتنفيذ مشروع إعادة إنشاء وتوسعة مركز صحي القطرانة الكائن على الطريق الصحراوي وتحويله إلى مركز صحي شامل يضم وحدة إسعاف وطوارئ ومركز إصابات، بما يعزز توافر وجاهزية الخدمات الصحية في المنطقة ويسرع الاستجابة للحالات الطارئة والحوادث المرورية التي يشهدها الطريق باستمرار، وإلى جانب دعم القطاع الصحي من خلال المشروع المستهدف، حرص البنك على أن يكون جزءاً من المسير والجهد المنظم ضمنه للترويج للمملكة ومواقعها السياحية والتاريخية والأثرية محلياً وعالمياً، وفي مقدمتها مدينة البتراء، التي شكلت بما تمثله من إرث باعتبارها إحدى عجائب الدنيا السبع الجديدة وملتقى عالمي يجمع الزوار والثقافات من كل أنحاء العالم، وجهة جمعت المشاركين حول هدف واحد يربط الصحة والعطاء والتطوع.

وتعد مشاركة البنك في المسير امتداداً لدعمه المتواصل للجمعية، بما يعكس نهجه في المسؤولية الاجتماعية، والذي يقوم على استدامة الشراكات مع المبادرات والهيئات ومنظمات المجتمع المعنية بالقطاعات الحيوية، لا سيما الصحة والسياحة، فضلاً عن إشراك الموظفين في المبادرات المجتمعية بما يتيح لهم أداء دور فاعل في خدمة المجتمع وتعظيم الأثر.

وكان بنك الإسكان قد قدم في وقت سابق دعمه لجمعية همتنا الخيرية التي تعني بتحسين بيئة الرعاية العلاجية، عبر تهيئة المراكز العلاجية وفقاً للمعايير العالمية وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدعم القطاع الحكومي، مُسهماً في مساندتها في تنفيذ عدة مشاريع منها إعادة إنشاء وتجهيز مركز صحي غور المزرعة الشامل، وإعادة تأهيل وتطوير مركز الأميرة بسمة الصحي في منطقة رأس العين في عمّان، وتجهيز غرفة عناية متوسطة بالكامل للمرضى الذين يتم علاجهم داخل مركز الأورام في مستشفى البشير.

بنك الإسكان
Housing Bank

متطوعو "إمكان الإسكان" يشاركون في جولات المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة المتنقل في المحافظات

شارك متطوعو بنك الإسكان ضمن فريق "إمكان الإسكان" في جولة المتحف المتنقل بمحافظة المفرق، ضمن مشروع "الفن أداة للدمج: تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن"، والمُنفّذ بالتعاون مع المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة.

وجاءت مشاركة فريق "إمكان الإسكان" ترسيخاً لدعم البنك الشامل لتنفيذ 6 جولات للمتحف المتنقل توزعت على محافظات الكرك والطفيلة والمفرق، والتي يُتوقع أن يستفيد منها نحو 200 طفل وشاب من ذوي الإعاقة من خلال إتاحة تجارب فنية دامجة ومصممة خصيصاً لتناسب مختلف الإعاقات وتتيح لهم التعبير عن ذواتهم ومواهبهم.

وتضمنت الجولة تفاعلاً مباشراً بين متطوعي "إمكان الإسكان" والمشاركين في الورش الفنية وحيث قدمت الجولة للمشاركين من الأطفال ذوي الإعاقة، فرصة التفاعل مع تجربة الفن بصورة أقرب إلى احتياجاتهم وقدراتهم، والذي من المتوقع أن تنعكس هذه التجربة على ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على التواصل مع الآخرين والتعبير عن ذاتهم.

ويعكس هذا الدعم التزام بنك الإسكان في السعي إلى تحقيق أثرإيجابي ومستدام في المجتمع، من خلال دعم المبادرات التي تخدم مختلف شرائح المجتمع بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف محافظات المملكة.

يُذكر أن مشروع المتحف المتنقل الذي أطلقه المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة عام 2009، يهدف إلى إيصال الفنون إلى المناطق النائية والمحافظات، مستهدفاً طلبة المدارس، ودور الأيتام، ومراكز الرعاية الخاصة والتوحد في مختلف أنحاء المملكة.

بنك الإسكان Housing Bank

بنك الإسكان ينظم يوماً توعوياً لدعم صحة موظفيه وتعزيز بيئة عمله الإيجابية والمتوازنة

نظم بنك الإسكان مؤخراً يوماً توعوياً تفاعلياً لموظفيه في مبنى الإدارة العامة بعنوان Employee Wellness Day، كجزء من أنشطة مبادرة رفاهية الموظفين Wellbeing Employee.

وجاء تنظيم هذا اليوم حرصاً من البنك على مواصلة ترجمة مفاهيم رفاه الموظفين التي يتبناها إلى ممارسات فعلية، والتزاماً منه بتطبيق أفضل المنهجيات لرعاية موظفيه وتطويرهم، بما يتجاوز الجانب المهني ويشمل الجانب الصحي الجسدي والنفسي.

وشهد اليوم العديد من الأنشطة والجلسات التثقيفية والرياضية والتفاعلية، التي زادت وعي المشاركين حول أهمية الصحة والمرونة النفسية والعافية الجسدية والنشاط البدني، بمشاركة كل من الدكتور وليد الصالح، المتخصص في مجال الصحة النفسية والتنمية الشخصية، والمدرب الرياضي إبراهيم الزريقي.

ووفرت أنشطة وجلسات اليوم للمشاركين مساحة لاستعادة النشاط خارج إطار العمل، كما زودتهم بأدوات عملية تساعدهم على التعامل بفاعلية مع ضغوط العمل والتحديات اليومية، والتواصل البنّاء، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة، بما يرفع جودة حياتهم، وينعكس إيجاباً على تجربتهم الوظيفية ويعزز رضاهم، كما يحفزهم على الإبداع والتميز، ويرفع مستوى أدائهم وإنتاجيتهم.

ويشار إلى أن اليوم التوعوي يعد جزءاً من سلسلة برامج وأنشطة ينفذها البنك في إطار استراتيجيته الرامية إلى توفير بيئة عمل إيجابية، تدعم الموظفين وتمكنهم من تطوير أنفسهم والنمو ذاتياً ومهنياً بصورة مستدامة، ما يعزز مساهمتهم في مسيرة البنك وتحقيق أهدافه وتطلعاته المستقبلية، في الوقت الذي يثري فيه مزاياه التنافسية ويحافظ على مكانته الريادية في طليعة المؤسسات المصرفية المتميزة بأعلى معايير الجودة.

بنك الإسكان
Housing Bank

بنك الإسكان ينظم يوماً طبياً لموظفيه بالتعاون مع "نات هيلث"

نظم بنك الإسكان يوماً طبياً لموظفيه في مبنى الإدارة العامة في الشميساني، بالتعاون مع الشركة الوطنية لإدارة التأمينات الصحية "نات هيلث"، في إطار اهتمامه المستمر بصحة موظفيه، ورفع وعيهم حول أهمية الفحوصات الدورية كجزء من نمط الحياة الصحي الذي يسعى لترسيخه لديهم.

واشتمل اليوم الطبي إجراء الفحوصات الشاملة وتقديم الاستشارات والخدمات الصحية من خلال فريق متخصص من الأطباء والصيادلة وفني المختبرات، ضمن شبكة مقدمي الرعاية الصحية التابعة لـ "نات هيلث"، بما أتاح للموظفين الاطلاع على جوانب متعلقة بصحتهم، والحصول على التوجيهات للوقاية من الأمراض، إلى جانب التعرف على مختلف خدمات التأمين الصحي المتاحة لهم.

وقد جاءت هذه الفعالية في إطار الشراكة التي تجمع بنك الإسكان و"نات هيلث" في مجال إدارة خدمات التأمين الصحي لموظفي البنك وأفراد عائلاتهم، والتي يحرص البنك من خلالها على توفير خدمات صحية ذات جودة عالية، بالاستفادة من خبرات "نات هيلث" وشبكتها الواسعة من مقدمي الرعاية الصحية وحلولها التقنية في إدارة هذه الخدمات.

ويواصل بنك الإسكان إطلاق المبادرات التي تعنى بموظفيه بالتركيز على المبادرات الصحية التي تسهم في توفير بيئة عمل صحية داعمة، تسهم في رفع جودة حياة الموظفين وتمكن فريق عمل فاعل وقادر على مواصلة مسيرة البنك وتحقيق أهدافه، كما تسهم في تعزيز مزايا البنك التنافسية والحفاظ على مكانته كإحدى المؤسسات التي تتميز بتوفير أعلى معايير الجودة المهنية.

كابيتال بنك

كابيتال بنك يصدر أول تقرير مناخي لعام 2025 ليعزز من تحوله نحو التمويل الأخضر

أصدر كابيتال بنك تقريره الأول لعام 2025 المتعلق بالافصاحات المالية المرتبطة بالمناخ، في خطوة تعكس التزامه بتعزيز الشفافية والإفصاح عن القضايا المناخية، وترسيخ الاستدامة كأحد مرتكزاته الاستراتيجية، من خلال دمج الاعتبارات المناخية في الحوكمة وإدارة المخاطر وصنع القرار، بما يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

ويقدم التقرير إطاراً متكاملاً يوضح نهج البنك في تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالتغير المناخي وتقييمها وإدارتها، إلى جانب آليات دمجها في استراتيجيته المؤسسية وعملياته التشغيلية، بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية في العمل المصرفي المسؤول والإفصاح المناخي، ويعزز جاهزية البنك لمواكبة المتغيرات البيئية والاقتصادية على المدى الطويل.

ويستند التقرير إلى ما حققه البنك من تقدم في تقرير الاستدامة لعام 2025، مستعرضاً أبرز المبادرات والإنجازات التي تعكس التزامه المستمر بتقليل بصمته البيئية وتعزيز كفاءة عملياته. ومن أبرز هذه المبادرات تطبيق نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESMS) لدمج تقييمات المخاطر البيئية والاجتماعية في قرارات التمويل، بما يعزز قدرة البنك على توجيه التمويل نحو مشاريع أكثر استدامة ومسؤولية.

وفي إطار دعمه للتمويل الأخضر، قدم كابيتال بنك تمويلات خضراء بقيمة 41.7 مليون دينار، كما نجح في الحصول على القرض الداعم لرأس المال الأخضر بقيمة 155 مليون دولار أمريكي لتوسيع محفظته التمويلية الموجهة للمشاريع المستدامة، في خطوة تعكس تنامي دوره في تمويل التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم المشاريع ذات الأثر البيئي الإيجابي.

وعلى الصعيد التشغيلي، واصل البنك تنفيذ مجموعة من المبادرات الهادفة إلى الحد من أثره البيئي، شملت تحويل 80% من أسطول مركباته إلى سيارات كهربائية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في مقراته، والتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية واللاورقية لتقليل استهلاك الورق، إلى جانب تطوير ممارسات إدارة النفايات وإعادة التدوير، بما يتوافق مع الأطر والمعايير الدولية المعتمدة في تقارير الاستدامة والإفصاح المناخي.

وأكد البنك في بيان صحفي، أن إصدار التقرير المناخي الأول لعام 2025 يمثل محطة مهمة في مسيرة البنك نحو تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ العمل المصرفي المسؤول، مشيراً إلى أن دمج الاعتبارات المناخية في الاستراتيجية المؤسسية وإدارة المخاطر أصبح عنصراً أساسياً في بناء قطاع مالي أكثر قدرة على دعم التنمية الاقتصادية المستدامة ومواجهة التحديات المناخية المستقبلية.

وأضاف البيان، أن البنك سيواصل تطوير ممارساته في مجال الحوكمة المناخية، وتوسيع نطاق التمويل المستدام، وتعزيز الإفصاح عن الأداء البيئي، بما يدعم بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، ويواكب تطلعات العملاء والمستثمرين والجهات التنظيمية.

كـابيـتال بنك

كابيتال للاستثمارات تعلن عن نجاحها كمستشار مالي ومنظم لاتفاقية تمويل لصالح "مشروع الخيرات لإنتاج الطاقة" في العراق بقيمة مليار دولار أمريكي

أعلنت شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لمجموعة كابيتال بنك، عن توليها دور المستشار المالي والمنظم الرئيسي لصالح تمويل الجزء الأكبر من أعمال تنفيذ المرحلة الأولى من "مشروع الخيرات لإنتاج الطاقة" في محافظة كربلاء بجمهورية العراق بمبلغ قدره 1 مليار دولار المملوك لصالح مجموعة هارلو، في خطوة تعزز حضور المجموعة في تمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى في المنطقة، وتؤكد مكانتها في تقديم حلول تمويلية متكاملة للمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والتنموي.

هذا وقد تولت شركة كابيتال للاستثمارات هيكلة الصفقة التمويلية لمشروع الخيرات لإنتاج الطاقة، والذي يعد أحد أكبر المشاريع الاستراتيجية في قطاع الطاقة العراقي، إذ يهدف إلى تعزيز القدرة التوليدية للشبكة الوطنية ودعم أمن الطاقة من خلال إنشاء محطة حرارية بقدرة إنتاجية إجمالية صافية تبلغ 2800 ميغاواط، فيما تستهدف المرحلة الأولى إنتاج 1400 ميغاواط، مع عمر تشغيلي يتراوح ما بين 25 و40 عاماً، الأمر الذي يعكس خبرة شركة كابيتال للاستثمارات في إدارة وترتيب التمويلات للمشاريع الاستراتيجية

وفي تعليقه على الاتفاقية، قال الرئيس التنفيذي لكابيتال بنك، تامر غزالة: "تمثل هذه الصفقة محطة جديدة في دعم تمويل المشاريع الاستراتيجية التي تسهم في التنمية الاقتصادية وتعزيز البنية التحتية في الأسواق التي يعمل بها"، مؤكداً أن قيادة هذه العملية التمويلية تعكس ما تتمتع به المجموعة من خبرات مصرفية واستثمارية متخصصة، وقدرة على تصميم وهيكلة حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات المشاريع الكبرى وتواكب متطلبات الأسواق الإقليمية.

وأضاف غزالة أن اختيار كابيتال بنك وشركة كابيتال للاستثمارات لدعم هذه الصفقة يجسد الثقة المتنامية التي تحظى بها المجموعة لدى شركائها، ويؤكد قدرتها على إدارة وتنفيذ عمليات تمويل معقدة وفق أعلى المعايير المهنية، بما يعزز مكانتها كمؤسسة مالية رائدة تسهم في دعم المشاريع الحيوية ذات الأثر التنموي المستدام.

هذا وسيسهم المشروع بشكل كبير في تحسين كفاءة استخدام الموارد الوطنية في العراق وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء. كما يشمل إنشاء ما يقارب 125 كيلومترًا من خطوط نقل الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تركيب ما يُقدَّر بنحو 100,000 إلى 150,000 عداد ذكي. ومن المتوقع أن تسهم هذه التحسينات في رفع كفاءة توزيع الكهرباء، وتعزيز موثوقية شبكة الطاقة، ودعم بنية تحتية كهربائية أكثر مرونة واستدامة.

ومن الجدير ذكره، أن مشروع الخيرات لإنتاج الطاقة يعد من المشاريع التنموية الواعدة، إذ لا يقتصر دوره على توفير التمويل الخارجي للعراق فحسب، بل يُسهم أيضاً في دعم وتعزيز مشاريع البنية التحتية والطاقة. كما يُمثل المشروع امتداداً للحلول التمويلية المتنوعة التي تقدمها المجموعة وذلك ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة هارلو، أحد العملاء الرئيسيين للمصرف الأهلي العراقي في العراق، بما يعكس التزام المصرف بتعزيز العلاقات مع شركائه الاستراتيجيين وتوسيع نطاق الحلول المالية المبتكرة التي تدعم التنمية الاقتصادية وتُعزز مكانة العراق في الأسواق الإقليمية والدولية

كابيتال بنك

كابيتال للتأجير التمويلي ترعى النسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر 2026

قدمت شركة كابيتال للتأجير التمويلي، إحدى شركات مجموعة كابيتال بنك، رعايتها للنسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر 2026، والذيُ عقد بتنظيم من جمعية البنوك في الأردن كمنصة حوارية تهدف إلى تعزيز مفهوم الاستدامة وإبراز دور الحوار الأخضر كأداة عملية لرفع مرونة الاقتصاد الوطني، إلى جانب مناقشة تأثير التطورات الدولية على أولويات التمويل الأخضر في المملكة.

وجاءت هذه الرعاية في إطار التزام الشركة الراسخ بمبادئ الاستدامة، والتي تشكل أحد المحاور الرئيسية في استراتيجيتها المؤسسية، وتسليط الضوء على التحول المتسارع في دور القطاع المصرفي والتمويلي من ممول تقليدي إلى شريك استراتيجي في إدارة مخاطر التحول ودعم النمو المستدام.

وتضمن المنتدى جلسات متخصصة تناولت قضايا حيوية محلية تقع في صلب التغيرات العالمية والدولية، وفي مقدمتها استدامة ومرونة قطاع الكهرباء في الأردن، من خلال تشخيص التحديات واستكشاف الأدوات والسياسات الممكنة، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع المصرفي، وصولاً إلى تطوير حلول ومشاريع عملية تدعم الاستدامة في هذا القطاع الحيوي.

وشهد المنتدى مشاركة واسعة ضمت البنك المركزي الأردني، والجهات الحكومية المعنية بالسياسات الاقتصادية، إلى جانب قيادات القطاع المصرفي والمؤسسات المالية والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين، ما جسد مكانة المنتدى كمنصة وطنية جامعة للحوار متعدد الأطراف أسهمت في توحيد الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية.

وفي هذا الإطار، أكدت المدير العام لشركة كابيتال للتأجير التمويلي، منار أمين، على أهمية المشاركة في مثل هذه الفعاليات الوطنية التي تتكامل بصورة مباشرة مع الأهداف والاستراتيجيات التنموية المستدامة للشركة. وأوضحت أن حرص الشركة على تواجدها في هذا المحفل يعكس التزامها الموصول بحماية البيئة ومواكبة الخطط والأجندات الوطنية الهادفة إلى دفع عجلة التمويل الأخضر وتمكين الاستثمارات الصديقة للبيئة في المملكة.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى مثّل امتداداً لمسار تطوري متدرج؛ حيث انطلقت نسخته الأولى عام 2023 بالتركيز على بناء الإطار المفاهيمي والتنظيمي للتمويل الأخضر، وتناولت نسخة عام 2024 ترسيخ أهميته كخيار استراتيجي للقطاع المصرفي، لينتقل في عام 2025 إلى مرحلة التطبيق عبر دعم تصميم المنتجات المالية الخضراء، فيما جاءت نسخة العام الحالي 2026 لتشكل نقلة نوعية من خلال التركيز على الحوار المؤسسي كأداة لصياغة السياسات وتعزيز التكامل بين مختلف الجهات المعنية بالاستدامة.

اللّي بيربح بكابيتال
ببيّن عليه
افتح أو غذّ حساب التوفير
لفرصة ربح 100,000 دينار
* لرابحين 2 بشهر كانون الأول
* تطبق الشروط والأحكام
* تسري الحملة لغاية 2026/12/31
@Capitalbankjo
06 5100 220
capitalbank.jo
كابيتال
بنك

البنك الأ
IT BANK

مجموعة البنك الأردني الكويتي تعلن نتائ
بصافي أرباح بلغ

أعلنت مجموعة البنك الأردني الكويتي عن نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2026، محققةً صافي أرباح بلغ 57.6 مليون دينار أردني، في أداء يعكس قوة المركز المالي للمجموعة واستمرار نجاحها في تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق نمو طويل الأمد ومتوازن، وتعزيز القيمة للمساهمين والعملاء وأصحاب العلاقة.

وتؤكد هذه النتائج قدرة البنك على مواصلة تحقيق أداء تشغيلي قوي، مدعوماً بسياسة مالية متحفظة، وإدارة فعّالة للمخاطر، وكفاءة تشغيلية عالية، إلى جانب مواصلة الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي، بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي ويلبي احتياجات العملاء، ويعزز جاهزية البنك لمواصلة النمو وتحقيق قيمة مستدامة.

وأظهرت النتائج المالية استمرار البنك في الحفاظ على قاعدة مالية قوية، حيث بلغ إجمالي الموجودات 5.359 مليار دينار أردني، فيما بلغت ودائع العملاء والتأمينات النقدية 3.790 مليار دينار أردني، وبلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 2.056 مليار دينار أردني، في حين وصلت محفظة الاستثمارات إلى 1.938 مليار دينار أردني، بما يعكس تنوع مصادر الدخل وقوة المركز المالي للمجموعة.

كما حافظ البنك على مستويات رأسمالية وسيولة تفوق المتطلبات الرقابية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 23.94%، فيما سجلت نسبة تغطية السيولة 256.23%، الأمر الذي يؤكد متانة قاعدته الرأسمالية، ومرونته في مواجهة المتغيرات الاقتصادية، وقدرته على دعم خططه المستقبلية والاستجابة بكفاءة لمتطلبات السوق والجهات الرقابية.

وفي تعليقها على النتائج، قالت رئيسة مجلس إدارة البنك، سعادة الشيخة ادانا الصباح: "تعكس نتائج النصف الأول من عام 2026 متانة الأسس التي يرتكز عليها البنك الأردني الكويتي، واستمرار نجاحه في تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تحقيق نمو مستدام ومتوازن. ونواصل العمل وفق نهج مؤسسي يقوم على الحوكمة الرشيدة، والانضباط المالي، والابتكار، بما يعزز قدرتنا على خلق قيمة مستمرة لعملائنا ومساهمينا وجميع أصحاب العلاقة، ويؤكد جاهزيتنا لمواكبة المتغيرات الاقتصادية واغتنام الفرص المستقبلية".

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة، هيثم البطيخي: "تعكس هذه النتائج نجاح

الأردني الكويتي
JORDAN KUWA

جها المالية للنصف الأول من عام 2026
57.6 مليون دينار

البنك في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية من خلال التركيز على تطوير الخدمات والحلول المصرفية، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والاستثمار في الكفاءات البشرية. وسنواصل البناء على هذه الإنجازات للارتقاء بتجربة العملاء، وتقديم حلول مصرفية مبتكرة، وتعزيز جودة خدماتنا، وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة وشريك مالي موثوق".

ويواصل البنك الأردني الكويتي الاستثمار في تطوير خدماته المصرفية ومنصاته الرقمية، وتعزيز كفاءته التشغيلية، وترسيخ ثقافة الابتكار والتميز المؤسسي، بما يمكنه من مواصلة تحقيق قيمة طويلة الأجل لجميع المتعاملين معه، وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

البنك الأردني الكويتي
بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولي

أعلن البنك الأردني الكويتي، بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الذراع المعنية بالقطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي، عن إصداره الثاني للسندات الخضراء، في خطوة جديدة تؤكد ريادته في مجال التمويل المستدام، وتُرسخ مكانته كأول بنك أردني يقود مسيرة تطوير سوق السندات الخضراء في المملكة، بما يسهم في تعزيز تمويل المشاريع المستدامة ودعم جهود الأردن في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ويأتي هذا الإصدار استكمالاً للنجاح الذي حققه البنك بإصدار أول سند أخضر في الأردن عام 2023، والذي شكّل محطة مفصلية في مسيرة التمويل المستدام في المملكة، حيث يعكس الإصدار الجديد التزام البنك بمواصلة توجيه التمويل نحو مشاريع ذات أثر اقتصادي وبيئي مستدام، في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والتمويل الأزرق، والمباني الخضراء المعتمدة، ووسائل النقل المستدامة، بما يساهم في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المناخية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

كما يأتي هذا الإصدار متوافقاً مع رؤية التحديث الاقتصادي، واستراتيجية التمويل الأخضر الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والأهداف الوطنية في مجال الاستدامة. كما يلتزم بمبادئ السندات

يصدر ثاني سند أخضر
ة لتعزيز التمويل المستدام في الأردن

الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، وإطار التمويل الأخضر الخاص بالبنك الأردني الكويتي، بما يضمن أعلى معايير الشفافية والحوكمة والإفصاح.

وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية ما قيمته 100 مليون دولار أمريكي ضمن هذا الإصدار للسندات الخضراء، كما يحظى هذا الاستثمار بدعم إضافي من خلال حافز قائم على الأداء ضمن برنامج المسرّع السوقي للبناء الأخضر Market Accelerator for Green Construction (MAGC)، وهو برنامج للتمويل المختلط تدعمه حكومة المملكة المتحدة من خلال وزارة أمن الطاقة والحياد الصفري، والذي يهدف إلى تشجيع تمويل المباني الخضراء المعتمدة وتسريع تبني ممارسات البناء المستدام في الأسواق الناشئة.

ويعكس هذا الاستثمار الثقة المستمرة التي توليها المؤسسات المالية الدولية بالقطاع المصرفي الأردني، ويؤكد على الدور المحوري الذي يضطلع به البنك الأردني الكويتي في تطوير حلول تمويلية مبتكرة تواكب أفضل الممارسات العالمية، وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستثمار في المشاريع المستدامة ذات الأثر البيئي والاجتماعي.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي: "يمثل إصدارنا الثاني للسندات الخضراء محطة جديدة في مسيرة البنك الأردني الكويتي في مجال التمويل المستدام، ويؤكد التزامنا الراسخ بدعم مسيرة الأردن نحو اقتصاد أكثر مرونة واستدامة. واستناداً إلى النجاح الذي حققه أول سند أخضر في المملكة، سيسهم هذا الإصدار في توجيه التمويل نحو مشاريع تحقق أثراً اقتصادياً وبيئياً ملموساً، بما يدعم رؤية التحديث الاقتصادي ويعزز دور القطاع المالي في دفع عجلة التنمية المستدامة."

ومن جانبها، قالت مُؤْمِنَة إعجاز الدين، المديرة الإقليمية لقطاع المؤسسات المالية في مؤسسة التمويل الدولية: "تواصل شراكتنا مع البنك الأردني الكويتي الارتقاء بمعايير التمويل المستدام في الأردن، بعد إطلاق أول سند أخضر في المملكة. ويمثل هذا الإصدار الثاني محطة جديدة تسهم في دعم خلق فرص العمل، وتعزيز القدرة على التكيف، وتسريع وتيرة النمو المستدام بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن."

ويأتي الإصدار الثاني للسندات الخضراء امتداداً لالتزام البنك الأردني الكويتي الراسخ بدمج مبادئ الاستدامة في مختلف عملياته وأنشطته التمويلية، حيث أطلق البنك على مدار السنوات العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الممارسات المصرفية المسؤولة، وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، والمساهمة في تطوير منظومة التمويل المستدام في المملكة.

ومن خلال مواصلة التعاون مع شركائه من مؤسسات التنمية الدولية، وتقديم حلول تمويلية مبتكرة، يؤكد البنك الأردني الكويتي التزامه بخلق قيمة مستدامة لعملائه ومساهميه والمجتمعات التي يخدمها والبيئة، إلى جانب دعمه لأولويات الأردن الوطنية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

البنك الأ
IT BANK

البنك الأردني الكويتي يتوج إقليمياً بجائزتي وأفضل بنك للتمويل

في إنجاز جديد يؤكد نجاح استراتيجيته الطموحة ومكانته المتنامية على المستويين المحلي والإقليمي، أعلن البنك الأردني الكويتي عن حصوله على جائزتين مرموقتين ضمن جوائز "يوروموني للتميز 2026"، إحدى أبرز الجوائز العالمية في القطاع المصرفي، حيث نال جائزة "أفضل تحول مصرفي في الشرق الأوسط"، إلى جانب جائزة "أفضل بنك للتمويل المستدام في الأردن".

ويعكس هذا التكريم الدولي التقدير المتزايد للخطوات النوعية التي نفذها البنك خلال السنوات الماضية في مجال تطوير أعماله وتعزيز كفاءته التشغيلية وتحديث خدماته المصرفية، إلى جانب التزامه بتبني أفضل الممارسات المرتبطة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما ينسجم مع التوجهات العالمية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي.

وتُعد جائزة "أفضل تحول مصرفي في الشرق الأوسط" من أبرز الجوائز التي تمنحها مؤسسة يوروموني، إذ تكرّم المؤسسات المالية التي تنجح في تنفيذ تحولات استراتيجية شاملة تسهم في

أفضل تحول مصرفي في الشرق الأوسط
المستدام في الأردن

تعزيز قدرتها التنافسية وتطوير تجربة العملاء ورفع كفاءة أعمالها، فيما تعكس جائزة "أفضل بنك للتمويل المستدام في الأردن" الدور المتنامي للبنك في دعم التمويل المسؤول والمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويؤكد هذا الإنجاز نجاح البنك الأردني الكويتي في ترسيخ نموذج مصرفي حديث يجمع بين الابتكار والاستدامة، ويواكب المتغيرات المتسارعة في القطاع المالي، مع الحفاظ على التزامه بتقديم حلول وخدمات مصرفية متطورة تلبي تطلعات العملاء وتدعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي، أن هذا التكريم العالمي يمثل شهادة جديدة على نجاح الرؤية الاستراتيجية التي يتبناها البنك الأردني الكويتي، والتي ترتكز على التطوير المستمر والابتكار وبناء مؤسسة مصرفية أكثر مرونة واستدامة وقدرة على مواكبة متطلبات المستقبل. كما يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها كوادر البنك في مختلف المستويات، ويؤكد التزام البنك بمواصلة الاستثمار في تطوير خدماته وحلوله المصرفية وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق قيمة مستدامة لعملائه ومساهميه والمجتمعات التي يخدمها.

وأضاف البطيخي، أن حصول البنك على جائزة

إقليمية بحجم "أفضل تحول مصرفي في الشرق الأوسط" يشكل دليلاً على قدرة المؤسسات الأردنية على المنافسة والتميز على المستوى الإقليمي، فيما تؤكد جائزة "أفضل بنك للتمويل المستدام في الأردن" التزام البنك بمواصلة دمج مبادئ الاستدامة في أعماله وقراراته التمويلية واستراتيجيته طويلة الأمد.

يُذكر أن جوائز "يوروموني للتميز" تُعد من أكثر الجوائز المصرفية العالمية أهمية ومصداقية، حيث تستند في تقييمها إلى مجموعة واسعة من المعايير التي تشمل الأداء المؤسسي والابتكار والقدرة على تنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق أثر ملموس في الأسواق التي تعمل فيها المؤسسات المالية، ما يجعل هذا الفوز تأكيداً جديداً على المكانة المتقدمة التي بات البنك الأردني الكويتي يحتلها في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً.

البنك الأردني الكويتي راعياً بلاتينياً لمنتدى التمويل الأخضر لعام 2026

قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته البلاتينية للنسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر لعام 2026، الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن تحت عنوان (الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص: أداة استراتيجية لتأطير الاستدامة (، تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني بمشاركة واسعة من المسؤولين والخبراء وممثلي القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والدولية، لمناقشة دور التمويل في دعم التحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام.

وشارك الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، كمتحدث في إحدى جلسات المنتدى بعنوان " الاستدامة في الأردن: ضرورة وطنية وليست خيار"، والتي تناولت أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ودور المؤسسات المالية في توجيه رأس المال نحو المشاريع الخضراء والمستدامة، إضافة إلى أهمية تطوير أدوات تمويل مبتكرة تسهم في تسريع التحول الأخضر.

وقال البطيخي: "يمثل التمويل المستدام فرصة حقيقية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار المسؤول، ويؤدي القطاع المصرفي دوراً محورياً في تمكين هذا التحول من خلال توفير الحلول التمويلية المناسبة للمشاريع المستدامة، وتعزيز الشراكات بين مختلف القطاعات. وفي البنك الأردني الكويتي، نؤمن بأن الاستدامة تشكل جزءاً أساسياً من مستقبل القطاع المصرفي، ونسعى إلى مواصلة دورنا في دعم المشاريع التي تسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة".

وأشار البطيخي إلى أن التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة يتطلب تكامل الجهود بين الحكومة والقطاع المالي وقطاع الأعمال، إلى جانب توفير الأطر التنظيمية والحوافز المناسبة التي تشجع على زيادة الاستثمارات في المشاريع الخضراء، مؤكداً أهمية مواصلة الحوار وتبادل الخبرات لتطوير سوق التمويل المستدام في الأردن.

ويعد البنك الأردني الكويتي من البنوك الأردنية السبّاقة في طرح السندات الخضراء لتمويل المشاريع المرتبطة بالاستدامة، في خطوة تعكس توجهه نحو توسيع نطاق التمويل المسؤول ودعم المشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يواصل البنك دمج مبادئ الاستدامة في أعماله وعملياته، وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وشهدت فعاليات المنتدى كذلك حضوراً ومشاركةً من عدد من موظفي البنك الأردني الكويتي، حيث شارك فادي خليل، رئيس الأعمال المصرفية للشركات ورئيس لجنة التمويل الأخضر في جمعية البنوك في الأردن في جلسة متخصصة حول تمويل التحول الأخضر من خلال الحوار والشراكة، وجاءت تلك المشاركة لتعكس حرص البنك على بناء المعرفة وتعزيز الوعي بمفاهيم التمويل الأخضر والاستدامة، ومواكبة التطورات في هذا المجال على المستويين المحلي والدولي.

وتناولت جلسات المنتدى عدداً من المحاور المرتبطة بالتحول الأخضر، من أبرزها دور التمويل والاستثمار في دعم المشاريع المستدامة، وتطوير أدوات التمويل الأخضر، وإدارة المخاطر المناخية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تحويل التوجهات الوطنية المتعلقة بالاستدامة إلى مشاريع واستثمارات قابلة للتمويل.

وتأتي رعاية البنك ومشاركته في المنتدى تأكيداً على التزامه بدعم الجهود الوطنية في مجال الاستدامة والتمويل الأخضر، وتعزيز دوره كشريك فاعل في الحوار حول مستقبل التمويل المستدام في المملكة، إلى جانب مواصلة تطوير الممارسات والحلول التمويلية التي تدعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يجدد شراكته مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام

جدّد البنك الأردني الكويتي شراكته الاستراتيجية مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام للأعوام (2026-2030)، في خطوة تعكس التزاماً طويل الأمد بدعم تعليم الشباب والشابات الأيتام وتمكينهم من استكمال دراستهم الجامعية وبناء مستقبل أكثر استقراراً واستقلالية.

وبموجب الاتفاقية، يقدم البنك منحاً تعليمية لعدد من الشباب المستفيدين من صندوق الأمان، بالتعاون مع جامعات أردنية موزعة في مختلف محافظات المملكة، بما يغطي تكاليف دراستهم الجامعية وفق المعايير والمسارات الأكاديمية المعتمدة لدى الصندوق.

ويشمل الدعم الشباب خريجي دور الرعاية الإيوائية ممن قضوا معظم أو كامل مرحلة طفولتهم في مراكز الرعاية التابعة أو المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، إلى جانب الشباب الأيتام المستفيدين من جمعيات رعاية الأيتام المسجلة لدى الوزارة، ممن يعيشون مع أحد الوالدين أو أحد أفراد العائلة الممتدة ضمن ظروف مادية صعبة.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، إن تجديد الشراكة لأربعة سنوات يعكس حرص البنك على بناء شراكات مجتمعية طويلة الأمد وقادرة على إحداث أثر مستدام، مؤكداً أن الاستثمار في تعليم الشباب والشابات الأيتام يمنحهم الأدوات التي تساعدهم على بناء مستقبلهم وتعزيز قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم والانخراط بفاعلية في الحياة العملية والمجتمعية.

وأضاف البطيخي أن الشراكة مع صندوق الأمان تتجاوز توفير الدعم التعليمي، لتشكل استثماراً في طاقات الشباب ومستقبلهم، مشيراً إلى أن استمرارية الدعم حتى العام 2030 تتيح مساندة الشباب خلال مسيرتهم الجامعية بصورة أكثر استدامة، وتساعدهم

على الانتقال من مرحلة الرعاية إلى مرحلة الاستقلال وبناء مسارهم المهني.

وقالت المهندسة نور الحمود، مدير عام صندوق الأمان لمستقبل الأيتام، إن تجديد الشراكة مع البنك الأردني الكويتي حتى عام 2030 يجسد نموذجاً للشراكات الاستراتيجية التي تتجاوز الدعم المباشر إلى الاستثمار المستدام في الإنسان وصناعة أثر حقيقي في حياة الشباب، مؤكدةً أن التعليم يشكل أحد أهم المسارات لتمكين الشباب من الانتقال بثقة نحو الاستقلال وبناء مستقبلهم.

وأضافت: "نعتز بهذه الشراكة الممتدة، لأنها تعكس إيماناً مشتركاً بأن تمكين الشباب لا يتحقق بفرصة واحدة، بل بالتزام طويل الأمد يرافقهم في المراحل المفصلية من حياتهم. ونؤمن أن كل شاب وشابة يحصل على فرصة التعليم هو طاقة جديدة تُضاف إلى مجتمعنا، وقصة نجاح قادرة على أن تصنع أثراً يتجاوز الفرد ليصل إلى أسرته ومجتمعه ووطنه."

ويأتي تجديد الشراكة امتداداً لنهج البنك الأردني الكويتي في دعم التعليم والمبادرات ذات الأثر المجتمعي المستدام، ومساندة جهود صندوق الأمان لمستقبل الأيتام في تمكين الشباب والشابات المستفيدين منه وتوفير الفرص التي تساعدهم على استكمال تعليمهم وبناء مستقبلهم باستقلالية.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

في يوبيله الذهبي.. البنك الأردني الكويتي يدخل موسوعة "غينيس للأرقام القياسية" بأكبر لوحة فسيفسائية من العملات المعدنية على شكل شعاره

احتفاءً بيوبيله الذهبي، حقّق البنك الأردني الكويتي لقباً في "غينيس للأرقام القياسية"، عن فئة "أكبر لوحة فسيفسائية من العملات المعدنية على شكل شعار" - (Largest Coin Mosaic Depicting a logo)، في انجاز عالمي مميز شارك موظفو البنك في تنفيذه، ليجسدوا من خلاله مسيرة خمسين عاماً من العمل والإنجاز والانتماء، وتسلّم الشهادة رئيس قطاع المساندة والعمليات في البنك داود عيسى، بالنيابة عن الرئيس التنفيذي للمجموعة.

وأُزيح الستار عن اللوحة في المقر الرئيسي للبنك في منطقة العبدلي في العاصمة عمّان، لتتوسط صالة الاستقبال الرئيسية بحلتها الجديدة. وتمتد اللوحة على مساحة تتجاوز (38) متراً مربعاً، وشُكّل شعار البنك من خلالها باستخدام أكثر من (55) ألف قطعة نقدية أردنية، في عمل يجمع بين الدقة الفنية ورمزية العملة الوطنية ومحطة بارزة في مسيرة البنك الممتدة على مدى خمسة عقود.

وبهذه المناسبة، أكّد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن دخول البنك موسوعة "غينيس للأرقام القياسية" في عام اليوبيل الذهبي يحمل رمزية خاصة، كونه يوثق خمسة عقود من العمل والعلاقة الممتدة مع الموظفين، والعملاء، والمجتمع الأردني بطريقة تجمع بين هوية البنك وتاريخه وتطلعه إلى المستقبل.

وأضاف البطيخي بأن اختيار العملات المعدنية الأردنية لتشكيل شعار البنك يعكس ارتباط البنك بالاقتصاد الوطني ومسيرته التي تشكلت ونمت على مدى (50) عاماً، كما حرصنا على أن تحمل اللوحة بصمة موظفي البنك، وأن تُصنع بأيديهم لتبقى شاهداً على أنهم أساس نجاح البنك ومحرّك تطوره. مشيراً إلى أن الاحتفال باليوبيل الذهبي يمثل في الوقت ذاته نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة نواصل من خلالها تطوير تجربة عملائنا وخدماتنا وبيئة أعمالنا.

ومن جانبه، أكّد داود عيسى، رئيس قطاع المساندة والعمليات في البنك، أن القيمة الحقيقية لهذا الإنجاز تكمن في الروح الجماعية التي رافقت تنفيذه، قائلاً: "هذه اللوحة ليست مجرد رقم قياسي أو عمل فني، بل هي ثمرة مشاركة موظفي البنك الذين اجتمعوا ليضع كلٌّ منهم بصمته في توثيق خمسين عاماً من الإنجاز. وقد أردنا لها أن تبقى في قلب المبنى الرئيسي رمزاً دائماً لجهود أجيال من الموظفين، ورسالة تؤكد أن ما حققه البنك على مدى خمسة عقود كان ثمرة العمل بروح الفريق والانتماء إلى مؤسسة وطنية راسخة".

ويأتي تحقيق الرقم القياسي في عام اليوبيل الذهبي للبنك تتويجاً لهذه المناسبة، من خلال توثيقها بعمل فني يحمل هوية البنك ويستحضر ارتباطه بالسوق والمجتمع الأردني منذ تأسيسه، فيما يعكس تجديد صالة الاستقبال في المقر الرئيسي توجه البنك نحو تطوير تجربة عملائه ومواصلة تحديث بيئة خدماته.

وتشكل اللوحة علامة بصرية بارزة في المقر الرئيسي للبنك، توثق محطة اليوبيل الذهبي في مسيرته، وتتيح لعملائه وزواره فرصة الاطلاع على هذا الإنجاز الذي يجمع بين الهوية الوطنية وإرث البنك الممتد لخمسين عاماً.

ويشار إلى أن هذا الإنجاز يأتي ضمن احتفالات البنك الأردني الكويتي بمرور خمسين عاماً على تأسيسه، والتي تُقام تحت شعار «50 سنة بين أهلنا وناسنا»، وتستحضر مسيرة البنك منذ انطلاقته، وتحتفي بموظفيه وعملائه وشركائه، وبالدور الذي قام به في خدمة الاقتصاد والمجتمع الأردني.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يحتفل بيوبيله الذهبي بإطلاق حملة "50 سنة بين أهلنا وناسنا"

احتفاءً بمسيرة امتدت على مدار خمسة عقود من الثقة والشراكة مع المجتمع الأردني، أطلق البنك الأردني الكويتي حملة اليوبيل الذهبي تحت شعار "50 سنة بين أهلنا وناسنا"، في حملة وطنية تجسد العلاقة التي بناها البنك مع عملائه وجميع أبناء المجتمع في مختلف محافظات المملكة، وتؤكد التزامه المستمر بدعم الأفراد والأعمال والاقتصاد الوطني.

وتتجسد الفكرة الإبداعية للحملة في إنتاج ألبوم غنائي وطني متكامل يضم 12 أغنية، خُصصت كل أغنية منها لإحدى محافظات المملكة، بصوت الفنان عمر العبداللات، "صوت الأردن"، في عمل فني يحتفي بأهل كل محافظة وإرثها الثقافي والإنساني، ويعكس تنوع المملكة وغناها، ليكون الألبوم رسالة شكر ووفاء وتقدير من البنك إلى جميع أبناء الأردن في عامه الخمسين.

وانطلقت الحملة من إيمان البنك بأن حضوره طوال خمسين عاماً لم يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية، بل امتد ليكون شريكاً في مسيرة الأفراد والعائلات والشركات والمجتمعات المحلية في مختلف محافظات المملكة، وهو ما يجسده شعار الحملة "50 سنة بين أهلنا وناسنا"، الذي يعبر عن قرب البنك من الناس، وارتباطه بقصص نجاحهم على امتداد الوطن.

واستُلهمت الرسائل الإعلانية للحملة من كلمات الأغاني نفسها، حيث تحمل عبارة خاصة بكل محافظة مستوحاة من الأغنية الخاصة بها، لتصبح الهوية البصرية للحملة امتداداً للألبوم الغنائي، في تجربة إبداعية توحّد الموسيقى والصورة والرسالة، وتحتفي بالمكان والإنسان الذي كان البنك قريباً منه على امتداد نصف قرن.

وفي هذه المناسبة، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس البنك لا يمثل محطة لاستذكار الانجازات فحسب، بل يشكل انطلاقة نحو المستقبل وتجديداً لالتزام البنك بمواصلة دعم وتمكين الأفراد والشركات والاقتصاد الوطني.

وأضاف أن اختيار الاحتفاء بجميع محافظات المملكة

من خلال عمل فني وطني يعكس إيمان البنك بأن نجاحه ارتبط دائماً بقربه من الناس، وأن اليوبيل الذهبي يمثل مناسبة للاحتفاء بكل من كان جزءاً من هذه المسيرة، وتجديد العهد بمواصلة تقديم قيمة حقيقية للمجتمع الأردني في مختلف أنحاء المملكة.

وأشار البطيخي إلى أن البنك يواصل تعزيز حضوره في الأردن من خلال شبكة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات، إلى جانب عملياته الإقليمية عبر البنك الأردني الكويتي - قبرص، ومصرف بغداد، ، والشركات التابعة للمجموعة، وفي مقدمتها الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وشركة إجارة للتأجير التمويلي.

واختتم البطيخي بالتأكيد على أن حملة "50 سنة بين أهلنا وناسنا" تمثل رسالة اعتزاز وشكر وتقدير لكل من كان جزءاً من مسيرة البنك على مدى نصف قرن، وتجسيداً للعلاقة التي بناها مع المجتمع الأردني، واستمراراً لالتزامه بأن يبقى قريباً من الناس، وشريكاً في طموحاتهم وقصص نجاحهم للأعوام القادمة.

ويأتي إطلاق الحملة ضمن سلسلة من المبادرات والفعاليات التي ينظمها البنك احتفالاً بيوبيله الذهبي، تأكيداً على التزامه بمواصلة دوره كشريك في التنمية، وتعزيز حضوره في مختلف محافظات المملكة، بما يعكس رسالته الراسخة بأن يبقى دائماً بين أهلنا وناسنا.

للاستماع إلى أغاني المحافظات، من خلال الرابط التالي: https://jkb50.com/ar/

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يجدّد دعمه السنوي لقرى الأطفال SOS إربد للعام 2026

جدّد البنك الأردني الكويتي كفالته السنوية لأحد منازل جمعية قرى الأطفال الأردنية SOS في محافظة إربد للعام 2026، تأكيداً على التزامه الراسخ بمسؤوليته المجتمعية ودوره في دعم وتمكين الأطفال والشباب، والمساهمة في توفير بيئة أسرية مستقرة وآمنة تعزز فرصهم في النمو والاندماج الإيجابي في المجتمع.

وتشمل الكفالة تغطية جزء من تكاليف الرعاية الشاملة للأطفال والأم البديلة داخل المنزل، بما في ذلك تأمين جزء من الاحتياجات المعيشية الأساسية، التعليم، الرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي. ويُعدّ المنزل المكفول أحد 10 منازل أسرية تضمها قرية الأطفال في إربد، حيث توفر هذه المنازل بيئة أسرية آمنة ومستقرة للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية أو المعرضين لخطر فقدانها.

وفي تعليق له على هذه المبادرة، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي أن تجديد دعمنا لجمعية قرى الأطفال SOS للعام 2026 يعكس إيمان البنك بأهمية الاستثمار في الإنسان ودعم الفئات الأكثر حاجة، مشيراً إلى أن توفير بيئة أسرية مستقرة وآمنة للأطفال فاقدي السند الأسري يسهم في تعزيز فرصهم في التعليم والنمو وبناء مستقبل أكثر استقلالية وإنتاجية.

وأضاف البطيخي أن البنك الأردني الكويتي ينظر إلى مسؤوليته المجتمعية باعتبارها التزاماً مستداماً يهدف إلى إحداث أثر ملموس في حياة الأفراد والأسر، مؤكداً حرصه على مواصلة شراكته مع الجمعية لما تؤديه من دور مهم في رعاية الأطفال وتمكينهم.

من جانبها، أعربت المديرة الوطنية لجمعية قرى الأطفال SOS الأردنية، رنا الزعبي، عن تقديرها لاستمرار دعم البنك الأردني الكويتي، مؤكدة أن تجديد كفالة المنزل الأسري يسهم بشكل مباشر في تعزيز استقرار البيئة الأسرية التي توفرها

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
SOS قرى الأطفال الأردن

الجمعية للأطفال والشباب، ويُمكّنها من الاستمرار في تقديم خدمات الرعاية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي، بما يساعدهم على بناء مستقبل أكثر استقلالية وثقة.

وأكدت الزعبي أن الأثر الحقيقي لهذا النوع من الشراكات لا يقتصر على توفير الاحتياجات الأساسية، بل يمتد إلى منح الأطفال والشباب شعوراً بالأمان والانتماء وفرصاً أفضل للنمو والاندماج الإيجابي في المجتمع، معربةً عن اعتزاز الجمعية بشراكتها المستمرة مع البنك الأردني الكويتي وما تجسده من التزام مشترك تجاه تنمية الإنسان وبناء مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة.

من الجدير بالذكر بأن جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية هي جمعية وطنية غير ربحية تُعنى بالتنمية الاجتماعية، تأسست عام 1983، وتعمل تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية وتهدف إلى تقديم الرعاية شبه الأسرية للأطفال والشباب فاقدي الرعاية الأسرية أو المعرّضين لخطر فقدانها حتى سن 24 عاماً من خلال مواقعها الثلاثة في عمّان وإربد والعقبة.

ويحرص البنك الأردني الكويتي على دعم هذا النهج من خلال برامجه للمسؤولية المجتمعية، بما يُسهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة الأطفال والأسر.

البنك الأ
IT BANK

البنك الأردني الكويتي ومؤس
لإطلاق برنامج "ط

وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية تعاون مع مؤسسة إنجاز لدعم برنامج "My Path to Success" الهادف إلى تمكين طلبة الجامعات الأردنية وتعزيز جاهزيتهم لدخول سوق العمل، وذلك في إطار استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية التي تركز على الاستثمار في التعليم وتمكين الشباب وتعزيز الشمول المالي، بما يسهم في تحقيق أثر تنموي مستدام في المجتمع المحلي. ووقع الاتفاقية رئيس قطاع الأعمال المصرفية في البنك الأردني الكويتي زهدي الجيوسي، والرئيسة التنفيذية لمؤسسة إنجاز ديمة البيبي، بحضور عدد من موظفي الجانبين.

ويأتي هذا التعاون امتداداً للشراكة طويلة الأمد التي تجمع البنك الأردني الكويتي ومؤسسة إنجاز، والتي أثمرت على مدار السنوات الماضية عن تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى دعم ريادة الأعمال، وتعزيز الثقافة المالية وتشجيع الابتكار لدى القيادات الشابة، بما يعكس التزام البنك بدوره شريك فاعل في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب دوره المصرفي.

ويستهدف البرنامج طالبات وطلاب الجامعات الأردنية في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة ضمن الفئة العمرية من (18 إلى 24) عاماً، من خلال برنامج تطبيقي متكامل يمتد ما بين 9 إلى 12 شهراً، يبدأ بالتوعية والتسجيل، مروراً بالتدريب والتطبيق العملي، وصولاً إلى التقييم والمتابعة، بما يعزز جاهزيتهم وفرص نجاحهم في سوق العمل.

ويركز البرنامج على تنمية المهارات التي يحتاجها الشباب للنجاح في سوق العمل، من خلال التدريب في مجالات ريادة الأعمال والقيادة والوعي المالي وتطوير المشاريع، إلى جانب الإرشاد المباشر الذي يقدمه خبراء وكوادر البنك الأردني الكويتي وجلسات العمل التفاعلية وفرص الاحتكاك المباشر ببيئة الأعمال. كما يتضمن البرنامج مسارين رئيسيين هما "برنامج تأسيس الشركة" و"برنامج مشروع الريادي"، اللذان يرافقان المشاركين منذ مرحلة التعرف على مفهوم ريادة الأعمال والريادة المجتمعية وتطوير الأفكار الريادية، وحتى إعداد خطط الأعمال والعرض النهائي للمشاريع.

وفي هذا السياق، قال رئيس قطاع الأعمال المصرفية في البنك الأردني الكويتي، زهدي الجيوسي: "نؤمن بأن الاستثمار في الشباب هو استثمار في مستقبل الاقتصاد الوطني، ولذلك نحرص على توفير برامج عملية تسهم في بناء قدراتهم وتمكينهم من دخول سوق العمل بثقة. وتمثل شراكتنا مع مؤسسة إنجاز نموذجاً للتعاون الذي يترجم الأفكار إلى فرص حقيقية للتعلم والتطوير". وأضاف بأن هذه الاتفاقية تُجسد التزام البنك بمواصلة الاستثمار في المبادرات التي تُحدث أثراً تنموياً مستداماً، انطلاقاً من إيمان البنك بأن إعداد الكفاءات الشابة وتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جانبها، أكدت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة إنجاز، ديمة البيبي، أهمية هذه الشراكة مع البنك الأردني الكويتي، والتي تأتي لتعزيز التعاون المستمر

سسة إنجاز يوقعان اتفاقية
لريقي إلى النجاح"

بين الجانبين في مختلف المجالات الداعمة لقطاع الشباب في الأردن. وأضافت أن مؤسسة إنجاز تعمل باستمرار، من خلال شبكة شركائها وداعميها، على توسيع أثر برامجها وزيادة عدد المستفيدين، انطلاقاً من إيمانها بأهمية دعم وتمكين الشباب، وتعزيز منظومة ريادة الأعمال والابتكار في الأردن.

وأوضحت البيبي أن برنامجي "تأسيس الشركة" و"مشروعي الريادي"، اللذين سيتم تنفيذهما من خلال هذا التعاون، يشكلان المرحلة التأسيسية في رحلة ريادة الأعمال لطلبة الجامعات، حيث يهدفان إلى تعريفهم بمفاهيم الريادة، وتنمية مهارات الابتكار والتفكير الريادي، ومساعدة المشاركين على تطوير أفكارهم ومبادراتهم وفق أسس علمية وعملية. وأضافت أن هذين البرنامجين يمهدان الطريق أمام الطلبة للانضمام إلى حاضنة أعمال مؤسسة إنجاز mySTARTUP، والتي توفر بيئة داعمة ومتكاملة لتطوير الشركات الناشئة ودخولها السوق، من خلال برامج احتضان متخصصة تغطي كافة الجوانب التي تحتاجها الشركات الناشئة لنمو أعمالها.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن سلسلة المبادرات التي ينفذها البنك الأردني الكويتي في مجال دعم التعليم وتمكين الشباب، انسجاماً مع استراتيجيته للمسؤولية المجتمعية، وحرصه على بناء شراكات مؤسسية تُسهم في تحقيق أثر إيجابي مستدام في المجتمع.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يرعى جلسة لمنتدى الاستراتيجيات الأردني حول "الذكاء الاصطناعي وتحول الأعمال"

قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته للجلسة الحوارية التي نظمها منتدى الاستراتيجيات الأردني تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي وتحول الأعمال: تعزيز إنتاجية الشركات وتنافسية الاقتصاد الأردني"، بمشاركة نخبة من الخبراء وصناع قرار في قطاع الأعمال.

وناقشت الجلسة سبل تحويل الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى أداة عملية تسهم في رفع إنتاجية الشركات الأردنية وتعزيز نموها وتنافسيتها، من خلال استعراض تجارب محلية والتركيز على النتائج القابلة للقياس التي يمكن أن تحققها تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستوى الشركات، وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الوطني.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، إن رعاية البنك لهذه الجلسة تنطلق من أهمية توسيع الحوار حول الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي في قطاع الأعمال، والانتقال بالنقاش من إمكانات هذه التكنولوجيا إلى كيفية توظيفها لتحقيق نتائج ملموسة على مستوى الإنتاجية والكفاءة والتنافسية.

وأضاف البطيخي: "لم يعد النقاش حول الذكاء الاصطناعي يقتصر على مدى قدرة الشركات على تبنيه فحسب، وإنما بالقيمة التي يمكن أن يضيفها إلى أعمالها وقدرتها على قياس أثر هذا الاستثمار على الأداء والنمو. ومن هنا تأتي أهمية جمع الخبرات وصناع القرار لمناقشة التجارب العملية وتبادل الرؤى حول أفضل السبل للاستفادة من هذه التقنيات بما يعزز تنافسية الشركات والاقتصاد الأردني".

وأكد البطيخي أهمية الدور الذي تؤديه منصات الحوار المتخصصة في تقريب الرؤى بين قطاع الأعمال والخبراء، وفتح المجال أمام تبادل التجارب والمعرفة حول التحولات التي يشهدها الاقتصاد بفعل التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وتأتي رعاية البنك الأردني الكويتي لهذه الجلسة في إطار اهتمامه بدعم منصات الحوار وتبادل الخبرات حول التحولات التي يشهدها قطاع الأعمال والاقتصاد، بما يسهم في تعزيز جاهزية الشركات للاستفادة من التقنيات الحديثة ودعم نموها وتنافسيتها.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يدعم الفعالية الوطنية "مسيرتنا صحة وتراث" بالتعاون مع جمعية همتنا صحة

قدّم البنك الأردني الكويتي دعمه للفعالية الوطنية التي نظمتها جمعية همتنا صحة بعنوان "مسيرتنا صحة وتراث"، والتي أقيمت بالتعاون مع سلطة إقليم البترا التنموي السياحي ووزارة السياحة والآثار الأردنية وشركة برايس وترهاوس كوبرز. وامتدت الفعالية على مدار يومين في مدينة البترا، بمشاركة أكثر من 300 مشارك وممثل عن مؤسسات وشركات مختلفة وبحضور واسع من موظفي البنك، بهدف الجمع بين دعم الصحة والتراث وتعزيز السياحة الداخلية في الأردن.

وتأتي الفعالية دعماً لرسالة جمعية همتنا صحة الرامية إلى تحسين المرافق الصحية وتعزيز جودة الخدمات الصحية، وبالتزامن مع إطلاق مشروع إعادة إنشاء وتوسعة مركز صحي القطرانة الشامل للطوارئ على طريق عمان - العقبة الصحراوي الحيوي، وتحويله إلى مركز صحي شامل يضم وحدة إسعاف وطوارئ ومركز إصابات، بما يسهم في توفير خدمات صحية أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي ومستخدمي الطريق الصحراوي.

ويُقام المشروع على مساحة إجمالية تبلغ نحو 4,130 متراً مربعاً، وبكلفة تقديرية تصل إلى 4.7 مليون دينار أردني، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه ما بين 18 و24 شهراً، وأن يخدم أكثر من 30 ألف مستفيد ضمن نطاقه الجغرافي المتوقع. ويهدف المشروع إلى تعزيز جاهزية القطاع الصحي والاستجابة للحالات الطارئة، لا سيما على الطريق الصحراوي الذي يشهد حركة مرور كثيفة ويُعد من الطرق الحيوية في المملكة.

وإلى جانب البعد الصحي، تضمنت الفعالية مسيرة في مدينة البترا، بما يعكس أهمية المحافظة على الإرث الوطني والتاريخي للمملكة، وتعزيز الوعي بالبيئة والطبيعة وتشجيع السياحة الداخلية والتعريف بالمواقع والمسارات السياحية في البترا، بما يرسخ مكانتها كوجهة سياحية وتراثية عالمية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي: "يعكس دعم البنك لفعالية "مسيرتنا صحة وتراث" نهجه في تمكين المبادرات التي تجمع بين الأثر المجتمعي والاهتمام بالصحة ودعم المجتمع المحلي. وتكتسب هذه الفعالية أهمية خاصة لما تحمله من أثر مستدام يتمثل في دعم جهود جمعية "همتنا صحة" لتحسين المرافق الصحية، إلى جانب تعزيز الوعي بالصحة والسياحة الداخلية والتراث الوطني".

من جانبها قالت الدكتورة فادية سمارة، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لجمعية همتنا صحة: "لقد عبّر هذا المسير عن روح الأردن الأصيلة: التكاتف، والوفاء، والإيمان بأن الصحة والتراث هما جناحا المستقبل. خطونا في البترا كأردنيين بنبض واحد، شباباً وشخصيات قيادية، نحمل الأمل ونبني الغد بثقة ومحبة. كما أضافت أن مشروع مركز صحي القطرانة الشامل سيعزز قدرة الأردن على حماية الأرواح، وتلبية احتياجات السكان الصحية، ودعم السياحة، وضمان سلامة الطريق الصحراوي الذي يربط شمال ووسط المملكة بجنوبها".

ويعكس دعم البنك لفعالية "مسيرتنا صحة وتراث" توجهه المستمر لدعم المبادرات المجتمعية التي تجمع بين خدمة المجتمع وتشجيع أنماط الحياة الصحية وتعزيز الوعي بالسياحة الوطنية، بما يسهم في توسيع أثر هذه المبادرات لتشمل الموظفين والمجتمعات المحلية على حد سواء.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يدعم فعالية اليوم الأولمبي لعام 2026

تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات الوطنية التي تعزز الاندماج المجتمعي وتشجع على تبني أنماط حياة صحية، قدّم البنك الأردني الكويتي دعمه لفعالية اليوم الأولمبي التي نظمتها اللجنة الأولمبية الأردنية تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن الحسين، رئيس اللجنة الأولمبية الأردنية، وذلك في قاعة الأرينا بمدينة الحسين للشباب.

وشهدت الفعالية، التي أُقيمت بمشاركة (50) طفلاً، من بينهم (20) طفلاً من جمعية "سنا" لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وحضور نحو (150) مشاركاً من الرياضيين وممثلي مؤسسات المجتمع وأهالي الأطفال، تنظيم مجموعة من الأنشطة الرياضية والتفاعلية التي هدفت إلى ترسيخ مفهوم "الرياضة للجميع"، واختتمت الفعالية بحفل لتكريم جميع المشاركين.

وجاءت نسخة هذا العام من اليوم الأولمبي ضمن الحملة العالمية "Let's Move" التي أطلقتها اللجنة الأولمبية الدولية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تحت شعار "You Can Do This"، بهدف تشجيع الشباب على اتخاذ خطواتهم الأولى نحو ممارسة النشاط البدني، وتعزيز ثقتهم بقدراتهم، فيما ركزت الفعالية على دمج الأطفال من ذوي متلازمة داون مع الرياضيين في أنشطة تفاعلية تجسد قيم التعاون والاندماج والمشاركة المتكافئة.

وأكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن مشاركة البنك في هذه الفعالية تنطلق من قناعته الراسخة بأن الاستثمار في الإنسان يبدأ من دعم المبادرات التي تعزز جودة الحياة وترسخ قيم الشمول والمشاركة، مشيراً إلى أن الرياضة تمثل لغة عالمية قادرة على بناء جسور التواصل وإلهام الأفراد وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم.

وأضاف البطيخي أن دمج الأطفال من ذوي متلازمة داون في الأنشطة الرياضية إلى جانب الرياضيين يجسد نموذجاً عملياً لقيم التكافؤ والاحترام التي يحرص البنك على دعمها من خلال برامجه المجتمعية، مؤكداً استمرار البنك في مساندة المبادرات الوطنية التي تسهم في إحداث أثر اجتماعي مستدام وتعزز فرص المشاركة أمام جميع أفراد المجتمع.

ويأتي دعم البنك لهذه الفعالية انسجاماً مع استراتيجيته للمسؤولية المجتمعية، التي تركز على دعم المبادرات ذات الأثر المستدام، وتشجع على تعزيز النشاط البدني ونشر ثقافة الحياة الصحية، انطلاقاً من قناعته بأن الرياضة تمثل وسيلة فاعلة لبناء مجتمع أكثر تماسكاً وشمولاً، وترسيخ قيم التميز والاحترام والتعاون وتكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

خمسين سنة بين أهلنا وناسنا

jkb.com

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

بنك القاهرة عمان يصدر تقرير الاستدامة لعام 2025 مؤكداً التزامه بالتنمية المستدامة

أعلن بنك القاهرة عمان عن إصدار تقرير الاستدامة لعام 2025 ، والذي تم إعداده وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وبما يتوافق مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وإرشادات تقارير الاستدامة الصادرة عن بورصة عمان، ودوره المحوري في دعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) في خطوة تعكس التزام البنك الراسخ بمبادئ الاستدامة ومسؤوليته تجاه المجتمع والاقتصاد والبيئة.

ويستعرض التقرير أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال عام 2025 ، مسلطاً الضوء على التقدم الذي أحرزه في تنفيذ استراتيجيته للاستدامة ضمن محاور البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، كما يعرض المبادرات والبرامج النوعية التي نفذها البنك أو شارك فيها كشريك فاعل، والتي أسهمت في تحقيق أثر إيجابي ومستدام في مختلف مناطق المملكة.

ويبرز التقرير جهود البنك في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة، وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة في عملياته التشغيلية، إضافة إلى تبني سياسات مؤسسية مسؤولة تدعم الاستثمار المستدام والإدارة الفاعلة للمخاطر البيئية والاجتماعية.

كما يؤكد التقرير التزام بنك القاهرة عمان بمواكبة مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، عبر تسريع التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية المبتكرة، إلى جانب الاستثمار في تنمية قدرات الموظفين ورفع كفاءاتهم، وتعزيز مبادئ التنوع والشمول والمساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، أطلق البنك الإطار الاستراتيجي لتمكين

المرأة داخل المؤسسة، بما يعكس حرصه على توفير بيئة عمل داعمة وعادلة تتيح فرصاً متكافئة للجميع.

ويجدد بنك القاهرة عمان من خلال هذا التقرير التزامه بمبادئ الشفافية والمساءلة وترسيخ ثقافة الاستدامة في مختلف عملياته وأنشطته، بما يدعم تحقيق النمو المستدام ويسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً للمجتمع والاقتصاد الوطني.

للاطلاع على تقرير الاستدامة لعام 2025، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك: www.cab.jo

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

بنك القاهرة عمّان
راعياً ذهبياً لمنتدى التمويل الأخضر 2026

قدّم بنك القاهرة عمّان، من خلال علامته المصرفية "Signature"، رعايته الذهبية النسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر لعام 2026 الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن تحت عنوان "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص: أداة استراتيجية لتأطير الاستدامة"، بمشاركة نخبة من الوزراء وصناع القرار وممثلي القطاع المصرفي والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص.

وشهد المنتدى، الذي أقيم برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس العديد من الجلسات الحوارية التي اكدت على أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوجيه التمويل نحو المشاريع الخضراء القابلة للتنفيذ، ودعم التحول المستدام في المملكة، ودور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات البيئية وإدارة مخاطر المناخ.

وخلال اعمال المنتدى تم تكريم بنك القاهرة تقديراً لدوره في دعم المنتدى وجهوده في تعزيز مفاهيم الاستدامة والتمويل الأخضر، بما ينسجم مع توجهات البنك نحو دعم المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية المستدامة في المملكة.

ويأتي دعم بنك القاهرة عمّان لهذا الحدث في إطار التزامه المتواصل بالمساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التمويل المستدام، ودعم المبادرات والمشاريع التي تواكب التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وترسخ مبادئ الاستدامة كأحد المحاور الرئيسة للنمو الاقتصادي في الأردن.

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

شراكة متجددة بين بنك القاهرة عمّان ومؤسسة الحسين للسرطان لدعم المرضى وتعزيز الوعي المجتمعي

وقّع بنك القاهرة عمان اتفاقية تعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان لدعم عدد من برامج المؤسسة وأنشطتها، وفي مقدمتها جائزة الحسين لأبحاث السرطان والمخيم الصيفي المخصص للأطفال الذين يتلقون العلاج في مركز الحسين للسرطان.

كما أعلن بنك القاهرة عمان، وللمرة الأولى، دعمه لحملة Go Green بيئة صحية ضد السرطان، والتي تهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على البيئة وتشجيع الممارسات الصحية المستدامة.

وجرى توقيع الاتفاقية على هامش افتتاح المخيم الصيفي للأطفال المرضى، حيث قام وفد من بنك القاهرة عمّان بزيارة موقع المخيم والاطلاع على الأنشطة والبرامج الترفيهية والتعليمية المقدمة للأطفال. ويأتي ذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تجمع الطرفين وحرصهما على توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المرضى، والمساهمة في تحسين جودة حياتهم خلال رحلة العلاج.

و أعربت مها عبابنة، رئيس مجموعة الاعمال والخدمات المصرفية الخاصة في بنك القاهرة عمان، عن اعتزازها بهذه الاتفاقية التي تمثل نموذجا رائداً للتعاون المؤسسي الهادف ورسالة تأكد أن تكامل جهود مؤسسات المجتمع قادر على احداث أثر حقيقي و مستدام في حياة المرضى و عائلاتهم. و أضافت أن هذه الشراكة تعزز قدرة المؤسسة على توسيع برامجها النوعية ,و ترسخ ثقافة المسؤولية المجتمعية باعتبارها شراكة في صناعة الأمل ,لا مجرد مساهمة في تقديم الدعم.

وأعربت مدير عام مؤسسة الحسين للسرطان، السيدة نسرين قطامش، عن تقديرها لاستمرار دعم بنك القاهرة عمّان لبرامج المؤسسة ومبادراتها، مؤكدة أن المخيم الصيفي يُعد من البرامج النوعية التي تتيح للأطفال المرضى فرصة الاستمتاع بأوقاتهم ضمن بيئة آمنة تجمع بين الترفيه والتعلم، بما يسهم في تعزيز صحتهم النفسية والاجتماعية ورفع معنوياتهم.

وأضافت: "نفخر باستمرار شراكتنا مع بنك القاهرة عمّان، الذي يواصل دعمه لبرامج ومبادرات مؤسسة الحسين للسرطان الهادفة إلى إحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة المرضى وعائلاتهم، بما يعكس إيماناً حقيقياً بأهمية التكافل المجتمعي ودعم الجهود الوطنية في مواجهة السرطان."

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

بنك القاهرة عمان يدعم مشروع "واحة الأردن" في جامعة الطفيلة التقنية

كرّمت جامعة الطفيلة التقنية بنك القاهرة عمان لدعمه مشروع "واحة الأردن" الذي افتتحه رئيس الديوان الملكي الهاشمي يوسف حسن العيسوي بحضور عدد من الوزراء والأعيان والنواب الحاليين والسابقين، إلى جانب شخصيات رسمية، وفعاليات شعبية وإعلامية وأكاديمية ويأتي هذا التكريم تقديراً لمساهمة البنك الفاعلة في إنجاح المشروع الوطني والثقافي، حيث سلّم رئيس الديوان الملكي الدرع التذكاري إلى نائب الرئيس التنفيذي للبنك مها عبابنة، تأكيداً على دور بنك القاهرة عمان في تعزيز المسؤولية المجتمعية ودعم المبادرات التي تسهم في تطوير البيئة التعليمية والحفاظ على الموروث الوطني في مختلف محافظات المملكة.

وشهد حفل الافتتاح جولة في مرافق "واحة الأردن"، التي أقيمت داخل حرم الجامعة على مساحة تقارب 65 متراً طولاً و55 متراً عرضاً، لتشكل معلماً فنياً وثقافياً يعكس تاريخ محافظة الطفيلة وهويتها الحضارية، ويعزز ارتباط الطلبة بإرث محافظتهم، إلى جانب إضفاء بعد جمالي وثقافي على البيئة الجامعية.

وتجسد "واحة الأردن" رسالة وطنية وثقافية تتزامن مع الاحتفالات بالذكرى الثمانين لاستقلال المملكة، حيث تضم مجسمات ومنحوتات فنية مستوحاة من تاريخ محافظة الطفيلة ومعالمها الحضارية، إضافة إلى رموز تجسد السردية الوطنية الأردنية وتاريخ الدولة الأردنية وإنجازاتها.

ويأتي هذا الدعم تأكيداً على التزام البنك بدوره الوطني في تعزيز المسؤولية المجتمعية ودعم المبادرات التعليمية والثقافية التي تسهم في خدمة المجتمع المحلي والحفاظ على الموروث الوطني، انسجاماً مع رؤيته في الشراكة الفاعلة مع المؤسسات الوطنية ودعم مسيرة التقدم والازدهار في المملكة.

بنـك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

بنك القاهرة عمان يفتتح فعاليات المخيم الصيفي السنوي لمؤسسة الحسين للسرطان

بنك القاهرة عمان افتتح في مؤسسة الحسين للسرطان فعاليات المخيم الصيفي السنوي العشرون للأطفال الذين يتلقون العلاج في مركز الحسين للسرطان، وبحضور نائب الرئيس التنفيذي للبنك مها عبابنة، ومدير عام مؤسسة الحسين للسرطان السيدة نسرين قطامش.

ويُعد المخيم الصيفي أحد برامج الدعم النفسي التي يقدمها مركز الحسين للسرطان، حيث يُنظم سنوياً بالشراكة مع بنك القاهرة عمان دعماً للأطفال الذين يتلقون العلاج في المركز.

ويأتي هذا البرنامج ضمن منظومة العلاج الشمولي التي يتبناها المركز، والتي تشمل الجوانب الطبية والنفسية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، بهدف تعزيز جودة حياة المرضى خلال رحلة العلاج.

ويحظى المخيم بأهمية خاصة لدى أطفال المركز الذين يترقبونه كل عام، نظراً لما يتركه من أثر إيجابي على حالتهم النفسية والمعنوية، إذ يسهم في تحسين استجابتهم للعلاج، والتخفيف من الضغوط التي يواجهونها، كما يوفر لهم بيئة مريحة ومليئة بالأنشطة التفاعلية التي تجعل من المركز مكاناً محبباً لقضاء الوقت.

وتندرج رعاية بنك القاهرة عمان المستمرة للمخيم الصيفي ضمن استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية ونهجه في دعم الرعاية الشمولية للمرضى، من خلال التركيز على الجوانب العلاجية والنفسية والترفيهية، بما يسهم في تعزيز رفاه الأطفال المرضى ومساندتهم خلال مراحل العلاج المختلفة.

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

الدورات التدريبية / لبنك القاهرة عمان

- نظام ادارة الدور الذكي المدعوم بالذكاء الاصطناعي من تاريخ 2026/7/27 لغاية تاريخ 2026/7/27 - جمعية البنوك في الاردن.
- ثلاثة دورات تدريبية بعنوان"مهارات البيع وخدمة العملاء" من تاريخ 2026/7/12 لغاية تاريخ 2026/07/30 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.
- قانون الاعسار واثره على تصنيف الديون والضمانات البنكية من تاريخ 2026/07/19 لغاية تاريخ 2026/07/21 - جمعية البنوك في الاردن .
- فتح الحسابات والية التعامل معها بما يتناسب مع دليل تعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من تاريخ 2026/07/13 لغاية تاريخ 2026/07/13 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.
- خطابات الضمان ومشروع خطابات الضمان الرقمية eLG من تاريخ 2026/07/14 لغاية تاريخ 2026/07/14 - الشركة الاردنية لانظمة الدفع والتقاص
- ورشة تدريبية حول الامن السيبراني والتحقق من الهوية في تاريخ 2026/07/06 - جمعية البنوك في الاردن.
- تحليل المخاطر التطبيقية من تاريخ 2026/07/25 لغاية تاريخ 2026/08/01 - المعهد الاردني للسلامة والصحة المهنية
- برنامج تدريبي للحصول على شهادة مدير فرع معتمد من تاريخ 2026/07/19 لغاية تاريخ 2026/08/10 - معهد الدراسات المصرفية.
- الدور المتزايد للامتثال في التجارة الدولية من تاريخ 2026/7/8 لغاية تاريخ 2026/7/9 - البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
- الاعتمادات المستندية والكفالات من تاريخ 2026/7/7 لغاية تاريخ 2026/7/9 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.
- الإطار الرقابي المتكامل لحماية المستهلك المالي وإدارة شكاوى العملاء وتعزيز تجربة المتعاملين من تاريخ 2026/07/27 لغاية تاريخ 2026/07/29 - الاتحاد العربي للتدريب والتطوير.
- أتمتة القروض من تاريخ 2026/07/27 لغاية تاريخ 2026/07/28 - مركز تدريب بنك القاهرة عمان.
- ITIL Foundation v5 من تاريخ 2026/07/19 لغاية تاريخ 2026/07/21 sts .
- ISO 45001 في مجال السلامة العامة والبيئة 2026/7/5 لغاية تاريخ 2026/7/14 - المعهد الاردني للسلامة والصحة المهنية
- IFRS 18 Training Session for Banks من تاريخ 2026/07/13 لغاية تاريخ 2026/07/14 - جمعية البنوك في الاردن
- التدرب على نظام ERP من تاريخ 2026/07/26 لغاية تاريخ 2026/07/30 / شركة ORACLE
- Developing & Managing Key Performance Indicators (KPIs) من تاريخ 2026/07/05 لغاية تاريخ 2026/07/12 - seed hub.
- Certified Compliance Manager من تاريخ 2026/7/5 لغاية تاريخ 2026/7/30 - معهد الدراسات المصرفية.
- ثلاثة دورات تدريبية في مكافحة الجرائم المالية خلال منصة مايكروسوفت تيمز.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني يواصل رعايته الذهبية لمنتدى التمويل الأخضر لعام 2026

واصل البنك تقديم الرعاية الذهبية للنسخة الرابعة من منتدى التمويل الأخضر لعام 2026 بعنوان "الحوار الأخضر بين القطاعين العام والخاص: أداة استراتيجية لتأطير الاستدامة" بتنظيم من جمعية البنوك في الأردن، وتحت رعاية مندوب معالي الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني السيد زياد غنما نائب محافظ البنك المركزي، وبحضور معالي المهندس وليد المصري نائب رئيس الوزراء/ وزير الإدارة المحلية وبمشاركة كبيرة من قادة القطاع المصرفي وصُنّاع القرار من المؤسسات المالية الدولية، بهدف اجراء حوار وطني حول متطلبات التحول الأخضر في المملكة، وتعزيز دور التمويل المستدام في دعم النمو الاقتصادي، وبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، وذلك بتاريخ 1/9/2026 في فندق الفورسيزونز -عمان.

وفي تعليقه على هذه الرعاية قال الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني ان استمرارية رعاية ومشاركة البنك في المنتدى يأتي انطلاقاً من حرص البنك على تنفيذ استراتيجيته بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر واستناداً إلى رؤية التحديث الاقتصادي، والاستراتيجيات الوطنية، والسياسات التي يقودها البنك المركزي الأردني، لدعم التحول الأخضر والاستدامة وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع ذات أثر اقتصادي وبيئي مستدام.

وأشاد الدكتور حسين سعيد بالجهود والمبادرات التي يتبناها البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن ومنها هذا المنتدى وذلك لمواجهة التحولات المتسارعة في السياسات الاقتصادية والمالية، والتأكيد على دور القطاع

المصرفي كشريك رئيسي في تعزيز مسيرة التحول نحو اقتصاد اخضر وأكثر استدامة، مؤكداً على ان التمويل الأخضر يمثل أولوية استراتيجية في عمل البنك والتزامه بمسؤولياته الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة مع سعيه المستمر في تطوير ادوات تمويل ومنتجات مبتكرة ومستدامة وداعمة للاقتصاد الأخضر وتسهم في توفير الطاقة وتحد من المخاطر البيئية.

وخلال حفل الافتتاح سلم السيد زياد غنما ومعالي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن درعاً تكريمياً للبنك الإسلامي الاردني تقديراً لرعايته للمؤتمر تسلمه السيد احمد عبد الكريم مدير الاتصال المؤسسي في البنك.

ومن أبرز المحاور التي غطتها جلسات المنتدى واقع وأهمية الاستدامة في الأردن ودور التصنيف الأخضر الوطني في توجيه الاستثمارات، وآليات تعبئة التمويل اللازم للتحول الأخضر، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يسهم في دعم التحول المستدام.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني راعياً ماسياً للمؤتمر الطبي الثاني لمستشفى المقاصد الخيرية

تأكيداً لالتزام البنك الإسلامي الأردني الراسخ بدعم القطاع الصحي وتعزيز دوره في خدمة المجتمع، قدم البنك الرعاية الماسية للمؤتمر الطبي الدولي الثاني لمستشفى المقاصد الخيرية التابع لصندوق الزكاة بعنوان " الابتكار والتميز في الرعاية الصحية: نحو مستقبل طبي أكثر استدامة" وذلك تحت رعاية مندوب معالي الدكتور محمد الخلايلة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الدكتور عبد سميرات مدير عام صندوق الزكاة ورئيس مجلس إدارة مستشفى المقاصد الخيرية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر.

وشهد المؤتمر الذي عقد خلال الفترة من 27- 29 آب 2026 مشاركة واسعة من المؤسسات الصحية والأكاديمية ونخبة من الأطباء والخبراء من داخل المملكة وخارجها، حيث تضمن جلسات علمية ومحاضرات متخصصة وورش عمل ناقشت أحدث المستجدات الطبية وسبل تطوير الخدمات الصحية وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بما يسهم في الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

وتأتي رعاية البنك الإسلامي الأردني لهذا المؤتمر انسجاماً مع رؤيته المؤسسية ومسؤولياته المجتمعية وحرصه على دعم المبادرات التي تسهم في تطوير القطاع الصحي والتعليمي والإنساني، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الوطنية في مختلف المجالات.كما استعرض البنك من خلال جناح خاص في المعرض المرافق للمؤتمر مجموعة من خدماته ومنتجاته المصرفية والتمويلية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، الى جانب البرامج والتسهيلات المخصصة للأطباء والعاملين في القطاع الصحي وبأسعار تفضيلية والتي تلبي احتياجاتهم المهنية والشخصية وتسهم في دعم مسيرتهم العملية.

وخلال حفل العشاء التكريمي في ختام اعمال المؤتمر سلم الدكتور عبد سميرات درعاً تكريمياً للبنك الإسلامي الأردني تسلمه السيد احمد عبد الكريم مدير الاتصال المؤسسي في البنك تقديراً لرعاية البنك ودعمه للمؤتمر، كما قدم الدكتور بسام الشلول مدير عام مستشفى المقاصد الخيرية الشكر والتقدير للبنك الإسلامي الأردني.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

حسن عطعوط نائباً للمدير العام / الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الاردني

أعلن البنك الإسلامي الأردني عن ترقية السيد حسن عطعوط لمنصب نائب المدير العام / الرئيس التنفيذي اعتباراً من 1-9-2026، في مرحلة تستهدف مواصلة التطوير وتعزيز الكفاءة والابتكار والتحول الرقمي وتحسين تجربة المتعاملين.

وتأتي هذه الترقية تقديراً لمسيرة السيد حسن عطعوط وخبراته واسهاماته في دعم اعمال البنك وبما يعكس نهج البنك في تمكين الكفاءات وتوفير فرص التطور والتقدم الوظيفي.

وقال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي/ للبنك الإسلامي الأردني ان ترقية السيد حسن عطعوط الى منصب نائب الرئيس التنفيذي يأتي في إطار تعزيز منظومة الإدارة التنفيذية وتعكس ثقتنا بكفاءته وخبرته، وتؤكد على أن الاستثمار في الكفاءات وتمكينها ركيزة أساسية لمواصلة تنفيذ استراتيجية البنك وتعزيز ريادته في مجال الصيرفة الإسلامية وقدرته التنافسية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء نحو مزيد من النمو والاستدامة والتميز.

من جانبه أكد السيد حسن عطعوط اعتزازه بالثقة التي أُنيطت به، معرباً عن شكره وتقديره لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مؤكداً أن هذا التكليف يمثل مسؤولية وأمانة لمواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات وخدمة البنك ودعم استراتيجيته.

ويتمتع السيد حسن عطعوط بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من 23 عاماً في القطاع المصرفي، شغل خلالها عدداً من المناصب القيادية في مؤسسات مصرفية أردنية، ساهمت في تراكم خبرته في مجالات

القيادة المصرفية، والخدمات المالية، الى ان التحق بأُسرة البنك الإسلامي الأردني ، حيث شغل منصب رئيس قطاع الأفراد، وتولى الإشراف على مجموعة واسعة من الأنشطة المصرفية، شملت إدارة وتطوير شبكة الفروع، وتمويل الأفراد، وخدمة كبار المتعاملين، الى جانب تطوير المنتجات والتسويق والمبيعات، والاعمال والعمليات الرقمية، ومركز الاتصال، وادارة عمليات الحسابات بالإضافة الى ترأسه للعديد من اللجان التنفيذية، وعضويته في مجالس إدارة شركات عاملة في التمويل الاسلامي وخدمات أنظمة الدفع.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني يفتتح مكتباً لخدمة قطاع الشركات في الشميساني

أعلن البنك الإسلامي الأردني عن افتتاح مكتب متخصص لخدمة قطاع الشركات في منطقة الشميساني بمبنى الإدارة العامة للبنك (3)، وذلك في إطار توجه البنك لتعزيز حضوره في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لمتعامليه، وبما يلبي احتياجاتهم المصرفية المتطورة ويوفر لهم تجربة مصرفية مميزة متكاملة.

وجرى افتتاح المكتب بحضور الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني ورؤساء القطاعات وعدد من متعاملي البنك ورجال أعمال وشخصيات عامة، وذلك بتاريخ 29/8/2026.

ويتميز المكتب بموقعه الاستراتيجي بما يتيح للشركات والمتعاملين الوصول بسهوله الى خدماته والاستفادة من فريق مصرفي متخصص قادر على تلبية احتياجاتهم من خدمات التسهيلات الائتمانية، والعمليات التجارية بكافة أنواعها (الاعتمادات المستندية، الكفالات، الحوالات، وبوالص التحصيل) والايداعات والسحوبات النقدية، والشيكات بأنواعها والتي تغطي طبيعة أعمالهم، وبما يعزز سرعة الإنجاز وكفاءة الخدمة، وسيباشر المكتب استقبال المتعاملين اعتباراً من صباح يوم 30/8/2026.

وقال الدكتور حسين سعيد "يحظى قطاع الشركات بأهمية خاصة ضمن مبادرات البنك الاستراتيجية، حيث يمثل افتتاح هذا المكتب خطوة جديدة ضمن مسيرة تطوير قطاع الخدمات المصرفية للشركات، ويعكس حرص البنك لمواصلة الاستثمار في تطوير منتجاته وخدماته وتعزيز قدراته التشغيلية بما يدعم الشركات بمختلف أحجامها وانواعها وقطاعاتها، ويسهم في تمكينها من إدارة اعمالها وتنمية نشاطها بكفاءة وفعالية".

وأضاف الدكتور حسين سعيد ان المكتب يتيح الفرصة امام متعامليه للاستفادة من خبرات البنك المتراكمة في مجال الصيرفة الإسلامية، وتسهيل التواصل والاطلاع المستمر على الاحتياجات المختلفة لهذا القطاع، الى جانب تطوير الإجراءات ورفع كفاءة العمل وتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة، بما يرسخ مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق للقطاع الخاص ويعزز من شراكته مع قطاع الشركات ويدعم دوره في خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو المستدام.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني يدعم عرسان حفل الزفاف الجماعي الثاني والأربعين

في إطار التزام البنك الإسلامي الأردني بمسؤوليته الاجتماعية وحرصه على دعم الشباب المقبلين على الزواج قدم البنك هدية "نقوط" دعماً لعشرين عريساً وعروساً في حفل الزفاف الجماعي الثاني والأربعين والثاني خلال العام الحالي، وذلك امتداداً لهذه المبادرة التي تنظمها منذ سنوات جمعية العفاف الخيرية والتي اقيمت في ديوان أبناء معان - طارق بتاريخ 28/8/2026 في خطوة تعكس روح التكافل المجتمعي وتعزز قيم التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع.

ويأتي استمرار مشاركة البنك في هذه المبادرة على مدى السنوات الماضية انعكاساً لنهج البنك الراسخ في دعم المبادرات المجتمعية المستدامة وضمن برامجه الاجتماعية المستمرة والتي تستهدف دعم مختلف الفئات وتعزز المبادرات ذات الاثر الإيجابي، انطلاقاً من ايمان البنك بأهمية الاسهام في تحقيق الاستقرار الاسري وتمكين الشباب من بناء مستقبلهم، الى جانب ما يقدمه البنك وبالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية بتقديم قروض حسنة وتمويل لشراء الأثاث لمن يرغب من العرسان.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي يقدمها البنك لبعض الحالات الاجتماعية كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية وذلك منذ بداية تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2025 حوالي 636 ألف متعامل وبلغت قيمتها الاجمالية حوالي 493 مليون دينار ومن ضمنها القروض الحسنة التي يتم تقديمها للشباب المقبلين على الزواج وبالتنسيق مع الجمعية والتي بلغ اجماليها حوالي 8 ملايين دينار موزعة على 12.2 ألف مستفيد.

وخلال الحفل الذي امتاز بأجواء البهجة والفرح، أعرب الدكتور منذر زيتون نائب رئيس جمعية العفاف الخيرية خلال الحفل عن شكره للبنك الإسلامي الأردني مقدراً تعاونه المستمر في دعم العرسان المشاركين في حفلات الزفاف الجماعي وتيسير سبل زواجهم.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني يطلق بطاقة التقسيط "split" لتوفير حلول تمويل متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية

أطلق البنك الإسلامي الأردني بطاقة التقسيط الإسلامية الجديدة "split" والتي تمثل حلاً تمويلياً مبتكراً يتيح لمتعاملي البنك تقسيط مشترياتهم من السلع والخدمات المنفّذة عبر بطاقات (فيزا أو ماستركارد) الائتمانية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويمكن الاستفادة من هذه الخدمة في مختلف نقاط البيع والمواقع الإلكترونية داخل المملكة وخارجها، بقسط ثابت لا يتغيّر ومدد سداد مرنة، وفق صيغ التمويل الشرعية (المرابحة، أو المساومة، أو الإجارة الموصوفة بالذمة، أو القرض الحسن)، وضمن سقف تمويل محدد ومعتمد من البنك، ووفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالبطاقة.

وتتميز بطاقة "split" بأنها تعتمد منظومة عقود شرعية يتم من خلالها إتمام عملية الشراء بالوكالة، إلى عرض بيعها بالتقسيط حسب مدة التقسيط المناسبة ومبلغ الشراء، كما توفر البطاقة إمكانية احتساب نقاط مكافآت (نقاط ولاء) مقابل عمليات الشراء، والاطلاع على كشف حساب إلكتروني شهري يتضمن تفاصيل الحركات والأقساط عبر تطبيق "إسلامي موبايل"، بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا والعروض والخصومات المقدمة لدى العديد من الشركات والمتاجر وزيارة صالات كبار الزوار في المطارات، وذلك حسب نوع البطاقة.

وبهذه المناسبة قال الدكتور حسين سعيد، الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني "إن إطلاق بطاقة "split" يأتي امتداداً لنهج البنك المستمر في تطوير منتجاته وخدماته المصرفية الإسلامية، وبما يلبي احتياجات مختلف شرائح المتعاملين، ويواكب احدث التطورات في الخدمات المالية الرقمية، مع الالتزام التام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية".

وأضاف إن البطاقة تمنح المتعاملين مرونة عالية في تقسيط المشتريات، واختيار فترات سداد مناسبة تمتد من 3 أشهر إلى 24 شهراً، مما يسهم في تعزيز تجربة المتعاملين وتوفير حلول تمويلية مبتكرة وعصرية، مؤكداً مواصلة البنك تقديم خدمات ومنتجات مصرفية ذات قيمة مضافة ترتقي بتوقعات المتعاملين.

ويمكن للراغبين في الاستفادة من مزايا بطاقة "split" مراجعة أي من فروع البنك لاستكمال إجراءات الإصدار، او زيارة الموقع الالكتروني الرسمي للبنك www.jordanislamicbank.com لمعرفة المزيد من التفاصيل.

البنك الإس
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني ين
ويعلن الفائزين بجو

تجسيداً لاستراتيجية البنك الإسلامي الأردني في توفير تجربة مميزة لمتعامليه وترك أثر إيجابي في حياتهم، نظّم البنك الإسلامي الأردني فعالية "صيف البركة" المدرج الكبير بحدائق الحسين بتاريخ 25/7/2026، وذلك استكمالاً للمرحلة الثانية من حملة "في كل حركة بركة" تحت شعار "اللي جرّب الحركة شاف البركة" في إطار تأكيده استمرار برنامج جوائز حسابات التوفير بالدينار الأردني لهذا العام تحت عنوان "الأحلام المش عادية... معنا بتصير عادية!"، والذي يوفر على مدار العام جوائز نقدية وعينية أسبوعية وشهرية وربع سنوية ونصف سنوية، إلى جانب الجوائز الكبرى.

وشهدت الفعالية الإعلان عن أسماء الرابحين بالجوائز النصف سنوية الكبرى بقيمة إجمالية بلغت (99,999) دينار، وُزعت على ثلاثة رابحين بواقع (33,333) دينار لكل رابح، وشملت مختلف أقاليم المملكة (الوسط، والشمال، والجنوب). كما أُعلن عن الرابحين بالجوائز النصف سنوية المخصصة لفئة الشباب بقيمة إجمالية بلغت (9,999) دينار، وُزعت على ثلاثة رابحين بواقع (3,333) دينار لكل رابح، إضافة إلى جائزة كبرى بقيمة (3,333) دينار لتغطية الرسوم الدراسية لرابح واحد من أصحاب حسابات الأطفال ضمن برنامج "أجيال"، فيما حصلت ثلاث رابحات على ثلاث أونصات ذهب ضمن الجوائز المخصصة للنساء.

وبهذه المناسبة، هنأ السيد حسن عطعوط، رئيس قطاع الأفراد في البنك الإسلامي الأردني/ الرابحين بمختلف فئات الجوائز، معرباً عن سعادته بالإقبال الكبير الذي تشهده حملة حسابات التوفير، ومؤكداً أنها تأتي ضمن جهود البنك لتعزيز التواصل مع متعامليه، وتشجيع ثقافة الادخار، والتعريف ببرنامج الجوائز. وأضاف أن الفرصة لا تزال متاحة أمام أصحاب حسابات التوفير للمشاركة في السحوبات حتى نهاية العام، في إطار حرص البنك على مواصلة تقديم مبادرات تعزز ثقة متعامليه.

كما تضمنت الفعالية استعراضاً لأبرز الخدمات والمنتجات الرقمية التي يقدمها البنك ضمن استراتيجيته للتحول الرقمي، وفي

ظم فعالية "صيف البركة"
ائز حسابات التوفير

مقدمتها تطبيق "إسلامي موبايل"، وخدمة فتح الحساب الإلكتروني، وخدمات التمويل الرقمي للحصول على تمويل السيارات أو تمويل المساومة مباشرة وبنسب ربح ثابتة، إلى جانب تخصيص منصة لخدمات المبيعات للإجابة عن استفسارات الحضور وتسهيل معاملاتهم.

وتخللت الفعالية أيضاً مسابقات ترفيهية ومعلوماتية شهدت توزيع جوائز نقدية وعينية فورية على الحضور من الكبار والأطفال.

ومن الجدير بالذكر أن جوائز حملة حسابات التوفير مستمرة حتى نهاية العام، وتشمل جائزة كبرى بقيمة إجمالية تبلغ (99,999) دينار، تُوزع على ثلاثة رابحين بواقع (33,333) دينار لكل رابح في نهاية شهر كانون الأول، إلى جانب ثلاث جوائز شهرية بقيمة (6,666) دينار لكل رابح، وست جوائز أسبوعية بقيمة (666) دينار لكل رابح.

كما تشمل جوائز برنامج "أجيال" جائزة بقيمة (3,333) دينار لتغطية الرسوم الدراسية لرابح واحد في نهاية شهر كانون الأول، وثلاث جوائز عينية شهرية تتمثل بأجهزة PlayStation5 أو iPad لثلاثة رابحين، فيما خُصصت للنساء ثلاث أونصات ذهب لثلاث رابحات في نهاية شهر كانون الأول، إلى جانب ثلاث ليرات ذهب تُمنح شهرياً لثلاث رابحات.

أما الجوائز المخصصة لفئة الشباب، فتشمل جوائز بقيمة إجمالية تبلغ (9,999) دينار، تُوزع على ثلاثة رابحين بواقع (3,333) دينار لكل رابح في نهاية شهر كانون الأول، إضافة إلى ثلاث جوائز شهرية بقيمة (666) دينار لكل رابح. كما خصص البنك ثلاث جوائز شهرية بقيمة (666) دينار لأصحاب حسابات التوفير الإلكترونية، إلى جانب المزايا التي يوفرها لأصحاب حسابات التوفير، وفي مقدمتها بطاقة الخصم الفوري المجانية والخصومات الفورية لدى العديد من القطاعات التي تشمل مختلف شرائح المتعاملين.

البنك العربي الإ
TIONAL ARAB BANK

الأردنية لضمان القروض والبنك العربي الإ
برنامج كفالة تجار التجزئة لدعم سلاسل التو

تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس، وقّعت الشركة الأردنية لضمان القروض والبنك العربي الإسلامي الدولي اتفاقية لإطلاق برنامج كفالة تجار التجزئة لدعم سلاسل التوريد، بهدف تعزيز قدرة منشآت تجارة التجزئة، خصوصاً الصغيرة ومتناهية الصغر، على الحصول على التمويل اللازم لتمويل احتياجاتها التشغيلية ورأس المال العامل.

ووقّع الاتفاقية مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض الأستاذ عدنان ناجي، ومدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي الأستاذ إياد العسلي، بحضور معالي الدكتور عادل الشركس.

وأكد محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور عادل الشركس، أن البنك المركزي يواصل دعم المبادرات والبرامج التي تسهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع فرص حصول المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل، بما ينسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن برامج ضمان القروض تمثل إحدى الأدوات المهمة لتخفيف مخاطر التمويل على البنوك، وتعزيز قدرتها على توجيه المزيد من التسهيلات الائتمانية إلى القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في دعم استدامة سلاسل التوريد، وتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل.

ويأتي إطلاق البرنامج في إطار الجهود لدعم الشمول المالي وتمكين قطاع تجارة التجزئة، الذي يمثل حلقة أساسية في سلاسل التوريد المحلية، من خلال كفالة التسهيلات الممنوحة للتجار بما يساعدهم على توفير المخزون وتعزيز استدامة أعمالهم.

سلامي الدولي يوقعان اتفاقية
وريد برعاية محافظ البنك المركزي

وأكد عدنان ناجي أن الاتفاقية تعكس التزام الشركة بتطوير برامج ضمان تلبي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوسيع فرص حصول المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل، بما يدعم نموها واستمراريتها.

من جانبه، أشار إياد العسلي إلى أهمية التعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض في توفير حلول تمويلية تدعم التجار وتمكنهم من تلبية احتياجاتهم التشغيلية، بما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي واستقرار سلاسل التوريد.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن جهود الطرفين لتعزيز التعاون بين القطاع المصرفي والشركة الأردنية لضمان القروض، بما يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من برامج الضمان، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز قدرة المنشآت على النمو والاستمرار، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

البنك العربي الإسلامي الدولي وشركة الإبداعية للصناعات الإلكترونية يوقعان اتفاقية توفير حلول التمويل والتقسيط بالسعر النقدي بحضور "الشركة الأردنية لضمان القروض"

وقع البنك العربي الإسلامي الدولي اتفاقية تعاون مشترك مع شركة الإبداعية للصناعات الإلكترونية، تهدف إلى تقديم حلول تمويلية وتسهيلات تقسيط ميسرة لعملاء البنك لشراء الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والسلع بالسعر النقدي وعلى مدار 6 أشهر وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقّع الاتفاقية عن البنك العربي الإسلامي الدولي المدير العام السيد إياد العسلي، وعن شركة الإبداعية للصناعات الإلكترونية مدير الشركة السيد لؤي الصمادي، وذلك بحضور مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض السيد عدنان ناجي.

وتأتي هذه الشراكة لتجسيد حرص البنك العربي الإسلامي الدولي على توسيع شبكة الموردين المعتمدين وتقديم خدمات قيمة مضافة لعملائه تلبي احتياجاتهم التمويلية بأسعار منافسة وآليات تقسيط مريحة، إلى جانب تعزيز حضور شركة الإبداعية للصناعات الإلكترونية في سوق الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وتقديم خدماتها لشرائح أوسع من المتعاملين.

هذا وتأتي هذه الاتفاقية متضمنةً ومندرجةً ضمن إطار الاتفاقية العامة الموقعة بين البنك العربي الإسلامي الدولي والشركة الأردنية لضمان القروض والمخصصة لضمان قروض سلاسل التوريد تجار التجزئة والتي تم توقيعها مؤخراً برعاية كريمة مع معالي الدكتور عادل الشركس محافظ البنك المركزي الأردني، بما يسهم في التكامل بين برنامج التمويل وآليات الضمان المعتمدة لتسهيل تدفق البضائع ودعم أنشطة التزويد والتجارة.

وأكد الحضور خلال حفل التوقيع على أهمية هذه الشراكة في دعم خيارات التمويل الإسلامي، وتعزيز بيئة الأعمال والضمانات التمويلية لتسهيل وصول المستهلكين إلى البضائع والاجهزة الإلكترونية بسهولة ويسر، مع الالتزام التام بالمعايير والضوابط الشرعية المعتمدة.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

البنك العربي الإسلامي الدولي يشارك في المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

شارك البنك العربي الإسلامي الدولي في فعاليات المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، والذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع وزارتي الاستثمار والخارجية وشؤون المغتربين، تحت شعار "فرص استثمارية برؤية عالمية".

وتأتي مشاركة البنك في هذا الحدث الاقتصادي البارز تماشياً مع أهدافه الاستراتيجية في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى توفير حلول مصرفية إسلامية مبتكرة تلبي تطلعات المستثمرين ورجال الأعمال الأردنيين في الخارج.

أكد إياد العسلي، المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي، على الأهمية الاستراتيجية لهذا الحدث قائلاً:

"يمثل المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج منصة وطنية بالغة الأهمية وركيزة أساسية لتفعيل الشراكة الحقيقية بين المستثمر الأردني في الخارج والمؤسسات الاقتصادية والتمويلية في الداخل. إن توقيت هذا المؤتمر يكتسب أهمية مضاعفة كونه يأتي لدعم مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة لتبادل الخبرات وعرض المشاريع التنموية الكبرى."

وأضاف العسلي: "إننا في البنك العربي الإسلامي الدولي ملتزمون بتقديم الحلول والمنتجات المصرفية الإسلامية المبتكرة التي تلبي تطلعات واحتياجات المستثمرين، وتساهم في تذليل العقبات التمويلية أمام مشاريعهم، بما يضمن تحويل هذه اللقاءات إلى شراكات استثمارية حقيقية ومستدامة على أرض الواقع تخدم مسيرة التنمية المستدامة في أردننا العزيز."

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

البنك العربي الإسلامي الدولي وشركة «يسير» يوقعان اتفاقية لتوفير حلول التمويل والتقسيط بالسعر النقدي

وقّع البنك العربي الإسلامي الدولي اتفاقية تعاون مشترك مع شركة يسير المتحدة للتجارة الإلكترونية، بحضور الشركة الأردنية لضمان القروض، بهدف تقديم حلول تمويلية وتسهيلات تقسيط ميسّرة لعملاء البنك لشراء المواد الغذائية والتموينية بالسعر النقدي وعلى مدار 6 أشهر، وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ووقّع الاتفاقية عن البنك العربي الإسلامي الدولي المدير العام السيد إياد العسلي، وعن شركة «يسير» الشريك المؤسس والمدير العام السيد طارق زياد يغمور، وذلك بحضور مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض السيد عدنان ناجي، والشريك المؤسس لشركة «يسير» السيد عامر ناصر الدين.

وتأتي هذه الشراكة في إطار حرص البنك العربي الإسلامي الدولي على توسيع شبكة الموردين المعتمدين، وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لعملائه تلبي احتياجاتهم التمويلية بأسعار منافسة وآليات تقسيط مريحة، وفي الوقت ذاته دعم تجار التجزئة وتمكينهم من الحصول على احتياجاتهم من المواد والسلع الأساسية بمرونة أكبر.

وتُعد «يسير» منصة أردنية رقمية متخصصة في التجارة الإلكترونية بين الشركات (B2B)، تعمل على ربط تجار التجزئة والبقالات ونقاط البيع بالموردين والموزعين، وتسهيل عملية طلب وشراء المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية من خلال منصة رقمية متكاملة. وتسعى «يسير» إلى تطوير قطاع تجارة التجزئة التقليدية عبر توظيف التكنولوجيا والخدمات اللوجستية والحلول التمويلية، بما يساعد التجار على إدارة مشترياتهم بكفاءة أكبر وتحسين التدفقات النقدية وتوفير المنتجات بصورة أكثر سهولة ومرونة.

هذا وتأتي هذه الاتفاقية ضمن إطار الاتفاقية

العامة الموقعة بين البنك العربي الإسلامي الدولي والشركة الأردنية لضمان القروض والمخصصة لضمان قروض سلاسل التوريد لتجار التجزئة والتي تم توقيعها مؤخراً برعاية كريمة مع معالي الدكتور عادل الشركس محافظ البنك المركزي الأردني، بما يعزز التكامل بين برنامج التمويل وآليات الضمان المعتمدة، ويسهم في تسهيل تدفق البضائع ودعم أنشطة التزويد والتجارة، خصوصاً للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في قطاع التجزئة.

وأكد الحضور خلال حفل التوقيع أهمية هذه الشراكة في توسيع خيارات التمويل الإسلامي ودعم التحول الرقمي في قطاع تجارة التجزئة وتعزيز الشمول المالي، من خلال الجمع بين الحلول المصرفية والضمانات التمويلية والتكنولوجيا، بما يسهم في تمكين التجار وتسهيل وصولهم إلى البضائع والمنتجات التموينية بشروط ميسّرة، مع الالتزام التام بالمعايير والضوابط الشرعية المعتمدة.

وتمثل الاتفاقية نموذجاً للتعاون بين القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية ومؤسسات ضمان القروض، بما يدعم نمو قطاع التجزئة ويرفع كفاءة سلاسل التوريد ويسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي في المملكة الأردنية الهاشمية.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

البنك العربي الإسلامي الدولي يرعى مؤتمر الناقل الوطني للمياه في العقبة

في إطار التزامه بدعم المشاريع الاستراتيجية الوطنية والتنمية المستدامة، رعى البنك العربي الإسلامي الدولي مؤتمر " الناقل الوطني للمياه طوق النجاة المائي للأردن" المُنعقد في مدينة العقبة.

وشارك رئيس قطاع الاعمال والاستثمار الدكتور سمير العيسى، ممثلاً عن البنك في أعمال المؤتمر؛ لتأكيد دور القطاع المصرفي الإسلامي في تمويل وحشد الجهود للمبادرات التي تُعزز الاستدامة البيئية والمائية في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي مقدمتها مشروع الناقل الوطني.

وبهذه المناسبة، صرّح الأستاذ إياد العسلي، المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي: "تأتي رعايتنا ومشاركتنا في هذا المؤتمر الهام ترسيخاً لمدى حرص البنك على دعم منظومة الأمن المائي والاقتصادي في الأردن. إننا نؤمن بأهمية تكامل الأدوار والشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية لتجاوز تحديات شح المياه، والاستثمار في حلول تنموية طويلة الأمد تضمن حق الأجيال القادمة وتخدم رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة الاردنية الهاشمية."

البنك العربي الإسلامي الدولي يعلن عن الفائز بالجائزة النصف سنوية الكبرى بقيمة 100 الف دينار أردني

في إطار حرصه المستمر على تقديم قيمة مضافة لعملائه وتعزيز ثقافة الادخار لديهم، أعلن البنك العربي الإسلامي الدولي عن تسليم الجائزة النصف سنوية الكبرى لبرنامج جوائز حسابات التوفير تحت شعار "زوّدناها... بجوائزنا اللي ما بتخلص" (عن سحب الربع الثاني لعام 2026)، وقيمتها 100,000 دينار أردني، حيث كانت الجائزة من نصيب الفائزة السيدة هدى رضوان سالم العكور، المودعة لدى فرع أربيلا مول.

وقد تم تسليم الجائزة في منزل الفائزة الكائن في مدينة إربد، بحضور وممثلين عن الإدارة العليا للبنك .

وأكد البنك العربي الإسلامي الدولي أن إطلاق هذا البرنامج يأتي لتشجيع العملاء على الادخار ومكافأتهم بجوائز نقدية قيمة تتنوع ما بين:

- 999 دينار يومياً.
- 9,999 دينار شهرياً.
- 50,000 دينار ربع سنوياً (لرابحَين).
- 100,000 دينار نصف سنوياً.
- 300,000 دينار سنوياً (بواقع 100 ألف دينار لكل رابح من ثلاثة رابحين).

ودعا البنك عملاءه الحاليين والجدد إلى فتح حسابات توفير أو تغذية أرصدتهم الحالية لزيادة فرصهم بالربح في السحوبات القادمة المستمرة حتى 31/12/2026 وفقاً للشروط والأحكام.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

البنك العربي الإسلامي الدولي يحصل على جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2026

امتداداً لمسيرته الحافلة بالإنجازات والجوائز المحلية والعالمية، وتتويجاً لأدائه الاستثنائي، أعلن البنك العربي الإسلامي الدولي عن حصوله على جائزة مجلة "غلوبال فاينانس" (Global Finance) العالمية المرموقة، ومقرها نيويورك، كأفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2026.

وجاء اختيار البنك للفوز بهذه الجائزة المرموقة بناءً على تقييم دقيق من لجنة تحكيم عالمية متخصصة، استندت إلى مجموعة من المؤشرات والمعايير الصارمة؛ وفي مقدمتها الأداء المالي والتشغيلي القوي الذي سجله البنك خلال عام 2025 وتحقيقه لنسب نمو قياسية بالإضافة إلى التميز المشهود في خدمة العملاء، والابتكار المستمر في طرح المنتجات والخدمات الرقمية المتطورة.

وبحسب التقرير الصادر عن المجلة العالمية، فقد نجح البنك في تعزيز مكانته السوقية الرائدة ليقود قطاع الصيرفة الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية بحصة سوقية بلغت نحو 22% من إجمالي الأصول الإسلامية، حيث ارتفع إجمالي أصول البنك ليصل إلى قرابة 6 مليارات دولار، مما يعكس الثقة المتنامية والمستدامة من قبل العملاء والمستثمرين في المتانة المالية للبنك وملاءته العالية.

وبهذه المناسبة، أكد المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي، الأستاذ إياد العسلي: "أن هذا الإنجاز العالمي الجديد يضاف إلى سجل البنك الحافل بالتكريمات والجوائز، وهو ثمرة للجهود المخلصة والدؤوبة التي يبذلها فريق العمل في كافة قطاعات البنك لتقديم حلول مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء".

وأضاف العسلي: "إن التميز الحقيقي والتكريم الأسمى الذي يسعى له البنك دوماً هو نيل رضا عملائنا الكرام ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم المالية، مع التزامنا الراسخ بمواصلة الاستثمار في

الابتكار والتحول الرقمي لتعزيز كفاءتنا التشغيلية ودعم مسيرة التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني ومجتمعنا المحلي".

كما سلط التقرير العالمي الضوء على الدور الريادي للبنك العربي الإسلامي الدولي كمنشئ ومبادر أساسي للعديد من البرامج التنموية الاستراتيجية، وفي مقدمتها "برنامج كفالة" لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، إلى جانب قيامه بتنظيم أول عملية حشد للأموال الإسلامية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، والصندوق العربي، والبنك الدولي، وغيرها من الجهات الإقليمية المؤثرة لدعم المشاريع الكبرى والمستدامة.

وعلى صعيد التحول الرقمي، أثبت البنك ريادته من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) ودمجها في صلب استراتيجيته التشغيلية لتعزيز الكفاءة والابتكار، فضلاً عن إتاحة تجربة مصرفية رقمية استثنائية لعملائه عبر تطبيق الهاتف الخلوي المتطور، والذي يتيح ميزات نوعية تشمل فتح الحسابات رقمياً بالكامل (Digital Onboarding) وأدوات متطورة لإدارة التمويل الشخصي، مما يضمن تلبية الاحتياجات المتنامية لكافة شرائح المجتمع في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

Bank of Jordan بنك الاردن

مجموعة بنك الأردن تدشّن فر
السعودية وتواصل ترسيخ حضو

في خطوة استراتيجية تجسد رؤيتها للنمو المستدام وترسخ مكانتها كمجموعة مصرفية إقليمية أكثر تكاملاً، دشّنت مجموعة بنك الأردن فرعها الأول في المملكة العربية السعودية، وذلك بعد حصولها على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي على مزاولة العمل المصرفي . معززة معه حضورها في أحد أبرز المراكز الاقتصادية والمالية في المنطقة، بما يزيد من قدرتها على توسيع نطاق خدماتها المصرفية وخدمة عملائها وشركائها، وينعكس على حجم دعمها لحركة التجارة والاستثمار، ومساهمتها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية.

ويأتي افتتاح فرع الرياض امتداداً لاستراتيجية المجموعة التوسعية، لا سيما في الأسواق ذات الديناميكية الاقتصادية والاستثمارية المتنامية، والتي تنطوي على فرص وآفاق واعدة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي رسخت مكانتها كقوة اقتصادية ومالية رائدة، بفضل ما تشهده من تحولات تنموية متسارعة في إطار رؤية السعودية 2030.

ويجسد هذا التوسع التزام مجموعة بنك الأردن بالاقتراب من عملائها من الشركات والمستثمرين على امتداد المنطقة العربية والإقليم، ومواكبة تطلعاتهم، ورفدهم بحلول مصرفية متطورة تلبي احتياجاتهم، بالاستناد إلى إرثها العريق وخبرتها العميقة وشبكتها الإقليمية التي تعزز قدرتها على تقديم خدمات مصرفية متكاملة عبر مختلف الأسواق التي تعمل فيها، في الوقت الذي تراعي فيه الاعتبارات المحلية.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام لمجموعة بنك الأردن، صالح حماد: "يمثل افتتاح فرعنا في المملكة العربية السعودية محطة استراتيجية مهمة في مسيرة مجموعة بنك الأردن، وامتداداً طبيعياً لها، كما أنه يعتبر تطبيقاً عملياً لرؤيتنا في بناء مؤسسة مصرفية ومالية أكثر حضوراً وتنامياً وكفاءة في الاستجابة لاحتياجات العملاء والشركاء عبر الحدود، لا سيما في قطاع الأعمال الذي نولي دعمه وتطوير خدماته أهمية كبيرة. ويأتي ذلك في إطار نهج قائم على مسار مستمر من التوسع المدروس في الأسواق ذات المقومات والإمكانات الواعدة، التي تعد السوق السعودية من أبرزها بوصفها أحد أهم المحركات الاقتصادية في المنطقة، وسوقاً استراتيجية تتيح لنا تقديم قيمة مستدامة وحقيقية وبناء شراكات طويلة الأمد."

وشهد حفل التدشين حضورًا رفيع المستوى ضم نخبة من أصحاب المعالي والسعادة، والسفراء، والرؤساء التنفيذيين، وقادة قطاع الأعمال، إلى جانب ممثلي المؤسسات المالية، والشركاء الاستراتيجيين، ووسائل الإعلام. ويعكس هذا الحضور أهمية هذه الخطوة الاستراتيجية، ويؤكد الثقة التي تحظى بها مجموعة بنك الأردن ومكانتها الإقليمية، بما يعزز مسيرتها نحو تقديم حلول مصرفية مبتكرة

وعها الأول في المملكة العربية
ورها كمجموعة مصرفية إقليمية

وتوسيع نطاق شراكاتها الاستراتيجية في المنطقة ويُجسّد افتتاح فرع المملكة العربية السعودية مرحلةً جديدةً في مسيرة مجموعة بنك الأردن، ويعكس رؤيتها الرامية إلى ترسيخ حضورها كمجموعة مصرفية إقليمية رائدة، ترتكز على إرثٍ مصرفي يمتد لأكثر من ستة عقود، ورؤيةٍ استراتيجيةٍ تجمع بين النمو المستدام، والابتكار، والتميز المؤسسي.

وتحظى مجموعة بنك الأردن بحضورٍ إقليمي يعكس استراتيجيتها في النمو والتوسع المدروس، من خلال شبكة فروعها في المملكة الأردنية الهاشمية، إلى جانب شركاتها التابعة، وهي شركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي، إضافةً إلى فروعها في فلسطين، وسورية، ومملكة البحرين، والعراق. ويأتي افتتاح فرعها في المملكة العربية السعودية امتدادًا لهذه الاستراتيجية، بما يعزز قدرتها على خدمة عملائها وتلبية احتياجاتهم عبر أسواق متعددة.

ومن خلال هذا الحضور الإقليمي، تواصل مجموعة بنك الأردن تعزيز دورها في ربط الأسواق، ودعم حركة التجارة والاستثمار، وتقديم حلول مصرفية متكاملة ومبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي.

بنك الأردن Bank of Jordan

بنك الأردن يطلق حملة القرض الشخصي لعام 2026 مع استرداد نقدي

أعلن بنك الأردن عن إطلاق حملة القرض الشخصي لعام 2026، مقدماً عبرها لعملائه من أصحاب الرواتب المحولة، مجموعة من الخيارات التمويلية التي تلبي احتياجاتهم الشخصية على تنوعها، إلى جانب مزايا وحوافز مالية تعزز القيمة التي تنطوي الحملة عليها.

ومن خلال الحملة، يقدم البنك تمويلاً تصل قيمته إلى 100,000 دينار، مع إعفاء من عمولة المنح، وفترة سداد طويلة تصل لغاية 96 شهراً.

وفي خطوة تعكس حرص البنك على مكافأة عملائه على اختيارهم لحلوله التمويلية، وتقديراً لثقتهم بمنتجاته، يقدم البنك في إطار الحملة استرداداً نقدياً لمرة واحدة، وهو ما يوفر لهم مرونة مالية أعلى، كما يعزز الاستفادة من القرض.

وتأتي حملة القرض الشخصي في إطار نهج البنك القائم على التطوير المستمر للحلول والخيارات والعروض التمويلية العملية، التي تجمع بين سهولة الحصول على التمويل والسداد وبين الفوائد التي تتيحها، والتي تثري تجربة العملاء، في الوقت الذي تعزز فيه مكانة البنك الريادية كشريك مصرفي ومالي داعم للعملاء في مختلف خططهم وجوانب حياتهم.

هذا ويدعو البنك عملاءه الذين يتطلعون لتغطية نفقات طارئة لديهم أو تحسين نمط حياتهم أو تحقيق أهداف شخصية، للاستفادة من الحملة ومزاياها قبل انتهاء موعدها مع نهاية شهر كانون الأول من العام.

بنك الأردن Bank of Jordan

بنك الأردن يسهل سداد الرسوم المدرسية والجامعية بنسبة فائدة صفر% بالتزامن مع العودة إلى مقاعد الدراسة

بالتزامن مع بدء الموسم الدراسي الجديد 2026/2027، أطلق بنك الأردن حملة العودة إلى مقاعد الدراسة، ليتيح من خلالها لعملائه تقسيط الرسوم المدرسية والجامعية لأبنائهم لدى مختلف المؤسسات التعليمية والأكاديمية، لمدة تصل إلى 12 شهراً بفائدة صفر%، وذلك عند الدفع باستخدام بطاقات البنك الائتمانية التي تشمل بطاقة وورلد ماستركارد، وبطاقات فيزا البلاتينية والذهبية والفضية.

وتأتي هذه الحملة حرصاً من البنك على مواصلة تقديم تجارب مصرفية أكثر مرونة وسلاسة لعملائه، من خلال إتاحة خيارات مريحة وملائمة من الحلول التي تساعد في تنظيم المدفوعات بما يتناسب مع الاحتياجات.

وبالتوازي مع الحملة، وكجزء من جهوده لمرافقة عملائه خطوة بخطوة في التخطيط لمستقبل أبنائهم، يتيح البنك لمدخري حساب "سنابل" الموجه للأطفال تحت سن 18 عاماً، فرصاً للفوز بجائزة الرسوم المدرسية بقيمة 2,000 دينار، إلى جانب مجموعة من الجوائز النقدية والعينية التي تقدم ضمن السحوبات الدورية، هذا فضلاً عن المزايا والعوائد المجزية.

وتعكس هذه الحلول نهج البنك في تعزيز القيمة المضافة التي يقدمها لعملائه عبر المزايا التي يثري بها منتجاته المصرفية المختلفة.

ويدعو البنك عملاءه لاغتنام الحملة والاستفادة من خياراتها المرنة من خلال المبادرة بالحصول على البطاقة الائتمانية التي تناسبهم، إلى جانب اتخاذ خطوة عملية لبناء مستقبل أبنائهم عبر فتح حسابات "سنابل" أو تغذية الحالية منها.

Bank of Jordan بنك الاردن

بنك الأردن يحول سداد الفواتير عبر تطبيق BOJ Mobile إلى تجربة أكثر مكافأة مع حملة "فواتيرك بتكبر جائزتك"

في خطوة يكافئ من خلالها عملاءه على استخدام خدماته الرقمية، أطلق بنك الأردن حملة "فواتيرك بتكبر جائزتك"، والتي يتيح من خلالها لمستخدمي تطبيقه البنكي BOJ Mobile فرصة ربح جوائز كاش باك شهرية بحد أقصى يصل إلى 100 دينار، وأونصة ذهب لكل من ثلاثة رابحين، يقدمها لهم بواقع سحب نهائي، وذلك عند سداد فواتيرهم عبر خدمة إي فواتيركم على التطبيق.

وتأتي الحملة التي تستمر حتى نهاية شهر كانون الأول من العام الجاري 2026، امتداداً لنهج البنك في تعزيز الاستفادة من خدماته الرقمية، وإثراء لتجربة عملائه المصرفية، بمنحهم العديد من المكافآت الحصرية والجوائز القيمة التي تضاف للمزايا التي تسهل وتسرع إنجازات المعاملات المالية اليومية بكفاءة ومرونة.

وتعد الحملة جزءاً من سلسلة حملات متنوعة يسعى البنك من خلالها لتحفيز المجتمع نحو الاعتماد على المدفوعات الرقمية، وذلك في إطار استراتيجيته الداعمة للتحول والاقتصاد الرقمي في المملكة.

ويعد تطبيق BOJ Mobile الذي يمكن تحميله من متاجر التطبيقات الرسمية، والذي يواصل البنك إثراءه وتطويره بشكل مستمر، منصة مصرفية رقمية متكاملة، تتيح للعملاء إدارة معاملاتهم المصرفية بمنتهى الأمان وفي أي وقت، بما يشمل متابعة الحسابات والأرصدة، وتنفيذ التحويلات المحلية والدولية، وتسديد الفواتير إلكترونياً، وإدارة البطاقات، وفتح الحسابات وربط الودائع والوصول إلى كشوف الحسابات وغيرها من الخدمات

المصممة لتوفير تجربة مصرفية سلسة وفعالة.

ومع استمرار تطور مزايا ومكافآت الخدمات المصرفية الرقمية لديه، يدعو بنك الأردن عملاءه إلى إنجاز معاملاتهم اليومية، وسداد فواتيرهم عبر التطبيق بما يحول استخدامهم اليومي إلى مكافآت إضافية.

بنك الاردن Bank of Jordan

بنك الأردن يختتم مسابقة "توقعاتك وحسابك بربحوك 500 دينار" عبر تطبيق BOJ Mobile ويكافئ الرابحين بـ16 جائزة نقدية

اختتم بنك الأردن مسابقة التوقعات التفاعلية "توقعاتك وحسابك بربحوك 500 دينار"، التي أطلقها عبر تطبيقه البنكي BOJ Mobile، بالتزامن مع فعاليات بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026، مقدماً من خلالها لعملائه وموظفيه من أصحاب حسابات التوفير فرصاً لربح جوائز نقدية.

وقد قدم البنك من خلال المسابقة جائزة نقدية بقيمة 500 دينار أردني لكل من 16 رابحاً، أودعت كأرصدة إضافية في حساباتهم، وذلك بموجب سحبين، تم إجراؤهما خلال المونديال وبعد اختتام فعالياته، بما أتاح للمشاركين فرصاً متجددة للربح مع استمرار المنافسات.

وتميزت الحملة بسهولة المشاركة فيها من قبل أصحاب حسابات التوفير، وذلك من خلال الوصول إلى نافذة التوقعات على التطبيق الذي يمكن تحميله من متاجر التطبيقات الرسمية، واختيار النتيجة المتوقعة لأي مباراة معلنة ومتاحة قبل إغلاق النافذة قبيل موعد انطلاق المباراة. ومع أول إجابة صحيحة يتأهل المشاركون للسحوبات على الجوائز، فيما تزداد فرصهم في الربح مع كل توقع صحيح آخر.

وقد جاءت الحملة التي تميزت بسهولة المشاركة والتأهل للسحوبات مع تسجيل أول توقع صحيح إثر الوصول إلى نافذة التوقعات على التطبيق واختيار النتيجة المتوقعة للمباراة المعلنة في حينه قبل إغلاق النافذة قبيل موعد انطلاق المباراة، في إطار حرص بنك الأردن على تقديم تجارب رقمية مبتكرة وتفاعلية، تعزز التواصل مع مستخدمي التطبيق، وتتجاوز الخدمات المصرفية والمعاملات المالية اليومية إلى تجارب ترتبط باهتمامات المستخدمين، لا سيما الرياضية والترفيهية منها، كما تقدم قيمة مضافة تعكس التزام البنك بمواصلة تطوير المزايا النوعية لحسابات التوفير لديه.

ومن خلال هذه الحملة، حوّل بنك الأردن أجواء الحماس التي رافقت بطولة كأس العالم إلى تجربة أتاحت

لعملائه وموظفيه المشاركة في الحدث الرياضي العالمي والاستفادة من فرص ربح الجوائز، في تأكيد على توجه البنك نحو توظيف حلوله وقنواته الرقمية كمساحة للتفاعل الذي يضيف بعداً جديداً إلى العلاقة مع المستخدمين. ويواصل البنك تطوير تطبيق BOJ Mobile وإتاحة مجموعة متنوعة من المزايا الإضافية من خلال الحملات الخاصة التي يطلقها في المناسبات المختلفة، داعياً عملاءه إلى عدم تفويت فرصة الاستفادة من هذه المزايا والتجارب المتجددة.

Bank of Jordan بنك الاردن

بنك الأردن يطلق حملة القرض السكني مع استرداد نقدي وبإجراءات سهلة وسريعة

تسهيلاً لتحويل حلم امتلاك منزل إلى حقيقة، أطلق بنك الأردن مؤخراً حملة القرض السكني 2026، والتي يقدم في إطارها العديد من الخيارات والمزايا التمويلية التي تساعد العملاء على تحقيق تطلعاتهم السكنية، معززة بإجراءات سهلة وسريعة.

ويتيح البنك من خلال الحملة التي تستمر حتى 31 تشرين الأول، تمويلاً يصل لغاية 250,000 دينار، وذلك بشروط ميسرة وبأقل المتطلبات، مع فترة سداد طويلة تصل لغاية 25 عاماً، فضلاً عن مكافآت الاسترداد التي تصل نسبتها إلى 3% ولغاية 5,000 دينار، عدا عن الإعفاءات من مجموعة من العمولات والرسوم، والتي توفر للعملاء مرونة أكبر تدعم خططهم، كما تقدم لهم قيمة مضافة عند الحصول على التمويل.

وتعد حملة القرض السكني 2026 امتداداً لجهود البنك في تطوير قطاع التمويل السكني وتعزيز تنافسية الحلول المقدمة للأفراد والعائلات، والتي يتم تصميمها بمزايا تعزز ثقافة التخطيط المالي، وتنعكس على الاستقرار الاجتماعي لدى العملاء.

وبهذه المناسبة، يدعو بنك الأردن عملاءه سواء من المقيمين أو المغتربين وحتى الوافدين الذي يخططون لامتلاك منزل إلى اغتنام الحملة واختيار ما يناسبهم من الخيارات التي تقدمها، والتي تساعدهم على اتخاذ خطوة التملك وفق رؤية مالية مدروسة.

بنك الأردن Bank of Jordan

بنك الأردن يسلم أجهزة PlayStation 5 لخمسة رابحين ضمن حملة مونديال 2026 المخصصة لحساب توفير "سنابل" للأطفال

قدم بنك الأردن خمسة من عملائه دون سن 18 عاماً، جهاز PlayStation 5 لكل منهم، بواقع جهاز واحد أسبوعياً، من خلال سحوبات دورية أجراها على مدار فترة فعاليات بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026، وذلك في إطار حملته المخصصة لعملائه من أصحاب حسابات التوفير "سنابل" للأطفال.

وعبر الحملة، نجح البنك في تحويل أجواء كأس العالم إلى تجربة ذات قيمة، من خلال توجيه شغف عملائه الصغار من عشاق كرة القدم بالبطولة، إلى تبني السلوك الادخاري السليم وربطه بفرص ربح الجوائز التي تواكب اهتماماتهم.

وقد جاءت الحملة تقديراً من البنك للمدخرين ضمن حساب "سنابل" للأطفال كوسيلة فعالة لتنمية مدخراتهم والتخطيط المسؤول لمستقبلهم، وتجسيداً لحرصه على تقديم تجارب مصرفية تناسب مختلف الفئات العمرية وتحاكي تطلعاتها، كما تنطوي على قيم ومزايا متجددة، تضاف للمزايا الأساسية للحسابات التي يوفرها.

ويشجع بنك الأردن أولياء الأمور على اغتنام المناسبات المختلفة التي يطلق البنك معها حملات خاصة، وذلك لتعريف أبنائهم بمفهوم الادخار العملي، ولتمكينهم من الاستفادة من مزايا الحملات، من خلال فتح حسابات توفير "سنابل" لصغارهم وتغذية حساباتهم الحالية.

ويتميز حساب توفير "سنابل" للأطفال بأنه لا يقتصر على كونه حساباً للتوفير، بل خطوة أولى في رحلة المدخر مع المفاهيم المالية الأساسية، ومفاهيم التخطيط والالتزام وتحقيق الأهداف المالية والحياتية بصورة عملية وتدريجية.

ويشار إلى أن حساب توفير "سنابل" للأطفال يقدم مزايا تشمل: الهدايا الترحيبية، وإمكانية إصدار بطاقة صراف آلي لتسهيل إدارة الحساب عبر التطبيق البنكي BOJ Mobile، عدا عن العوائد المجزية على الربط، والجوائز الاستثنائية بموجب سحوبات دورية. وتتضمن جوائز حساب "سنابل" 10 أجهزة تابلت شهرياً (باستثناء شهري آب وكانون الأول)، وجوائز الرسوم المدرسية بقيمة 2000 دينار لكل من 20 رابحاً، والجوائز النقدية اليومية بقيمة 9,999 دينار، والجائزة الكبرى بقيمة 200 ألف دينار موزعة على رابحين اثنين (في نهاية شهري حزيران وكانون الأول بواقع 100 ألف لكل رابح).

بنك الاردن Bank of Jordan

بنك الأردن يزور قرية الأطفال SOS - إربد ويواصل التزامه بتعزيز أثر مبادراته المجتمعية

في إطار التزامه بمسؤوليته المجتمعية وحرصه على دعم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية ذات الأثر المستدام، يواصل بنك الأردن دعم المبادرات والبرامج الهادفة إلى تمكين الأفراد، وتحسين جودة حياتهم، وتعزيز فرصهم في بناء مستقبل أفضل.

وفي هذا السياق، شارك بنك الأردن في اليوم المفتوح الذي نظمته جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية في إربد، وذلك في إطار متابعة البنك لبرامج ومشاريع الجمعية، والتي يحظى عدد منها بدعمه المستمر.

وتضمنت المشاركة زيارة المنزل الأسري الذي يدعمه البنك من خلال برنامج الرعاية الأسرية، حيث التقى ممثلو البنك بالأطفال المقيمين فيه، واطلعوا على احتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية، إلى جانب التعرف على الخدمات والبرامج التعليمية والاجتماعية التي توفرها الجمعية لهم. كما شكلت الزيارة فرصة للاطلاع عن قرب على أثر الدعم المقدم، وبحث سبل تعزيز الدعم الموجه للبيت والأسرة، بما يسهم في توفير بيئة أسرية مستقرة وآمنة وداعمة، وتمكين الأطفال من تنمية قدراتهم وبناء مستقبل أفضل.

وتأتي هذه المشاركة تأكيداً على حرص بنك الأردن على متابعة أثر مبادراته المجتمعية وتعزيز استدامة دعمه للمشاريع ذات الأثر الاجتماعي والتعليمي، انطلاقاً من إيمانه بأهمية الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في إحداث أثر إيجابي ومستدام، والمساهمة في تحسين جودة حياة الأطفال وتعزيز فرصهم في النمو والنجاح.

أخبار دائرة التعلم والتطور لشهر آب/2026

عقدت دائرة التعلم والتطور خلال شهر آب 2026 ، عدداً من النشاطات التدريبية الداخلية والخارجية والتي شملت عدة برامج ودورات، ومن أبرز هذه النشاطات مايلي : -

ورشة عمل تفاعلية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي للإدارة التنفيذية AI Use Cases Event

نظّم بنك الأردن ورشة عمل تفاعلية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي للإدارة التنفيذية، بهدف التعرف على أبرز الاستخدامات والتطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي، واستكشاف سبل الاستفادة منه في مختلف دوائر البنك.

وتناولت الورشة مجموعة من النقاشات التفاعلية حول احتياجات وأولويات الدوائر، والتحديات التي يمكن للذكاء الاصطناعي المساهمة في معالجتها، إلى جانب استعراض عدد من حالات الاستخدام العملية التي يمكن تطبيقها بما يسهم في تحسين كفاءة العمل وتطوير آليات تنفيذ المهام.

كما ركزت الورشة على تحديد فرص استخدام الذكاء الاصطناعي ذات الأولوية، تمهيدًا لدراسة وتطبيق أبرز حالات الاستخدام خلال المرحلة المقبلة، بما يتناسب مع احتياجات البنك وأهدافه.

وتأتي هذه الورشة ضمن جهود بنك الأردن لتعزيز المعرفة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، ودعم تبنّيها بشكل عملي في بيئة العمل، بما يساهم في تعزيز الكفاءة وتشجيع الابتكار وتطوير أساليب العمل.

بنك الاردن Bank of Jordan

بنك الأردن يواصل الاستث
بإطلاق الموسم الجدي

في إطار جهوده المستمرة والهادفة إلى تمكين الشباب وتعزيز جاهزيتهم لدخول سوق العمل، أطلق بنك الأردن مؤخراً موسم 2026 من برنامجه الاستراتيجي "مهنتي"، الموجه لرفد طلاب المدارس من المرحلة الثانوية، وطلاب الجامعات المحلية والأجنبية، وحديثي التخرج، بالمهارات العملية والمعارف التطبيقية التي تتكامل مع معارفهم الأكاديمية وتبني قدراتهم الوظيفية والمهنية، عبر تجربة تدريبية نوعية تجمع المعرفة والتطبيق في بيئة عمل مصرفية واقعية.

ويرتكز برنامج "مهنتي" الذي يحظى بدعم قيادة البنك وتوجيهها الفعال نحو التميز، على فلسفة تطويرية تستند إلى معايير واضحة لاختيار وتدريب وتقييم المشاركين ومتابعة تطورهم وفق مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المرتبطة بالجوانب التقنية والعملية والشخصية للمتدرب، وذلك بإشراف فريق البرنامج والمرشدين المتخصصين من كوادر البنك، والذين سيرافقون المشاركين خلال مختلف مراحل البرنامج. هذا ويتميز البرنامج بتطبيق نهج شمولي يراعي التنوع، ويسمح بمشاركة الطلبة والخريجين الإناث والذكور من شرائح عمرية وبيئات تعليمية ومناطق جغرافية متعددة داخل الأردن وخارجه، بما في ذلك فلسطين، وهو ما يحاكي تنوع بيئات العمل الحديثة ويضمن تطوير قدرات المتدربين بما يتواءم مع متطلباتها، كما يتيح فرص الاستفادة على نطاق واسع.

ويقدم البنك في إطار برنامج "مهنتي" الذي ينفذ على مراحل تستمر على مدار 8 أسابيع، تدريباً متكاملاً مكثفاً، ينقل للمتدربين عبره خلاصة خبراته المستمدة من إرثه الممتد لأكثر من 60 عاماً، ويعمق من خلاله فهمهم لآليات العمل المؤسسي وطبيعة العمل المصرفي الحديث بمجالاته المتنوعة، لا سيما الخدمات المصرفية والابتكار، كما يعمل على توجيههم وإرشادهم، فضلاً عن بناء وصقل

ثمار في الكفاءات الشابة
يد من برنامج "مهنتي"

مهاراتهم العملية، بما يعزز قدرتهم على الإبداع، ويسهم في مواءمة احتياجات القطاع المستقبلية من المواهب الواعدة والكفاءات المتميزة، كما يحدث تحولاً في الفرص داخل سوق العمل الأوسع.

وانطلاقاً من رؤية بنك الأردن في ترسيخ ثقافة الابتكار كأحد الممكنات الرئيسة للتحول والنمو المستدام، يتضمن برنامج "مهنتي" هذا العام مساراً متكاملاً للابتكار، يتيح للمتدربين العمل على تحديات مصرفية حقيقية، وتطوير حلول وأفكار مبتكرة ترتقي بكفاءة الخدمات والعمليات المصرفية، وتعزز تجربة العملاء، وذلك في إطار مخيم الابتكار الذي سيشهد منافسات عدة بين المتدربين ضمن فرق. ويهدف هذا المسار إلى تمكين الشباب من توظيف معارفهم الأكاديمية في ابتكار حلول عملية ذات قيمة مضافة، بما يسهم في إعداد جيل من الكفاءات القادرة على قيادة مستقبل الخدمات المصرفية والمالية.

وتتويجاً لمراحل البرنامج، سيتم في ختامه اختيار أفضل ثلاث أفكار ابتكارية رائدة. وإثراء لهذه التجربة وتقديراً للأداء المتميز، سيقدم البنك بعد انقضاء فعاليات البرنامج أسبوع تدريب إضافي لـ20 متدرباً من أصحاب أفضل أداء، وهو ما سيمنحهم الفرصة للحصول على شهادة احترافية في مجال الابتكار، كما سيفتح أمامهم المجال مستقبلاً للحصول على فرص عمل بدوام جزئي أو دائم لدى بنك الاردن.

وفي انعكاس لالتزام البنك بالمساهمة في الحد من معدلات البطالة في الأردن عبر برنامج "مهنتي"، يمنح البنك خريجي البرنامج شهادة مشاركة وخبرة تدريبية تزيد من فرصهم في العمل، فضلاً عن منحهم الأولوية في الحصول على فرص التوظيف لديه في حال توافر شواغر، ما يتيح لهم مسارات واعدة مباشرة لدخول سوق العمل في القطاع المصرفي.

ويستمر البنك في إطلاق برنامج "مهنتي" بشكل سنوي ، تماشياً مع دعم قيادة البنك للشباب وحرصها على إعطائهم الفرصة الحقيقية لاختبار معارفهم الأكاديمية في بيئة عمل حقيقية، واستناداً لتوجهات وجهود البنك في تطبيق مفاهيم الاستدامة من خلال الاستمرار بتنفيذ المبادرات التمكينية المنبثقة من استراتيجيته للمسؤولية المؤسسية المجتمعية والبناء على نجاحاتها بتوسيع قاعدة المستفيدين منها، وعبر مواصلة التوجهات في الاستثمار في الشباب ودعمهم، لا سيما في مجال التدريب المرتبط بالتوظيف؛ باعتباره أحد المسارات الفاعلة لتقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل.

وقد شهدت النسخة الحالية من البرنامج إقبالاً لافتاً من الطلبة الراغبين بالانضمام إليها من مدارس المملكة في كافة المحافظات، ومن مختلف الجامعات المحلية والأجنبية؛ لأهميته كإحدى المنصات العملية المؤثرة في زيادة فرص الاندماج في مسارات مهنية مستدامة، لا سيما في ظل توظيف عدد من خريجي النسخ السابقة ضمن كوادر البنك في مواقع وتخصصات متنوعة، فضلاً عن فتح الآفاق أمام المتدربين الآخرين؛ حيث شكل نقطة انطلاق حقيقية لهم نحو مساراتهم المهنية الحالية.

ويشار إلى أن برنامج "مهنتي" انطلق للمرة الأولى في العام 2018 كأحد البرامج الاستراتيجية الداعمة للتمكين الشبابي عبر التعليم والتأهيل الذي يعد من الأولويات الوطنية.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

البنك التجاري الأردني يطلق خدمة Apple Pay لعملائه

أعلن البنك التجاري الأردني عن إطلاق خدمة Apple Pay لعملائه، في خطوة جديدة تعكس التزام البنك بتوفير حلول دفع رقمية مبتكرة وآمنة، وتعزيز تجربة العملاء من خلال إتاحة وسائل دفع أكثر سهولة ومرونة.

ومن خلال خدمة Apple Pay، أصبح بإمكان عملاء البنك إضافة بطاقاتهم المؤهلة إلى تطبيق Apple Wallet واستخدام أجهزة iPhone و Apple Watch لإجراء عمليات الدفع لدى نقاط البيع التي تدعم الدفع اللاتلامسي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الخدمة لإتمام عمليات الشراء عبر التطبيقات والمواقع الإلكترونية التي تقبل Apple Pay .

ويأتي إطلاق الخدمة ضمن جهود البنك التجاري الأردني المستمرة لتطوير خدماته الرقمية ومواكبة أحدث التطورات في قطاع المدفوعات الإلكترونية، بما يلبي احتياجات العملاء المتزايدة ويوفر لهم تجربة مصرفية عصرية تتسم بالسهولة والسرعة والأمان.

ومن خلال هذه الخطوة، يواصل البنك التجاري الأردني الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وتطوير خدماته الرقمية، بما يعزز تجربة العملاء ويوفر لهم حلولاً مصرفية متطورة تواكب احتياجاتهم اليومية وتدعم توجهات البنك الاستراتيجية نحو التحول الرقمي.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

البنك التجاري الأردني ينفذ تمرين إخلاء وهمي لمبنى العمليات المركزية

نفذ البنك التجاري الأردني تمرين إخلاء وهمي لمبنى العمليات المركزية، وذلك في إطار برنامجه المستمر لتعزيز جاهزية موظفيه ورفع مستوى الوعي بإجراءات السلامة والطوارئ، والتأكد من فاعلية خطط الإخلاء والاستجابة للحالات الطارئة.

وشمل التمرين إخلاء موظفي مبنى العمليات المركزية وفق الإجراءات والتعليمات المعتمدة، والتوجه إلى نقاط التجمع المحددة، بما يتيح اختبار سرعة الاستجابة ومستوى التنظيم والتنسيق بين مختلف الفرق والجهات المعنية وذلك ضمن سلسلة من تمارين الإخلاء والتدريبات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية التي ينفذها البنك على مدار العام، والتي تشمل الإدارة العامة، ومبنى العمليات، وكافة فروع البنك، بهدف تعزيز ثقافة السلامة والوقاية، ورفع جاهزية الموظفين للتعامل مع مختلف الحالات الطارئة، بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة.

وتأتي هذه الجهود المتواصلة في مجال السلامة والصحة المهنية ضمن الممارسات التي أسهمت في حصول البنك التجاري الأردني على المركز الأول في جائزة الضمان الاجتماعي للتميز في السلامة والصحة المهنية عن قطاع البنوك، تقديراً لالتزام البنك بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في مجال السلامة والصحة المهنية، وحرصه على توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة لموظفيه وتعزيز الوعي لدى الموظفين، وتحديث إجراءات وخطط الطوارئ بما يواكب أفضل الممارسات، انطلاقاً من إيمانه بأن سلامة موظفيه تشكل أولوية أساسية وركيزة مهمة لاستدامة أعماله.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

البنك التجاري الأردني
الدورات التدريبية

الدورات التدريبية الداخلية

- تم عقد دورة تدريبية بعنوان مهارات التعامل مع الانظمة البنكية لمجموعة من الموظفين الفروع من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري
- تم عقد دورة تدريبية بعنوان دورة منتجات وخدمات الافراد وعمليات البطاقات الائتمانية لمجموعة من الموظفين الفروع من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري وعلى ثلاث جلسات

الدورات التدريبية المحلية

- برنامج تطوير القيادات بعنوان " بناء ثقافة الاداء والالتزام والقيادة الفعالة "لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وعلى مدار شهر
- الدورة التدريبية بعنوان "Business Analysis"والتي عقدت خلال الفترة 26 - 2026/07/29 لموظفين الإدارة العامة
- الشهادة المهنية "Project management professional " بتاريخ 2026/7/4.
- الدورة التدريبية بعنوان "CCNP Enterprise Professional Core "والتي عقدت خلال الفترة 06/21 - 2026/07/21.
- حضور ملتقى بعنوان " ملتقى التحول الرقمي في القطاع المالي "والتي عقد خلال الفترة 7-8 /2026/08.
- الدورة التدريبية " التصنيف الأخضر الوطني الأردني1 "والتي عقدت بتاريخ 2026/07/11 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة بالتعاون مع اكاديمية التضامن الأردني الدولي وعلى جلستان
- الدورة التدريبية " الإطار الرقابي المتكامل لحماية المستهلك المالي وإدارة شكاوى العملاء وتعزيز تجربة المتعاملين "والتي عقدت خلال الفترة 27 - 2026/07/29.
- استكمال الدورة التدريبية " مستجدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي "والتي عقدت خلال الفترة 4 - 2026/07/5 لمجموعة من موظفي الفروع وبواقع ثلاث جلسات
- الدورة التدريبية " قروض التجمع البنكي "والتي عقدت خلال الفترة 12 - 2026/07/14.
- الدورة التدريبية " the Sanctions playbook: risk, loopholes & realities "والتي عقدت خلال الفترة 21 - 2026/07/23
- ورشة عمل حول الدور المتزايد للامتثال في التجارة الدولية "والتي عقدت خلال الفترة 8 - 2026/07/9.
- ورشة العمل " IFRS 18 - المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية والتي عقدت خلال الفترة 13 - 2026/07/14 .
- الدورة التحضيرية للشهادة المهنية change Management & Business Process Management training course - خلال الفترة 29 - 2026/07/30.

حلمك أقرب إليك

مع تجاري توفيري
بس 100 دينار بتأهلك للسحب على:

جوائز أسبوعية	جوائز ربع سنوية	جوائز منتصف العام	جوائز نهاية العام الكبرى
		تاريخ 6/30	تاريخ 12/31
1,000 دينار	10,000 دينار	25,000 دينار	100,000 دينار
لـ 5 رابحين	لـ 5 رابحين	لـ 5 رابحين	لـ 5 رابحين

*يتم السحب على الجوائز الربع السنوية في نهاية شهر 6,9,12

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

*تطبّق الشروط والأحكام

الاحتياطيات الأجنبية.. خط الدفاع الأول عن الاستقرار النقدي

سلامة الدرعاوي
رئيس هيئة التحرير

يمثل ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني إلى 26.6 مليار دولار في نهاية تموز 2026، بزيادة قدرها 1.1 مليار دولار عن مستواها في نهاية العام الماضي، مؤشراً يتجاوز دلالة الرقم المجرد، فهذه الاحتياطيات باتت تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 8.7 أشهر، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف الحد الدولي المتعارف عليه، وهو مستوى يمنح الاقتصاد مساحة أمان مهمة في توقيت إقليمي بالغ الحساسية.

وتتضح أهمية هذا التطور عند النظر إلى طبيعة الاقتصاد الأردني، بوصفه اقتصاداً مستورداً للطاقة والعديد من السلع الأساسية، ويتأثر سريعاً باضطرابات التجارة والنقل وأسعار النفط وحركة السياحة.

وفي مثل هذه الظروف، تشكل الاحتياطيات خط الدفاع الأول عن الاستقرار النقدي، لأنها تضمن قدرة المملكة على تمويل مستوردات والوفاء بالتزاماتها الخارجية، وتحافظ في الوقت نفسه على الثقة بالدينار وبالنظام المصرفي.

الاحتياطيات ليست أموالاً معطلة كما قد يعتقد البعض، انما هي بوليصة تأمين للاقتصاد، وكلما ارتفع مستوى التغطية، تراجعت احتمالات التعرض لضغوط مفاجئة على ميزان المدفوعات، وانخفضت علاوة المخاطر التي ينظر من خلالها المستثمرون والمقرضون إلى الاقتصاد، كما تمنح البنك المركزي قدرة أوسع على إدارة السيولة وأسعار الفائدة ضمن متطلبات حماية الاستقرار النقدي والمحافظة على جاذبية الأصول المقومة بالدينار.

ولا يمكن فصل النتيجة الحالية عن النهج الحصيف الذي اتبعه البنك المركزي عبر سنوات، سواء في إدارة السياسة النقدية أو الحفاظ على ربط الدينار بالدولار أو تعزيز سلامة الجهاز المصرفي ومستويات السيولة وكفاية رأس المال، وأهمية هذا النهج أنه لم ينتظر وقوع الأزمة كي يتحرك، لكن عمل على بناء هوامش أمان مسبقة، وهو ما تحتاج إليه الدول الصغيرة المنفتحة اقتصادياً والمحاطة ببيئة جيوسياسية مضطربة.

كما ينعكس ارتفاع الاحتياطيات على تقييم المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف، إذ يعد مؤشراً مباشراً إلى قدرة الدولة على مواجهة الالتزامات الخارجية، ويمنح البنوك والشركات ثقة أكبر عند التعامل مع الأسواق والمؤسسات المالية.

وتكوين الاحتياطي يرتبط أيضاً بتدفقات العملات الأجنبية الناتجة عن الصادرات وحوالات العاملين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي والمنح والتمويل الخارجي، ودور الإدارة النقدية الرشيدة يتمثل في استيعاب هذه التدفقات وإدارتها بكفاءة، ومنع الصدمات المؤقتة من استنزافها، مع إبقاء السوق قادرة على تلبية الطلب المشروع على العملات الأجنبية.

المستوى الحالي يبعث برسالة ثقة قوية، فالمنطقة ما تزال مفتوحة على احتمالات التصعيد، وأي ارتفاع حاد في أسعار الطاقة أو كلف الشحن، أو تراجع ممتد في السياحة، قد يضغط على الحساب الجاري، لذلك، يتم التعامل مع قوة الاحتياطي كفرصة لتعزيز المنعة الاقتصادية.

والأولوية في المرحلة المقبلة هي دعم المصادر المستدامة للعملات الأجنبية، عبر توسيع قاعدة الصادرات، وزيادة تنافسية السياحة، وجذب استثمارات نوعية، وتعزيز تحويلات الأردنيين، بالتوازي مع ضبط العجز والمديونية، فالقوة الحقيقية تقاس أيضاً بجودة مصادرها وقدرة الاقتصاد على إعادة تكوينها من نشاط إنتاجي حقيقي.

ما تحقق يؤكد متانة الاستقرار النقدي الأردني وكفاءة إدارة البنك المركزي في مرحلة استثنائية، لكنه يؤكد كذلك أن الحصافة سياسة تراكمية تقوم على الاستعداد قبل الأزمات، وفي منطقة تتسارع فيها الصدمات، يصبح امتلاك احتياطي مرتفع أحد أهم عناصر السيادة الاقتصادية والثقة بالمستقبل.

PETRA®

CELEBRATING 30 YEARS

Quality HVAC Equipment

Large Custom Water Cooled
Rooftop Package Unit for High Rise Towers

Housing Bank HQ - Jordan

Abdali Medical Center - Jordan

Custom Data Center Unit with EC Fans

Stainless Steel
Explosion Proof Mobile Package Unit
for Oil and Gas Projects

Tesla - California-USA

Large Social Media Company Data Center-USA

Explosion Proof Package Unit for Oil and Gas Projects

Explosion Proof Unit Installed At Site

Mount Lee-Server Room - California-USA

PETRA OFFERS A WIDE RANGE OF HVAC PRODUCTS TO MEET DIFFERENT SPECIFICATIONS AND REQUIREMENTS

"These marks/certifications apply to specific ranges of Petra products"

For more details and information: www.petra-eng.com

G+D
Currency Technology

خبرة ٣٠ عاما في السوق المحلي

خبرة ١٧٠ عاما في الاسواق العالمية

الريادة في الأسواق حلول متقدمة في ادارة النقد قدرة عالية لكشف التزييف و فرز أوراق النقد المتانة و العمر الطويل

خدمات ما بعد البيع الخدمات المتخصصة الصيانة التدريب آلات عد وفرز وكشف تزييف الأوراق النقدية صناعة شركة

G + D Currency Technology الألمانية

BPS® C١

ProNote Family

BPS® C٢ Family

BPS® C٤

BPS® C٥

BPS® C٦

BPS® M٥

BPS® MY + NotaPack

قائمة العملاء في الأردن

الوكلاء و الموزعون الحصريون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات و الاستشارات

الصويفية هاتف: ٥٨٦٣٢٤٢ ٥٨٦٣١٤٢ ـ٥٨٦٣١٢٦ / فاكس: ٥٨٦٣٦٦٤ ص.ب ٣٠٠٩ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo